تاريخ

الأردن وفلسطين

الدكتور

بسام عبد السلام البطوش




al-maktabeh
www.
.com
مكتبة
المهتدين



تاريخ الاردن وفلسطين


al-maktabeh
www.
.com
مكتبة
المهتدين

تاريخ
الأردن وفلسطين

الدكتور بسام عبد السلام البطوش
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد
جامعة الزرقاء الخاصة

الطبعة الثانية
١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م



رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (٣٨٤٤/١١/٢٠٠٧)

٣٧١,٣

البطوش، بسام عبد السلام

تاريخ الأردن وفلسطين/ بسام عبد السلام البطوش._عمان:

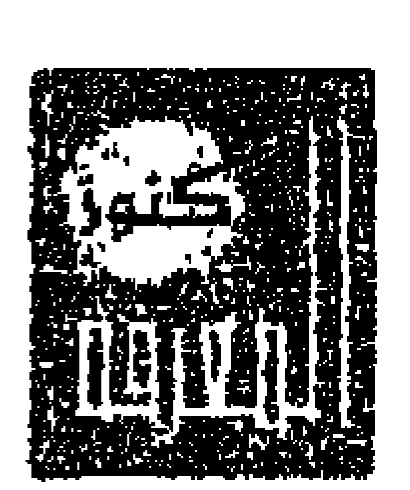
دار كنوز المعرفة، ٢٠٠٧.

() ص.

ر.إ: (١٨٤٥/١١/٢٠٠٦).

الواصفات: /تاريخ // الأردن // فلسطين/

تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية



دار كنوز المعرفة

للنشر والتوزيع

وسط البلد - مجمع الفحيص التجاري

تلفاكس: ٤٦٥٥٨٧٧ ٦ ٠٠٩٦٢ - موبايل: ٥٥٢٥٤٩٤ ٧٩ ٠٠٩٦٢ - ص.ب ٧١٢٥٧٧ عمـــان

E-Mail: dar_konoz@yahoo.com

تنسيق وإخراج **صفاء تمر البصار** 00962 79 6507997

الإهداء

إلى روح الشهيد الأردني كايد المفلح العبيدات شهيد الواجب الأخوي على ثرى فلسطين الطهور

الدكتور

بسام عبد السلام البطوش

الفهرس

المقدمة ٩

تمهيد: جغرافية الأردن وفلسطين: نظرة عام.................................. ١١

الفصل الأول

الأردن وفلسطين في العصور القديمة: نظرة تاريخية عامة ١٥

الفصل الثاني

الأردن وفلسطين في العهد المملوكي (١٢٥٠ - ١٥١٧) م ٣١

الفصل الثالث

الأردن وفلسطين خلال سنوات الحرب العالمية الأولى (١٩١٤– ١٩١٨). ٥٥

الفصل الرابع

إمـارة شرقي الأردن ٦٥

الفصل الخامس

الحياة الدستورية والتشريعية في الأردن... ٨٥

الفصل السادس

فلسطين تحت الانتداب البريطاني ١٩١٨ – ١٩٤٨........................١٠٩

الفصل السابع

العلاقات الأردنية- الفلسطينية ١٥٧

المراجع ١٩٨

المقدمة

تمثل هذه الدراسة الموجزة في تاريخ الأردن وفلسطين محاولة لفهم الملامح العامة للتطور التاريخي للقطرين التوأم، وهذه الدراسة تنطلق من حقيقة التاريخ المشترك، ومن حتمية المصير المشترك، للأردن وفلسطين، وهي محاولة أولية لبث فكرة الوحدة التاريخية والجغرافية والاجتماعية والحضارية بكل معانيها وتفاصيلها وتجلياتها في نفوس الشباب وعقولهم وفي وجدانهم وثقافتهم.

من خلال سنوات التدريس المتتابعة لمساق تاريخ الأردن وفلسطين في جامعة الزرقاء الأهلية جاءت هذه الخلاصة الأولية، وهي في الحقيقة ناجمة عن بحث في المصادر والمراجع لسنوات سبع، والأهم من ذلك أنها ثمرة حوارات طويلة ممتعة وشائقة وشاقة مع أروع من عرفت في هذه الدنيا طلبة جامعة الزرقاء الأهلية، شباب وشابات، عقول نيّرة، قلوب مضيئة، عواطف متأججة، عزائم ماضية، همم عالية، براءة متناهية فمنهم وإليهم يأتي هذا العمل، ولهم أهديه مع خالص محبتي واحترامي وتقديري مدرساً وعميداً لشؤون الطلبة.

المؤلف

تمهيد

جغرافية الأردن وفلسطين : نظرة عام

الأقاليم المكوّنة للوطن العربي:

١. الهلال الخصيب (العراق + بلاد الشام)، وبلاد الشام تتكوّن من:الأردن، فلسطين، سوريا، لبنان.

٢. المغرب العربي الكبير (المغرب الأقصى+الجزائر+تونس + ليبيا + أقصى موريتانيا)

٣. وادي النيل (مصر + السودان).

٤. شبه الجزيرة العربية (السعودية + الإمارات + الكويت + قطر + البحرين + عُمان + اليمن)

٥. القرن الإفريقي (الصومال + جيبوتي) + جزر القمر.

الأردن وفلسطين تشكلان معاً الجزء الجنوبي من بلاد الشام، أي ما يسمى (سوريه الجنوبية).

الحدود:

حدود سوريه الجنوبية (الأردن وفلسطين معاً):

شمالاً: (سورية ولبنان)

جنوباً: (مصر والسعودية).

شرقاً: (العراق والسعودية)

غرباً: (البحر الأبيض المتوسط)، وجنوب غرب (صحراء سيناء).

المساحة:

مساحة المملكة الأردنية الهاشمية: (٨٩,٣٤٢ كم^2).

مساحة فلسطين: (٢٧,٠٠٠كم^2).

وتبلغ مساحة الجزء المحتل من فلسطين عام ١٩٤٨، (٢٠٧٠٠ كم)^2، ويشكل حوالي٧٨٪ من إجمالي مساحة فلسطين. أما مساحة الضفة الغربية فتبلغ (٥٨٧٨ كم^2)، في حين بلغت، مساحة قطاع غزة(٣٦٣ كم^2).

الموقع الفلكي:

٣٩-٣٤ شرق خط غرينتش، ٢٩-٣٣ شمال خط الاستواء.

السّكان:

بلغ عدد سكان الأردن بحسب التعداد العام للسكان لعام ٢٠٠٤م:٥,١٠٠,٩٨١ نسمة، الذكور٢٦٢٨٧١٧ الإناث ٢٤٧٢٢٦٤.

نظرة على التطور التاريخي لسكان الأردن (بالألف نسمة):

١٩٥٢ ـ ٥٨٦,٢ نسمة.

١٩٦١ـ ٩٠٠,٨ نسمة.

١٩٧٩ـ ٢,١٣٣,٠ نسمة.

١٩٩٤ـ ٤,١٣٩,٤نسمة.

تقول آخر الإحصائيات الفلسطينية أن عدد الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة يبلغ تقريباً: ٣,٦ مليون. إضافة إلى حوالي مليون هم عرب ١٩٤٨، وفي الشتات لا تتوفر إحصاءات دقيقة حول عدد فلسطيني الشتات.

أشكال السطح والمناخ

يمكن تقسيم تضاريس الأردن وفلسطين على النحو الآتي:

١- وادي الأردن: وهو جزء من حفرة الانهدام الكبرى، ويجري فيه نهر الأردن، ويضم (الأغوار)، والبحر الميت وهو أخفض منطقة جغرافية في

العالم (-٤١٦ م) تحت مستوى سطح البحر، ومن حيث المناخ فهو حار صيفاً ودافئ قليل الأمطار شتاءً.

٢- سلسلتي الجبال الغربية والشرقية:

ففي فلسطين سلسلة الجبال الغربية وهي:

أ. جبال القدس والخليل، وأعلى جبالها الجرمق وارتفاعه ١١٠٠م عن سطح البحر.

ب. جبال نابلس وأعلى جبالها جرزيم وارتفاعه ١٠٠٠م عن سطح البحر.

ت. جبال الجليل ويتراوح ارتفاعها بين ٥٠٠-١٠٠٠م

وفي الأردن سلسلة الجبال الشرقية وهي:

أ. جبال عجلون، أعلى جبالها أم الدرج ١٢٤٧م، رأس منيف ١١٩٨م

ب. جبال البلقاء وتسمى (جلعاد)، وأعلى جبالها / جبل يوشع ١٠٩٦م، و جبل نيبو ٨٣٥م ويوجد في مأدبا.

ت. سلسلة جبال مؤاب في الكرك، أعلاها جبل الضباب ١٣٠٥م.

ث. سلسلة جبال الشراة جنوباً، منها جبل رم (أم دامي)١٨٥٤م.

ج. سلسة جبال الطفيلة وأعلاها جبل العطاعطة ١٦٠٢م.

٣- الصحراء: وتؤلف نسبة عالية من جغرافية سوريا الجنوبية، وتشكل الصحراء أكثر من ½ مساحة فلسطين، وأكثر من ¾ مساحة الأردن، ويزداد التصحر كلما اتجهنا شرقاً و جنوباً، إذ تلتحم البادية الأردنية بالامتداد الواسع لصحارى الجزيرة العربية والعراق.

٤-المناطق الساحلية: يبلغ طول السهل الساحلي الفلسطيني، على البحر المتوسط، حوالي ٢٥٠كم من رأس الناقورة شمالاً إلى جنوب غزّة جنوباً. وهو منطقة زراعية عالية الخصوبة، ومناخها معتدل وتتلقى معدلات عالية من الأمطار، وفيها أهم موانئ سورية الجنوبية: يافا وحيفا وغزة.

وهناك إطلالة أردنية على البحر الأحمر (خليج العقبة)، ومن الناحية الأخرى هناك ميناء أم الرشراش (إيلات) بفلسطين.

الموقع وأهميته:

ولهذه المنطقة أهمية استراتيجية كبرى؛فهي حلقة وصل بين إفريقيا العربية وآسيا العربية، وهي ملتقى طرق القوافل التجارية، والحملات العسكرية عبر التاريخ، وتطل على البحر المتوسط، والبحر الأحمر، وتصل الجزيرة العربية ببلاد الشام ومصر، كما تعدّ سوريا الجنوبية حلقة وصل هامة بين مصر وبلاد الشام والعراق.

هذا الموقع جعل المنطقة مستقراً لأقوام مختلفة دخلتها من الشرق والغرب والجنوب، ووجدت فيها معاشاً وموطناً؛كاليبوسيين والكنعانيين والعموريين، هذا في فلسطين، أما في الأردن؛فقد عرفت المنطقة حضارات ودول كالدولة الأدومية، والمؤابية، والعمونية، ودولة الأنباط. وتعرضت سوريا الجنوبية (فلسطين والأردن) لمخاطر الغزو العبراني والاحتلال الخارجي ؛ كالفرعوني واليوناني والفارسي والروماني والصليبي والبريطاني، وأخيراً الصهيوني.

فنحن في منطقة شكلت عبر التاريخ نقطة ارتكاز أساسية في الصراع الدولي والحضاري، كما في التواصل الحضاري والثقافي بين الأمم والحضارات، وظلت على الدوام في قلب السياسات الدولية، ومن غير المتوقع أن تأتي اللحظة التي تفقد فيها الإمبراطوريات الكبرى الإحساس بأهمية هذه المنطقة، أو بالرغبة في الكف عن التطلع للسيطرة عليها.

الفصل الأول

الأردن وفلسطين في العصور القديمة : نظرة تاريخية عامة

أولاً: العصور الحجرية:

بحسب علماء الآثار فإن العصور الحجرية تبدأ من ١,٥ مليون سنة تقريباً ، وتنتهي ٣٢٠٠ق.م تقريباً ، وكان الإنسان خلالها يستخدم الحجارة، لصناعة أدواته، ويعتمد على الصيد، ويعيش متجولاً غير مستقر، وهناك مجموعة من المواقع الأثرية في سورية الجنوبية، تعود لهذه الحقبة وتدل على قدم الحياة في هذه المنطقة ومنها :وادي النّطوف (قرب القدس)، وادي الشوبك: القويرة، الجفر، ومن الآثار الدالة على أواخر الحقبة :مدينة أريحا، موقع عين غزال (عمان)، قرية البيضا شمال البترا.

ثانياً: العصور المعدنية:

أ - العصر النحاسي (ينتهي تقريباً ٣٠٠٠ ق.م)

بدأ الإنسان يكتشف ويستخدم النحاس، ومن أبرز المواقع الأثرية الدّالة على تاريخ هذه المرحلة :تليلات الغسول في وادي الأردن، قرب دير علا، و تل أبو حامد في الأغوار الشمالية، وادي الأردن، أريحا غزة، بئر السبع.

ب- العصور البرونزية (٣٠٠٠-١٢٠٠ ق.م)

. حيث اكتشفت مادة البرونز(النحاس +القصدير)، واستخدمت في صناعة المواد، وتعد هذه المرحلة بداية تمدن الإنسان، وشهدت المنطقة أحداثاً تاريخية هامة خلال العصور البرونزية، وتراجع النفوذ المصري عن المنطقة، وجاء غزو

الهكسوس (وكلمة هكسوس تحريف يوناني لكلمة مصرية من مقطعين حقا خاسوت، وتعني الغرباء أو الحكام الأجانب) وشهدت المنطقة مجيء العرب الكنعانيين تقريباً ٣٠٠٠ إلى ٢٥٠٠ ق. م، وسميت المنطقة أرض كنعان، (وكنعان كلمة حورية تعني الصبغ القرمزي الأرجواني، وقد اشتهروا بصناعته والمتاجرة به، وقيل أن كنعان تعني الأرض المنخفضة). وبنى اليبوسيون العرب (يبوس) وهي القدس وأسموها(أور سالم) أور كلمة سومرية وتعني مدينة، وسالم بمعنى سلام أي (مدينة السلام)، وحرّفها العبرانيون إلى(أورشليم) وسميت في العهد الروماني (إيلياء) وسميت في العهد الإسلامي القدس أو بيت المقدس أي البيت المطهر.

وفي عام (١٨٠٠ق. م) تقريباً شهدت أرض كنعان غزواً عبرانياً، ويربط المؤرخون ذلك بهجرة إبراهيم عليه السلام من أور الكلدانية إلى بلاد الشام.(وجاءت تسمية العبرانيين من العبور أي عبور نهر الفرات فسمّوا بـ (العابيرو أو الخابيرو). وتتحدث التوراة عن وجود عربي كنعاني في فلسطين حين أول دخول عبراني إلى أرض كنعان، وفي حوالي(١٧٩٤ق. م) رزق إبراهيم عليه السلام بولده إسماعيل عليه السلام جد العرب العدنانية (العرب المستعربة الذين جاءوا من سلالة إسماعيل) ثم رزق إبراهيم بولده إسحاق عليه السلام وهو والد يعقوب (إسرائيل) ومن هنا أتى بنو إسرائيل، وقد نزح يعقوب وأولاده إلى مصر تقريباً (١٦٥٦ق. م)، (قصة يوسف عليه السلام) واستعبد الفراعنة بني إسرائيل، ومن بقي منهم في فلسطين بقي خارج المدن الكنعانية ؛لأن هذه المدن لم تتقبلهم، وهي القدس ونابلس والخليل وبئر السبع، ولم يُسمح لهم بالاندماج في الحياة العامة في أرض كنعان.

شهدت العصور البرونزية مجيء مجموعات بشرية متنوعة إلى فلسطين، وواجهت هذه الشعوب مقاومة كنعانية، حيث عاد بعضها من حيث أتى، وبعضها أبيد، وبعضها استوطن فلسطين وأندمج بسكانها، سميت هذه الشعوب(شعوب البحر)؛ لأنها قادمة من البحر المتوسط، ومن أبرزها شعب بلست

(Plist)، وأطلق المؤرخ اليوناني هيرودوت اسم (philistia) على أرض كنعان، ومنذ عهد الإمبراطور الروماني (هاد ريان) أصبح الاسم الرسمي لأرض كنعان هو فلسطين.

وفي العصور البرونزية شهدت منطقة الأردن قيام عدد من الدول والحضارات، ومن أهمها:

الدولة الأدومية:

أقام الأدوميون (وهم من الشعوب السامية)دولتهم في جنوب الأردن، جنوب وادي الحسا ، وعاصمتها بصيرا ، وهي قرية جنوب الطفيلة ، وفيها قلعة أدومية ، ودخلت في حروب مع العبرانيين، وتحالفت مع دولتي مؤاب وعمّون ؛ لمواجهة الخطر العبراني. الأدوميون هم أول من اتخذ الطريق السلطاني أو الطريق الملوكي، ويأتي هذا الطريق من بصرا الشام إلى بترا ، ويصل إلى العقبة ، خضعت الدولة الأدومية للغزو الأشوري ثم البابلي ثم الفارسي، وكان الأدوميون يستخرجون النحاس من مناجم اكتشفوها في وادي عربة.

الدولة المؤابية:

المؤابيون من الشعوب السامية أقاموا دولتهم في جنوب الأردن في المنطقة الواقعة بين سيل الحسا ووادي الموجب، وكانت حدودها متغيرة بحسب ظروفها الداخلية ، والظروف السياسية المحيطة بها ، تتوسع أحياناً شمال الموجب، لتتخذ أحيانا من ذيبان عاصمة لها ، لكن عاصمتها الأساسية هي الكرك واسمها القديم(قير حارسة) (أنظر، رووكس العزيزي، قاموس العادات واللهجات والأوابد الأردنية، ج٣، ص١٧٤-١٧٥)، دخلت دولة مؤاب في حروب مع العبرانيين، وتحالفت مع أدوم وعمّون ضدهم، ودوّن الملك المؤآبي ميشع انتصاراته على العبرانيين (عام ٨٠٠ ق. م)؛ وقد عثر رحالة فرنسي عام ١٨٦٨م على حجر في منطقة ذيبان يؤرخ لهذه الانتصارات، وسمي هذا الحجر حجر ميشع، وهو موجود في متحف اللوفر في باريس. ساند المؤآبيون الغزو الآشوري للعبرانيين،

وساعدوا في تدمير مملكة يهودا ٥٨٦ق. م، لكن هذا لم يشفع لهم عند (نبوخذ نصر) فدمّر مملكة مؤاب في طريق عودته، وأخذ بعض أهلها مع السبايا اليهود أو(السبي البابلي) إلى مدينة بابل العراقية. كانت مؤاب وثنية العقيدة تؤمن بتعدد الآلهة وأبرز آلهتها: كموش إله الحرب.

الدولة العمّونية:

العمونيون من الشعوب السامية، أقاموا دولتهم في المنطقة الواقعة بين سيل الزرقاء ووادي الموجب، عاصمتها ربّة عمّون (عمّان). كانت تتوسع أحياناً وتسيطر على ما حولها شرقاً إلى البادية وجنوباً إلى الموجب، دخلت في حروب طاحنة ضد العبرانيين، ولم تقو على مواجهة الغزو الخارجي، خضعت للآشوريين ثم للبابليين ومن ثم للفرس، وهي وثنية الديانة، وأبرز آلهتها تايكي إلهة الحظ.

ج- العصور الحديدية (١٢٠٠-٣٣٠ ق.م):

أحداثها متداخلة وبداياتها ونهاياتها غير محددة بدقة، ومن سماتها: بقاء النفوذ المصري في المنطقة، (وكان المصريون الفراعنة قد حكموا المنطقة خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ١١٧٦ ق. م. تقريباً)، وشهدت صراعات عنيفة بين العبرانيين والممالك والدويلات الأخرى، وفي هذه العصور حدث النزوح اليهودي بقيادة موسى عليه السلام، من مصر إلى فلسطين، وكانت حادثة التيه (الضياع) في صحراء سيناء، ومن ثم الوصول إلى جنوب الأردن، وأخيراً إلى أريحا، وتفخر التوراة بتدمير مدينة أريحا، وتتوسع في وصف المجزرة البشعة المرتكبة بحق أهلها.

بعد وفاة موسى عليه السلام، و من غير المعلوم مكان دفنه بدقة، تولّى القيادة شاؤول (طالوت)، الذي أقام مملكة إسرائيل حوالي ١٠٣٠ق. م، و من بعده تولى الحكم داوود عليه السلام من(١٠٠٠-٩٦٠ق. م) أتخذ القدس عاصمة له، ومن بعده حكم النبي سليمان عليه السلام: لمدة ٢٠ سنه (٩٦٠-٩٣٠ ق. م) ومن بعده انقسمت المملكة العبرانية، إلى مملكتين متحاربتين: شمالية في

السامرة (نابلس)، دمرّها سرجون الثاني الآشوري ٧٢٢ق. م، وأخرى جنوبية في يهودا (القدس)، دمّرها نبوخذ نصر البابلي عام ٥٨٦ق. م، وارتبط بهذا التدمير حادثة(السبي البابلي). استعبد اليهود في بابل، وألّفوا هناك (التلمود)أخطر كتاب عنصري في التاريخ، وتحالفوا مع كورش ملك فارس، وزوجوه فتاة يهودية هي (أستير)، وتعهّد بإعادتهم لفلسطين، وحقق وعده عام ٥٣٩ق. م. ومن هنا تبدأ في تاريخ اليهود استراتيجية التحالف مع الأقوياء.

دولة الأنباط وحضارتهم:

الأنباط (عرب أقحاح)، سيطروا على جنوب الأردن، وأقاموا واحدة من أبرز الدول والحضارات التي ظهرت في شرق الأردن، واتخذوا من (بترا) عاصمة لهم، الواقعة في شمال غرب وادي موسى. (جنوب عمان ٢٦٢ كم)، بدأ تاريخ هذه الدولة من(٥٠٠ ق. م -١٠٦ م)، وأسماها اليونان (بترا) أي الصخر، أما إسمها العربي فهو(السلع) أي الشق في الصخر، وجاء اختيار الأنباط للموقع لأسباب عدّة:

١. الموقع الحصين.
٢. قربها من طرق التجارة.
٣. توفر المياه.
٤. الأرض الزراعية الخصبة.

ووصل نفوذ الأنباط إلى دمشق شمالاً، وإلى العُلا جنوباً، والنقَب غرباً، ووادي السرحان شرقاً، وعُثر على محطات تجارية نبطية على الساحل السوري، ووصلوا إلى مصر ومكة واليمن، وقد عنيت الدولة النبطية بالتجارة، وحققت ثراءً واسعاً منها، كما اهتمت بالزراعة والصناعة والتعدين.

وتعبّد الأنباط الأوثان كاللات والعزّى، ويقال أن مكة اقتبست عبادة الأصنام عنهم، وانتشرت النصرانية بين الأنباط، وأصبحت بترا بعد ذلك مركزاً

للأسقفية الرابعة، في العهد الروماني، وقد دمّر الاحتلال الروماني دولة الأنباط ١٠٦م.

الأردن وفلسطين تحت الاحتلال الفارسي (٥٣٩-٣٣٣ ق. م.):

بدأت مرحلة الحكم الفارسي في ٥٣٩ ق. م، وهي السنة التي أعاد فيها الملك الفارسي (كورش)اليهود إلى فلسطين، كانت قد، وأصبحت المنطقة تابعة لما سمي الولاية الخامسة أو ولاية فلسطين، وهي جزء من الإمبراطورية الفارسية. والشواهد التاريخية الفارسية في هذه المنطقة نادرة، وتنحصر في بعض القبور والنقود المعدنية المتناثرة في بعض المواقع. انتهى الغزو الفارسي بقدوم الغزو اليوناني بقيادة الاسكندر المقدوني للشرق ٣٣٢ق. م.

الأردن وفلسطين تحت الاحتلال اليوناني(٣٣٢-٦٤ ق. م.):

جاء الغزو اليوناني ٣٣٢ ق. م، وسيطر الإسكندر المقدوني على الشرق حتى بلاد فارس، وبعد وفاة الإسكندر حدث انقسام في مملكته، فحكم البطالمة بقيادة بطليموس في مصر، في حين حكم السلوقيون أتباع سلوقس في سوريا وعاصمتهم أنطاكية. وأعاد اليونانيون بناء ربّة عمّون وأسموها (فيلادلفيا)، كما بنوا جراسا(جرش) وكابتولياس(بيت راس) وانتهى الحكم اليوناني بقدوم الغزو الروماني ٦٤ ق. م.

الأردن وفلسطين تحت الاحتلال الروماني(٦٤ق. م -٣٩٥م)/ البيزنطي (٣٩٥ - ٦٣٦م)

بدأ الحكم الروماني بدخول القائد بومبي القدس في (٦٤ق. م) حيث وضع تنظيماً جديداً للمنطقة وأصبحت بموجبه سورية الطبيعية مقاطعة رومانية سميت (العربية)وعاصمتها بصرا الشام، وفي العهد الروماني ظهر تحالف سُمي(الديكابولس) تحالف المدن العشر، وهو تحالف تجاري عسكري ضم مدناً في الأردن وفلسطين، عددها غير ثابت، يتراوح ما بين ٨-١٨ مدينة، وهي:

(سكيثوبولس) بيسان، (بيلا) طبقة فحل، (هيبوس) الحصن، (جراسا) جرش، (فيلادلفيا)عمان، (ديون)أيدون، (جدارا) أم قيس، (كناثا)قنوات في جنوب سوريا، (كابتولياس) /بيت راس (أدرا) درعا، (دمسكس) دمشق، (أرابيلا) اربد.

هذه المدن يونانية ورومانية الهندسة والبناء، ولكن التنفيذ كان محلياً. وفترة الاحتلال الروماني لبلادنا طويلة، وتغيّر فيها التقسيم الإداري لبلاد الشام مرّات عدة. وكان تقسيم الأردن وفلسطين تقسيماً عرضياً وليس طولياً. وفي بعض المراحل كانت المنطقة الشمالية تضم الديكابولس وتشكّل وحدة واحدة، والمنطقة الوسطى واقعة بين سيل الزرقاء ووادي الموجب، وما يوازيها في فلسطين، والمنطقة الجنوبية تسود فيها دولة الأنباط، إلى أن دمرها الغزو الروماني١٠٦م.

اهتم الرومان بتجديد الطريق السلطاني أو الملوكي، وأسموه طريق تراجان، وأعاد الرومان بناء بعض المدن؛ كالقدس وسموّها (كابيتولونيا) ونابلس (نيابلوس) وطبريا (طيباريا).

قام اليهود عام ٦٦ م بثورة على الرومان في فلسطين وسُحقت هذه الثورة على يد القائد الروماني تيطس عام ٧٠ م، ومن بعدها حُرّم على اليهود دخول القدس، وتبعثروا في الإمبراطورية اليونانية ثم الرومانية. وهكذا فإن العبرانيين لم يدخلوا فلسطين إلا في وقت متأخر حوالي ١٨٠٠ق. م، ولم يحكموا أبداً فلسطين كلها، وتوزعوا في حوض البحر المتوسط طلباً للتجارة، ويقول أحد المؤرخين وهو (هـ. ج. ولز) في كتابه (موجز التاريخ): " كانت حياة العبرانيين في فلسطين تشبه حالة رجل يصرّ على الإقامة وسط طريق مزدحم تدوسه الحافلات والشاحنات باستمرار، ومن البداية حتى النهاية لم تكن مملكتهم سوى حدث طارئ في تاريخ مصر وسوريا وأشور وفينيقيا، وذلك التاريخ الذي هو أكبر وأعظم من تاريخهم ".

بدأت النصرانية (المسيحية) في فلسطين، وأخذت في الانتشار، وواجهها اليهود والحكام الرومان بقسوة، وحاول اليهود القضاء على الدين الجديد في مهده، وتآمروا على المسيح عليه السلام وحاولوا قتله. اعترف الإمبراطور اليوناني قسطنطين بالمسيحية في القرن الرابع الميلادي، وفيما بعد أصبحت الدين الرسمي للدولة، وعملت والدته هيلانا على بناء كنيسة المهد في بيت لحم، وكنيسة البشارة في الناصرة، وكنيسة القيامة في القدس، وهكذا انتشرت النصرانية في البلاد، ومنها انطلقت للعالم، ومن هنا بدأ الرومان ينظرون لفلسطين على أنها الأرض المقدسة، وهذا جعلهم يمنحون هذه المنطقة اهتماماً متزايداً.

وفي عهد الإمبراطور الروماني (جستنيان) تعرّضت بلادنا لغزو فارسي جديد، وبدت الدولة الرومانية عاجزة عن حماية المنطقة؛ فاجتاحها الفرس، وتمكنوا من تدمير القدس، وسبي سكانها، قدّم اليهود الدعم والمساندة لهذا الغزو المدمر، وقد سجل القرآن الكريم، هذه الحادثة متعاطفاً مع الروم النصارى في مواجهة الفرس الوثنيين، في مطلع سورة الروم(الآيات١-٥) و هذا نوع من التعاطف السياسي، المبني على أسس عقائدية، وقد جاء الوعد، ودخل الروم بقيادة هرقل مدينة (طيسفون)عاصمة فارس حوالي ٦٢٨م، وعادت منطقتنا مجدداً للسيطرة الرومانية، ودخل الرومان القدس ٦٢٩م، وأصبحوا في مواجهة خطر جديد، وهو الدولة الإسلامية الناشئة في المدينة المنورة، حيث تمكن المسلمون من دخول القدس ١٥(هـ ٦٣٦م).

الأردن وفلسطين في العهد الإسلامي:

ولد الرسول عليه وآله الصلاة والسلام سنة (٥٧٠م)، وكانت الهجرة النبوية في(٦٢٢م)، ووفاة الرسول عليه السلام كانت في(٨/حزيران/٦٣٢م)، بعد أن أسس دولة عاصمتها المدينة المنورة، ومع نهاية العهد النبوي، كان الإسلام قد شمل أنحاء الجزيرة العربية.

لقد عرف الرسول عليه وآله الصلاة والسلام، بلاد الشام صبياً في تجارة عمه أبي طالب، وعرفها شاباً في تجارة السيدة خديجة بنت خويلد (رضي الله عنها)، واتصل بالمنطقة في حادثة الإسراء والمعراج، وقبلها، كانت معركة مؤته في السنة (٨هـ)، التي استشهد فيها القادة الثلاثة (زيد بن حارثة، جعفرين أبي طالب (الطيار)، وعبد الله بن رواحة) رضي الله عنهم جميعاً، وأضرحتهم الشريفة في مؤتة والمزار بمحافظة الكرك، وتولى قيادة الجيش خالد بن الوليد (رض) وجاءت هذه المعركة رداً للاعتبار بعد قتل الملك الغساني لرسول رسول الله ﷺ (الحارث بن عمير الأزدي) (رض) {مقامه في الطفيلة قرب بصيرا} وللتعرف على المنطقة واستكشافها، ولتأديب القبائل العربية المتحالفة مع البيزنطيين، وهذه المعركة مؤشر على تطلع المسلمين إلى نشر الإسلام خارج الجزيرة العربية، وبالرغم من عدم انتصارهم في هذه المعركة، التي لم يكن من أهدافها تحقيق أهداف كبرى؛ كتحرير المنطقة من الاحتلال الروماني، أو القضاء على الدولة البيزنطية، إلا أنها نجحت في إشعار الروم بهيبة المسلمين، وبقوة الإسلام الناشئ.

الأردن وفلسطين في عهد (الخلافة الراشدة):

أوصى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، بإرسال حملة عسكرية استطلاعية بقيادة أسامة بن زيد إلى الأردن، وقد توفي النبي عليه وآله الصلاة والسلام، قبل خروج الحملة. أصر الخليفة الأول أبو بكر الصديق (رضي الله عنه) على إنفاذ وصية الرسول ﷺ وإتمام الحملة برغم انشغاله بحروب الردّة في السنة ١١هـ /٦٣٢م. ووصلت الحملة وسط الأردن وحققت أهدافها.

وفي عهده جاءت حملة عسكرية أخرى، بقيادة خالد بن سعيد واشتبكت قرب زيزياء (المطار) مع دورية رومانية واستشهد خالد بن سعيد، وقد أرسل أبو بكر(رض) أربعة جيوش لفتح بلاد الشام، وقد كان توزيع الجيوش على النحو التالي:

١. جيش بقيادة شرحبيل بن حسنه(رض) لفتح الاردن.

٢. جيش بقيادة عمرو بن العاص(رض) لفتح فلسطين.

٣. جيش بقيادة يزيد بن أبي سفيان(رض) لفتح دمشق.

٤. جيش بقيادة أبي عبيدة عامر بن الجراح (رض)لفتح حمص.

وقد عبرت الجيوش الأربعة شرق الأردن، وهناك روايات كثيرة متضاربة حول فتح الأردن، هل فتح صلحاً أم عنوة ؟ ومتى ؟ وكيف ؟ حيث أن المنطقة فتحت أكثر من مرة. وقد تقدّم جيش عمرو بن العاص إلى فلسطين، وهزم البيزنطيين في معركة أجنادين ١٣هـ، و هزمهم في معركة الواقوصة ١٣هـ، شمال الأردن قرب وادي اليرموك، وأيضاً في معركة طبقة فحل ١٣هـ في الأغوار الشمالية، و أخيراً كانت هزيمتهم الكبرى، في معركة اليرموك (١٥هـ)/٦٣٦م، بقيادة خالد بن الوليد، وهي معركة الحسم، التي وضع فيها المسلمون حداً للاحتلال البيزنطي لبلاد الشام.

وبعد ذلك جرى فتح المدن الفلسطينية المختلفة:غزة، سبسطيه، نابلس، عمواس، بيت جبرين، يافا، رفح، اللد، أما القُدس فقد فُتحت صلحاً، وليس عنوة ١٦هـ، على يد الخليفة عمر بن الخطاب، وقد عوملت معاملة خاصّة: فطلب نصارى القدس الأمان من أبي عبيدة، وتمنى بطرك القدس صفرونيوس تسليمها للخليفة عمر بن الخطاب شخصياً. وقد لبى الفاروق هذه الأمنية، وجاء من المدينة المنورة، ودخل القدس، و منح سكانها (العهدة العمرية)، وكان شرط المسلمين أن يخرج من القدس ولا يبقى فيها أحد من الرومان، و من أراد من النصارى الخروج فله الحرية، وقد كان طلب صفروينوس أن لا يسكنها أحد من اليهود.

وكان طاعون عمواس عام ١٧هـ، وتوفي فيه حوالي ١٨ ألف من الصحابة الكرام، دفنوا في هذه الأرض المباركة (الأردن وفلسطين)، ونعرف اليوم بعض

الأسماء، كأبي عبيدة عامر بن الجراح، ومعاذ بن جبل، و شرحبيل بن حسنة، وغيرهم.

بعد انتهاء عملية الفتح قُسّمت بلاد الشام إدارياً إلى وحدات عسكرية، سميت أجناد، جمع جند، والجند وحدة إدارية عسكرية، وهي:

١. جند الأردن: يشمل شمال فلسطين وشمال الأردن وعاصمته طبريا

٢. جند فلسطين: يشمل وسط فلسطين وجنوبها وجنوب الأردن.

٣. . جند دمشق: وسط سوريا وعاصمته دمشق

٤. جند حمص: شمال سوريا ومركزه حمص.

٥. وأضيف إليها فيما بعد جند قنسرين..

الأردن وفلسطين في العهد الأموي ٤١-١٣٢هـ:

نودي بمعاوية بن أبي سفيان خليفة في القدس، لكنه اتخذ دمشق عاصمة لدولته، ومن المعلوم أن الأردن وفلسطين جزء مهم وحيوي من بلاد الشام، يصل العاصمة دمشق بالحجاز و بمصر. والقبائل العربية التي سكنت سوريا الجنوبية كانت مناصرة للبيت الأموي وتساهم دائماً في إخماد الثورات، التي تشتعل ضد الأمويين. واشتهرت قبائل الأردن بالولاء المطلق للبيت الأموي، وبالدفاع المستمر عنه.

والخليفة عبد الملك بن مروان هو الذي أمر ببناء مسجد قبة الصخرة سنة ٧٢هـ /٦٩١ م، وهو نفسه أمر ببناء المسجد الأقصى المبارك، في العام التالي، وقد بنى الأمويون الحرم الإبراهيمي الشريف. أما مدينة الرملة فقد بناها سليمان بن عبد الملك في عام ٩٤هـ، في عهد أخيه الخليفة الوليد بن عبد الملك.

وبنى الأمويون في الأردن وفلسطين عدداً من القصور الصحراوية، للرّاحة والاستجمام والصيد ولغايات المراقبة العسكرية، وأعمال الدورية في الصحراء، ومن هذه القصور:

قصر المشتى (أهدى السلطان عبد الحميد الثاني واجهته الجنوبية المزينة بنقوش جميلة للإمبراطور الألماني ويليم الثاني، ونقلت إلى برلين ١٩٠٣)، قصير عمره، قصر الحرانة، قصر الموقر، قصر الحلابات، قصر الطوبة، قصر القسطل، قصر عمان (قصر الإمارة) قصر هشام في أريحا، قصر خربة المنيا (قصر صغير قرب بحيرة طبريا وبناه الوليد الثاني).

الأردن وفلسطين في العهد العباسي (١٣٢ -٦٥٦هـ /٧٥٠ – ١٢٥٨ م):

" ومن مأمنه يؤتى الحذر " ، لقد أوتيت الدولة الأموية من قرية (الحميمة) جنوب الأردن، غرب معان ؛ فقد اتخذت منها الدعوة العباسية مقراً سرياً لها ، حيث كانت مقراً لزعيمها محمد بن علي بن عبد الله بن عباس؛ ونجحت الدعوة العباسية في إشعال الثورة العباسية، التي أطاحت بالدولة الأموية ١٣٢هـ، وأقيم الحكم العباسي في العام نفسه، وانتقلت العاصمة من دمشق إلى بغداد ، وبالتالي فقدت الأردن وفلسطين أهميتها ومكانتها. زار الخليفة المأمون ٢١٦هـ/٨٣١ م دمشق والقدس، وأمر بترميم مسجد قبة الصخرة.

وفترة الحكم العباسي فترة طويلة (منذ تأسيسها ١٣٢هـ، إلى سقوط بغداد ٦٥٦هـ / ١٢٥٨م)، كانت الدولة تتراوح فيها بين القوة والضعف، وفي مراحلها الأخيرة ظهرت دويلات مستقلة تتبع اسمياً الدولة العباسية، ومن هذه الدول أو الدويلات، التي حكمت بلاد الشام ومنها الأردن وفلسطين:

١. الدولة الطولونية: نسبة لأحمد بن طولون، حكم هذه المنطقة خلال الفترة: ٢٦٦هـ -٣٥٩ هـ /٨٧٩-٩٦٩ م، وبعد صراع طويل قبل العباسيون بالأمر الواقع.

٢. الدولة الإخشيدية: نسبة إلى محمد بن إخشيد (تركي)، والإخشيد لقب من ألقاب الأمراء الفرس ٩٣٥م – ٩٤٦م.

٣. الدولة الفاطمية: تأسست في تونس ٢٩٧ هـ /٩٠٩ م، واستولت على مصر ٩٦٩م.

وقد أصبحت بلاد الشام تابعة للدولة الفاطمية، وكان الحكم الفاطمي مضطرباً غير مستقر، واهتمت الدولة بنشر التشيّع. ودخلت في معارك طاحنة مع السلاجقة و القبائل العربية، و تمكّن السلاجقة الأتراك من السيطرة على منطقتنا ١٠٧٠ م، وهزموا الصليبيين في معركة ملاذ كرد ١٠٧١ م، ثم تمكن الفاطميون من استعادة السيطرة على منطقتنا ١٠٩٨م، لكنهم فشلوا في صد الغزو الصليبي، وعجزوا عن منع احتلال الصليبين للقدس ١٠٩٩م.

الأردن وفلسطين في فترة الحروب الصليبية(الإفرنجية):

مفهوم الحروب الصليبية (الإفرنجية):

حركة استعمارية عدوانية نبعت من الغرب الأوروبي المسيحي في العصور الوسطى، واتخذت شكل هجوم حربي عدواني استعماري على البلاد الإسلامية، وخاصة بلاد الشام ومصر، ووقفت مجموعة من الأسباب الدينية والسياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية خلف هذه الحركة العدوانية.

الحملات الصليبية:

بدأت الدعوة رسمياً للحروب الصليبية عبر النداء الذي وجّهه البابا أوربانوس الثاني ١٠٩٥م، من مدينة كليرمونت الفرنسية، عندما دعا إلى تخليص الأماكن المقدسة من أيدي المسلمين(الكفرة)، وبحلول ربيع عام ١٠٩٨م كان قد تجمع حوالي ١٥٠ الف مقاتل يحملون الصلبان، فعرفوا في الأدبيات الغربية بـ (الصليبيين) وسميت تبعاً لذلك هذه الحملات بـ (الحملات الصليبية) ومن شارك فيها بالصليبيين، في حين أطلقت المصادر العربية-

الإسلامية على هؤلاء اسم الفرنجة، وعلى هذه الحملات (حروب الفرنجة)، واستطاع الصليبيون احتلال القدس من الفاطميين في ١٠٩٩ م، و ارتكبوا مجزرة بشعة في المسجد الأقصى، الذي اعتصم فيه المدنيون من المسلمين، وبحسب رواية أحد المؤرخين الصليبيين، ويدعى وليم الصوري (قُتل في هذه المجزرة حوالي ٧٠ ألف من المسلمين) !!.

أسّس الصليبيون في بلادنا : مملكة هي مملكة بيت المقدس اللاتينية أو الصليبية في القدس، وثلاث إمارات هي: إمارة الرها / إمارة أنطاكية / إمارة طرابلس. قام الصليبيون ببناء عدد من القلاع في بلادنا مثل:قلعة الشوبك (مونتريال) (الجبل الملوكي) ١١١٥ م، وبناء قلعة أيلة (العقبة) ١١١٦م، وتجديد قلعة الكرك ١١٤٠ م، وتولى الأمير الصليبي (أرناط) أرنولد حكم الكرك و الشوبك. وكان عدوانياً حاقداً، ومارس الإرهاب ضد قوافل الحج والتجارة، واعتدى عليها، وكان لديه طموح لاحتلال المدينة المنورة، ونبش قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولكن حملته على المدينة فشلت، وتمكّن صلاح الدين الأيوبي من قتله بيده، في معركة حطين لاحقاً.

المقاومة العربية الإسلامية للغزو الصليبي:

تصدّى عماد الدين زنكي حاكم الموصل (١١٢٨- ١١٤٦م) للعدوان الصليبي في الشام، ونجح في تحرير إمارة الرها (٥٣٩هـ/١١٤٤ م)، واستأنف ابنه نور الدين محمود قيادة الجهاد ضد الصليبيين، ثم تصدى لهذه الجهود العظيمة صلاح الدين الأيوبي، الذي تمكّن من القضاء على الدولة الفاطمية في مصر ١١٧١م، وامتدّ حكمه إلى الشام والحجاز وتونس وغيرها.

وتفرّغ صلاح الدين الأيوبي للقضاء على مملكة القدس اللاتينية بعد الانتصار الكبير في حطين ٢٥ ربيع الثاني ٥٨٣هـ / ٤/تموز/١١٨٧م /، ودخل القدس محرراً ٢٧ رجب ٥٨٣ هـ /١١٨٧ م، وضرب مثلاً مشرقاً في سماحة

الإسلام، عندما عفا عن سكانها من المدنيين، ورمم المسجد الأقصى ومسجد قبة الصخرة، ونصب منبره الشهير في المسجد الأقصى، وقد أحرقه الصهاينة ٢١ آب ١٩٦٩ م، (ويعاد تصميم منبر مثيل له في الأردن اليوم)، وعندما دخل صلاح الدين الأيوبي القدس لم يحاسب الصليبيين على الجرائم التي ارتكبوها في حق المسلمين، بل أعطاهم الأمان والسلام، ولمن شاء حرية البقاء أو حرية الرحيل، وعاملهم بالأخلاق الإسلامية.

وقد أخذت عملية الإعداد لمعركة حطين من صلاح الدين سبعة عشر عاماً، ولتحقيق متطلبات الانتصار، وتهيئة البيئة المناسبة لصناعة النصر والتحرير؛ فسعى إلى الإصلاح بمعناه الشامل :الديني والسياسي والاجتماعي والاقتصادي والتربوي، واهتم بتحقيق الوحدة (اتحاد دول الطوق: مصر + الشام + العراق)، وأعدّ طويلا لصناعة وصياغة مجتمع النصر.

وانشغل بتحرير القلاع والحصون في الشويك والكرك وكوكب الهوى (وهي قلعة صليبية في بيسان شمال شرق فلسطين)، وقلعة الشقيف أيضاً في جنوب لبنان، ثم موانئ عسقلان وعكا وصفد وطرطوس وجبله واللاذقية. وكان صلاح الدين قد أمر ببناء قلعة عجلون ١١٨٤م ضمن استعداداته للمعركة الفاصلة (حطين).

وبعد حطين، وبعد قدوم الحملة الصليبية الثانية ١١٩٠م بقيادة ملك بريطانيا ريتشارد قلب الأسد، وتمكنها من احتلال عكا مجدداً، قبل صلاح الدين بعقد صلح الرملة مع الصليبيين ١١٩٢م، وبموجبه تم منح الفرنجة حرية الزيارة والحج للأماكن المقدسة وضواحيها، شريطة أن يكونوا بأعداد صغيرة، وعلى أن يحتفظ الفرنجة بالساحل الفلسطيني من صور إلى يافا، وعلى أن يحتفظ المسلمون بعسقلان، في حين يتم تقاسم اللد والرملة مناصفة، ومدة هذا الصلح ثلاث سنوات، وثلاثة أشهر وثلاثة أيام. وهكذا انقسمت فلسطين

إلى جزء داخلي بما في ذلك القدس بين أيدي المسلمين، وآخر ساحلي مركزه عكا ، ويسمى مملكة بيت المقدس، بيد الفرنجة.

توفي صلاح الدين الأيوبي في العام التالي ٥٨٩هـ /١١٩٣م، قبل أن تنتهي مدة الصلح ؛ فلم يتمكن من تطهير المناطق الشامية من دنس الصليبيين بشكل كامل.

انقسم أمراء البيت الأيوبي، بعد وفاة صلاح الدين الأيوبي، وعادوا للنزاع وانقسمت بلاد الشام بينهم، ولم يتورع بعضهم عن محالفة الصليبين، بل إن الملك الكامل بن العادل، ابن شقيق صلاح الدين، تخلّى عن القدس طواعية لملك صقلية فردريك الثاني بموجب معاهدة يافا ١٢٢٩م، مقابل أن يسانده ضد أخيه المعظم عيسى. يقول المؤرخ المقريزي: (وحين نودي بالقدس بتسليمه للفرنجة ضج المسلمون بالصراخ والعويل ؛ فقامت القيامة في جميع بلاد الإسلام، واشتدت العظايم بحيث أنه أقيمت المآتم، ...)

تضافرت جهود الأسرة الأيوبية، بقيادة الملك الصالح نجم الدين أيوب ابن الملك الكامل، وأمير الكرك الأيوبية الملك الناصر داوود ابن المعظم ابن العادل الأيوبي، لتحرير القدس من أيدي الصليبين، وقد نجحوا في ذلك ١٢٣٩م، ثم ١٢٤٣ م.

الفصل الثاني

الأردن وفلسطين في العهد المملوكي

(١٢٥٠-١٥١٧م)

تأسست الدولة المملوكية بعد وفاة الملك الصالح نجم الدين أيوب فقد تزوج أحد قادة المماليك ويُدعى عز الدين أيبك بالملكة شجرة الدر، زوجة الملك الصالح نجم الدين الأيوبي، وبعد قتلها انتقل الحكم من الأيوبيين إلى المماليك. والمماليك هم في الأصل جنود أتراك و شراكسة كانت تستعين بهم الدولة الأيوبية.

اتخذ المماليك من القاهرة عاصمة لهم، وحكموا مصر وبلاد الشام والحجاز، وتمكنوا من إحياء الخلافة العباسية في القاهرة، بعد أن انتهت بسقوط بغداد على يد هولاكو (اجتاح المغول بقيادة هولاكو المشرق الإسلامي ودخلوا بغداد ١٢٥٨م وبذلك سقطت الخلافة العباسية بعد مقتل الخليفة العباسي المستعصم بالله)، وقد تصدى المماليك لخطر المغول وألحقوا بهم هزيمة في معركة عين جالوت قرب الناصرة بفلسطين عام ١٢٦٠م. وبذلك تحررت بلاد الشام من المغول، وتفرغ المماليك لمقارعة الصليبين، وتمكنوا من تطهير بلاد الشام بشكل نهائي من الاحتلال الصليبي، لما استطاع السلطان الأشرف خليل بن قلاوون أن يخرجهم من سواحل الشام نهائياً، (من عكا ٦٩٠هـ /١٢٩١م)؛ ولاحقهم المماليك في جزر البحر الأبيض المتوسط. وقاوم المماليك التغلغل البرتغالي في المحيط الهندي والبحر الأحمر. واستمر السلطان قلاوون في مقاومة المغول، وجاءت

هجمة مغولية جديدة بقيادة تيمورلنك واستولت على حلب ١٤٠٠م، ونجح المماليك في التصدي لها مرة أخرى.

وكانت الأردن وفلسطين تحت الحكم المملوكي قد توزعت على عدد من الوحدات الإدارية، المسماة نيابات، فكان لدينا نيابات الكرك، و عجلون، و البلقاء، و القدس، و غزة، و صفد.

اهتم المماليك بالمنطقة ورمّموا القلاع العسكرية، واهتموا بمنطقة شرق الأردن بسبب مرور قافلة الحج الشامي منها، فاهتمت الدولة بالمنطقة وبالأمن وبالخدمات، وتوفير برك المياه والخانات.

كان الجزء الأكبر من فلسطين في العهد المملوكي يتبع نيابة دمشق، ومنطقة الجليل تتبع نيابة صفد، ونيابة القدس كانت نيابة مستقلة نظراً لمكانتها، وكانت تنتشر في فلسطين مراكز البريد بين القاهرة ودمشق، وكانت التجارة نشطة، حيث كثر التجار الأجانب في الموانئ الفلسطينية، خاصة في يافا وعكا، وترك المماليك الكثير من المدارس والمساجد في فلسطين وأصلح الظاهر بيبرس قبة الصخرة.

أقام المماليك في فلسطين عدداً كبيراً من الزوايا والمدارس حول الحرم القدسي الشريف، واهتموا بترميم الحرم الإبراهيمي بالخليل. وفترة المماليك كانت فترة ازدهار حضاري وعلمي، حيث انتهى الحكم المملوكي في ١٥١٦م وخضعت بلادنا لدولة إسلامية جديدة، هي الدولة العثمانية.

الأردن وفلسطين في العهد العثماني (١٥١٦-١٩١٨م)

الدولة العثمانية تندرج ضمن الدول الإسلامية، التي بدأت بدولة الرسول الأكرم ﷺ في المدينة المنورة، وانتهت بسقوط الدولة العثمانية. لقد توسعت الدولة العثمانية، وانتشرت ممتلكاتها في القارات الثلاث: آسيا-أوروبا-أفريقيا، وقامت على هذه الممتلكات بعد سقوط الدولة العثمانية أكثر من ثلاثين دولة. امتدت الدولة العثمانية أكثر من ستة قرون متواصلة، وواصلت

وجودها في بلادنا العربية، ومن بينها بلاد الشام مدة أربعة قرون متواصلة، ومرت خلال هذه المدة الطويلة بمراحل تاريخية مختلفة، و لا يمكن معرفة هذا التاريخ الطويل، أو التوصل لتقييم دقيق لتاريخ الدولة العثمانية أو تاريخ البلاد العربية، في العهد العثماني، بالتوقف عند محطات بعينها، وبتسليط الضوء على جانب دون غيره، أو على حدث منزوع من سياقه وظروفه، أو بالتأكيد على السلبيات فقط، أو بالتركيز على معطيات المرحلة الأخيرة، بعد الانقلاب الاتحادي ١٩٠٨، أو من بعد عزل السلطان عبد الحميد ١٩٠٩، أو التركيز على مآسي الحرب العالمية الأولى. مشكلة معظم الباحثين العرب أنهم لا يتقنون اللغة العثمانية، فراحوا يعتمدون على المصادر الأجنبية، ولهذا بقي الكثير من جوانب تاريخ البلاد العربية، في العهد العثماني غير معروف للعرب أنفسهم، ولم تتح لهم فرصة الإطلاع على ملايين الوثائق العثمانية، الضرورية لكتابة أي جانب من جوانب تاريخها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والفكرية والعسكرية، وهي محفوظة في دول كثيرة، وأغلبها محفوظ في تركيا، وتحديداً في مركز الأرشيف العثماني باستنبول، الذي يقتني وحده مائة وخمسين مليون وثيقة، وضعت مائة مليون منها في متناول الباحثين، والباقي في طور التصنيف.

وتنسب الدولة العثمانية إلى عثمان بن أرطغرل بن سليمان، من قبيلة قابي التركية (أصلاً من تركستان)، وقد جاءت هذه القبيلة إلى آسيا الصغرى لنصرة السلاجقة ومساعدتهم في الجهاد ضد البيزنطيين، وجرى التحالف مع الأمير علاء الدين السلجوقي، وقد أقطعهم إمارة تسمى (إسكي شهر)، وهي إمارة جهاد ضد البيزنطيين، وكانت هذه الإمارة تتوسع للغرب على حساب البيزنطيين، حتى أصبحت في عهد عثمان إمارة مستقلة، وبقيت تتوسع حتى أصبحت أكبر إمبراطورية في العالم، وصلت فتوحات الدولة العثمانية غرباً إلى حد الإشباع، وأول دخول عثماني للبلاد العربية في ١٥١٤م (شمال العراق).

ومن الأسباب التي دخلت من أجلها الدولة العثمانية للبلاد العربية:

١. شعور الدولة العثمانية بتراجع قوة الدولة المملوكية، وأنها أمست غير قادرة على الوقوف في وجه التحديات الخارجية مثل الغزو البرتغالي في البحر الأحمر.

٢. الاعتقاد بأن الدولة المملوكية لم تعد قادرة على الوقوف في وجه دولة قوية فتية هي الدولة الصفوية في إيران، التي كانت تسعى إلى تشييع العراق وشرق تركيا. ولم تكن الدولة الصفوية تتورع عن التحالف مع أية دولة أوروبية ضد العثمانيين؛ لذلك كان لابد للعثمانيين أن يتوجهوا نحو الشرق، لحماية حدودهم الشرقية.

٣. الخلافات الحدودية بين العثمانيين والمماليك.

٤. استقبال كل طرف من العثمانيين والمماليك للمعارضة السياسية للطرف الآخر.

٥. التنافس على زعامة العالم الإسلامي السني؛ فالدولة العثمانية لا تستطيع أن تُعلن زعامتها للعالم الإسلامي، إذا لم تتمكن من حكم البلاد العربية، والحجاز في مقدمتها.

حدث تصادم بين الدولتين العثمانية والصفوية في معركة جالديران ١٥١٤م شمال العراق، ودخل شمال العراق في أملاك الدولة العثمانية. وبعد سنتين كانت معركة مرج دابق مع المماليك ١٥١٦م شمال حلب، وهُزم المماليك هزيمة ساحقة؛ أما بقايا جيش المماليك في مصر، فقد حاولت مواجهة القوة العثمانية في معركة الريدانية، ١٥١٧م، حيث شكّلت نهاية النهاية للدولة المملوكية.

وأصبحت بلاد الشام منذ ١٥١٦ م تتبع للحكم العثماني. وخضع الأردن كغيره من بلاد الشام للحكم العثماني لمدة أربعة قرون، ولكن السمة الغالبة للحكم العثماني في الأردن في القرون الثلاثة الأولى أنه كان حكماً اسمياً

غير محسوس أو ملموس، ولم يشعر الأهالي في شرق الأردن بسلطة الدولة وحضورها. اهتمت الدولة العثمانية بقافلة الحج الشامي، التي تمر عبر الأردن، وأوجدت الدولة العثمانية إمارة خاصة اسمها إمارة الحج و جعلهتا مرتبطة بوالي دمشق، الذي سمي "أمير الحج الشامي"، وبناء عليه اهتم العثمانيون بترميم القلاع وتجديدها وتأمين الأمن والحماية والسلامة والخدمات لقافلة الحج.

الإدارة العثمانية في بلاد الشام

١- المرحلة الأولى:

من ١٥١٦-١٨٣٠ (ما قبل الحكم المصري). كانت الإدارة العثمانية في بلاد الشام إدارة سطحية شكلية، و كان الحكم العثماني في بلاد الشام أقل مركزية بسبب عدم وجود تحديات ومخاطر تهدد المنطقة.

٢- المرحلة الثانية:١٨٣١-١٨٤٠ (فترة الحكم المصري)

خرجت بلاد الشام عن السيطرة العثمانية، وخضعت للحكم المصري، ومصر ولاية عثمانية حاكمها (محمد علي باشا)، كانت لديه طموحات أكبر من إمكاناته، أراد إنشاء دولة مصرية حديثة عصرية، ولديه طموح لإنشاء دولة عربية واسعة، وسيطر على السودان، وأجزاء من ليبيا، والجزيرة العربية، وأرسل ابنه إبراهيم باشا إلى بلاد لشام، ووصلت قواته إلى مشارف أنقره في تركيا، ولكن الدول الأوروبية، لم ترض عن طموحاته، ولم تكن لتقبل بقيام دولة موحدة وقوية في هذه المنطقة، قد تملأ الفراغ الذي سيحدثه سقوط الدولة العثمانية، التي بدأت تتراجع بتسارع كبير؛ فعقدت الدول الأوروبية في عام ١٨٤٠/١٨٤١ م مؤتمر لندن، الذي فرض على محمد علي البقاء داخل مصر والسودان فقط. ووضع حداً لمشروعه الوحدوي التحديثي.

سيطر (إبراهيم باشا) على بلاد الشام في الفترة (١٨٣١-١٨٤٠ م)، وأجرى تغييرات كثيرة في بلاد الشام: حيث حاول أن يطبق الإدارة المركزية المتبعة في

مصر على بلاد الشام، وقام بفتح بلاد الشام أمام الإرساليات التبشيرية، واهتم بالتعليم، وحاول فرض الضرائب وتنظيمها، و فرض التجنيد الإجباري، ونزع السلاح من أيدي الأهالي، لمنع الحروب الأهلية.

أُخرج (إبراهيم باشا) من بلاد الشام بقوة الضغط الأوروبي، فالدول الأوروبية لديها خطوط حمراء، لا تسمح لنا بتجاوزها :كالوحدة العربية، والتقدم العلمي والصناعي، فهذا مهدد لمصالحهم.

٣-المرحلة الثالثة: من ١٨٤٠ –١٩١٨ (ما بعد الحكم المصري).

كانت فترة حكم (إبراهيم باشا) قصيرة، وبعدها أدركت الدولة العثمانية أهمية المنطقة :ففرضت سيطرتها الإدارية على أنحاء بلاد الشام، ومن ضمنها شرق الأردن، وكانت الأردن جزءاً من ولاية سوريا، وفي عام ١٨٥١م أنشأت الدولة العثمانية قضاء عجلون، ومركزه مدينةإربد، ملحقاً بلواء حوران، وفي عام ١٨٦٦م تم إنشاء قضاء البلقاء (من نهر الزرقاء إلى وادي الموجب)، ومركزه السلط، ملحقاً بلواء حوران، وأحياناً يُلحق بنابلس، وفي عام ١٨٩٣م تم إنشاء لواء معان، يضم الكرك و الطفيلة ومعان وهي المركز، وأصبح يسمى لواء الكرك عام ١٨٩٤م لينتقل مركزه إلى الكرك، ملحقاً بولاية سوريا، ويضم كل ما جنوب الموجب حتى تبوك ومدائن صالح. أما العقبة فقد بقيت فيها القوات المصرية حتى عام ١٨٩٢م، ثم أصبحت تابعة للمدينة المنورة ١٩١٧م، وفي عام ١٩٢٤م أصبحت تتبع لشرق الأردن، وبقرار من الشريف الحسين بن علي، ملك الحجاز آنذاك.

أول دستور صدر في الدولة العثمانية عام ١٨٧٦م، ونصّ على إنشاء مجلس نواب،(مجلس المبعوثان) وجرت أول انتخابات نيابية عام ١٨٧٧م، وقد حُلّ عام ١٨٧٨م، وبقي البرلمان العثماني معطلاً لغاية ١٩٠٨م، وبعد وقوع ما سمي (الثورة الدستورية) أعيد العمل به، وجرت انتخابات ١٩٠٨ وفاز فيها (توفيق المجالي) مبعوثاً عن لواء الكرك، وانتخب أيضاً للفترة (١٩١٤-١٩١٨) وهو

المبعوث الوحيد الذي مثّل شرق الأردن، في مجلس المبعوثان. وأسست الدولة العثمانية مجالس للولايات، وهذا المجلس يساعد الوالي في إدارة الولاية، وقد مثّل الأردن عدد من الشخصيات في مجلس ولاية الشام، ومنهم: عبد العزيز الكايد (جرش)، عودة القسوس (مسيحي الكرك)، يوسف السكر، نجيب الشريدة (اربد)، عبد النبي النسعة (معان)، عبد المهدي المرافي (الطفيلة)، شوكت حميد (شركسي جرش).

أهم ما في شرق الأردن بالنسبة للدولة العثمانية هو سلامة طريق قافلة الحج الشامي، وفي عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩) بدأت فكرة إنشاء سكة حديد الحجاز، وبدأ العمل بها من دمشق ١٩٠٠م، ووصلت عمان ١٩٠٢، وفي عام ١٩٠٨ م، وصل أول قطار إلى المدينة المنورة، ولم يُستكمل المشروع ليصل إلى مكة المكرمة، بسبب عزل السلطان عبد الحميد ١٩٠٩م، وهذه السكة ربط حقيقي بين أوصال الدولة العثمانية. وما أحوجنا اليوم في الوطن العربي لشبكة سكك حديدية، لأنها دعم للوحدة العربية، وتدعم التواصل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، بين الشعوب العربية.

وقد جمع السلطان عبد الحميد الثاني التبرعات من كل أنحاء العالم الإسلامي لإنشاء هذه السكة. والمسافة بين دمشق والمدينة المنورة ١٣٢٠كم، ومنها ٤٧٠كم تمّر عبر الأردن، من جابر شمالاً إلى المدورة جنوباً، ومن سلبياتها على الأردن قطع الأشجار لصناعة الفحم وقوداً للقطار، مما أدّى إلى رفع معدلات التصحر في المنطقة. وتعد سكة الحديد فيما سبق حداً فاصلاً تقريباً ما بين البداوة والحضر في الأردن، فما شرق السكة بادية، وما غربها حضر.

الحياة الاجتماعية في شرق الأردن في العهد العثماني:

أغلبية السكان في شرق الأردن من العرب المسلمين، مع وجود أقلية عربية غير مسلمة (مسيحية). وهناك أقلية من المسلمين غير العرب، كانت أول

قدوم للشيشان والداغستان، وبداية استقرارهم في شرق الأردن في ١٨٦٤م، حيث سكنوا الزرقاء والرصيفة والسخنة وصويلح وعمّان، أما الشركس فقد جاءوا الأردن ١٨٧٧م، وسكنوا عمّان ووادي السير وجرش وناعور وصويلح. هذا مع وجود أقلية مسيحية أرمنية، جاءت إلى الأردن ١٩١٥م.

وفي وقت لاحق وبعد تأسيس إمارة شرق الأردن قدمت إلى الأردن موجات من المهاجرين العرب من أقطار شتى ولأسباب متنوعة، وبعد حرب ١٩٤٨م تدفقت على الأردن موجة من اللاجئين الفلسطينيين، بعد الاحتلال اليهودي لفلسطين، ثم كانت موجة أخرى بعد حرب ١٩٦٧م واحتلال (إسرائيل) للضفة الغربية، وقد عاش الأردنيون جميعهم بتفاهم وتعاون، تجمعهم المواطنة و الهوية الوطنية الأردنية، وروح الأخوة العربية الإسلامية.

قامت في شرق الأردن حركات وحوادث عدة ضد الإدارة العثمانية، لكنها حوادث قليلة، ولا يسجل لنا التاريخ أحداثاً كبيرة، سوى عام ١٩٠٥م حدث تمرد في الشوبك، حيث طلب من الأهالي تزويد الجنود في القلعة بالماء، فهاجم الأهالي القلعة وطردوا العسكر واحتلوا القلعة، لكن الدولة أرسلت حملة عسكرية أعادت السيطرة على المنطقة.

وفي عام ١٩١٠م، كانت أحداث الكرك (ثورة الكرك) حيث أجرت الدولة العثمانية عملية لإحصاء النفوس (تعداد السكان)، مما أغضب أهل الكرك، لما يترتب عليه من ضرائب وتجنيد إجباري، فقاموا بمهاجمة القلعة وإحراق سجلات إحصاء النفوس، وإخراج العساكر منها، فبعثت الدولة حملة عسكرية من حوران، وهاجمت القلعة بالمدافع، ولاحقت شيوخ العشائر اللذين قادوا الأحداث، وأعدمت بعضهم في الكرك، وبعضهم أعدم في دمشق، وهناك قرية صغيرة في الكرك (العراق) قتل فيها ٩٩ شخصاً، وقتل زعيم الثورة الشيخ قدر المجالي ١٩١٢م مسموماً، في دمشق، أثناء زيارته لها بدعوة من الوالي العثماني، وبعد صدور العفو العام !

كانت الدولة العثمانية تفرض ضرائب كثيرة على الأهالي:

١. ضريبة الميري وهي ضريبة عينية على الأرض.

٢. ضريبة الطوارئ ويفرضها الوالي بحسب الحاجة.

٣. ضريبة المواشي وهي ضريبة نقدية.

٤. ضريبة التمتع وهي تؤخذ من التجار والحرفيين بنسبة ٢-١٠٪ من الدخل السنوي

٥. ضريبة الويركو وهي تعادل ٠,٠٠٤ من قيمة الأراضي المزروعة، و ٠,٠٠٥ من قيمة المساكن و ٠,٠١٠ من قيمة المخازن والمساكن المؤجرة.

٦. ضريبة المعارف وقيمتها ٥٪ من المسقفات.

٧. ضريبة الخدمة العسكرية وقيمتها ٢٨ قرشاً على كل ذمّي ذكر قادر على الخدمة العسكرية.

٨. ضريبة السخرة (عمل اجتماعي تطوعي) وقيمتها ١٦ قرشاً سنوياً، وكانت مطلوبة من الرجال القادرين، الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠-٦٠ سنة.

التعليم في شرق الأردن في العهد العثماني:

كان التعليم في شرق الأردن محدود الانتشار، فلم تبد الدولة العثمانية اهتماماً بالتعليم، وهذا ليس نابعاً من حب الجهل، بل لأن فلسفة الحكم كانت تقوم على فكرة مفادها أن الواجبات الأساسية للدولة تنحصر في الدفاع الخارجي و الأمن الداخلي وجمع الضرائب، وكان الناس في هذه المرحلة يتولون مسؤولية الصحة والتعليم، وغيرها.

وكان التعليم قائماً على المبادرة الفردية، ومعتمداً في الأساس على نظام الكتاتيب، وأول مدارس حكومية أنشئت في شرق الأردن كانت في نهاية القرن التاسع عشر، كرد فعل على المدارس التبشيرية التي قامت في بلاد الشام، حيث افتتحت مدرسة أجنبية تبشيرية في الكرك عام ١٨٧٥م، في حين

جرى افتتاح أول مدرسة حكومية للذكور في الكرك ١٨٩٤م، وأول مدرسة أجنبية تتبع الإرساليات الأجنبية في السلط افتتحت ١٨٥٠م، أما أول مدرسة حكومية فيها، فكانت ١٨٨٠م.

الأطماع اليهودية في شرق الأردن في العهد العثماني:

ظهر في العهد العثماني مشاريع، ومقترحات صهيونية كثيرة لإنشاء وطن قومي يهودي في الأردن، ومن أبرزها، مشروع لورانس أوليفانت.

مشروع لورانس أوليفانت

لورانس أوليفانت (١٨٢٩-١٨٨٨) هو صاحب فكرة إنشاء وطن قومي يهودي، في البلقاء (شرق الأردن) وهو رجل أعمال بريطاني مسيحي - بروتستانتي. والبروتستانت يؤمنون إيماناً كاملاً بقدسية التوراة، وبأنها الممهد للإنجيل، وبأنها جزء من الكتاب المقدس، الذي يجمع العهد القديم والجديد (التوراة + الإنجيل)، ويؤمنون أنه لا عودة للمسيح عليه السلام، إلاّ إذا قامت دولة يهودية لشعب الله المختار، فيما يسمونه أرض الميعاد، وأعادت هذه الدولة بناء هيكل سليمان في القدس.

جاء هذا الرجل إلى بلاد الشام ٣ مرات وآخرها عام ١٨٧٩ م، وأصدر كتاباً هو (بلاد جلعاد) ١٨٨٠م صدر في لندن، واقترح إقامة اليهود في منطقة البلقاء، في المنطقة الواقعة بين أرنون (وادي الموجب) جنوباً، ويبوق (سيل الزرقاء) شمالاً، حيث أن السيطرة العثمانية عليها خفيفة واسمية، وهي منطقة خصبة وغنية، ولديها قدرة على استيعاب أعداد كبيرة من البشر. ويقترح طرد أهلها من البدو إلى الصحراء، وعند الضرورة يمكن أن تتوسع شمالاً إلى عجلون، ثم إلى الجولان، ثم جنوباً إلى مؤاب، واقترح إنشاء شركة (استثمارية)يهودية تقوم بشراء الأراضي في هذه المنطقة، وخاصة الأغوار، وسمى هذه المنطقة ببلاد

النبيذ والزيت ودودة القز، أما بالنسبة للبحر الميت فهو مصدر دخل جيد، ويمكن الإفادة من أملاحه وموارده.

وميزة البلقاء أنها قريبة من القدس، وميناء حيفا، ويقترح مد سكة حديد من حيفا إلى طبريا، ومن طبريا عبر وادي الأردن، إلى البحر الميت، وخط آخر من القدس إلى أريحا، ومن أريحا إلى العقبة، ثم الإسماعيلية في مصر، وتطوير ميناء العقبة. ويقترح إنشاء شركة عامة، ومموّلة من الأثرياء اليهود، وهدفها شراء الأراضي و استقدام المهاجرين، و العمل بالزراعة الحديثة.

مزايا المشروع كما عرضها أوليفانت:

١. تستفيد الدولة العثمانية من الموارد المالية (الضرائب)، وستكسب تعاطف اليهود وتعاطف الغرب.
٢. أما سكان المنطقة (البلقاء) فسيستفيدون كثيراً من فرص العمل والقروض، وسيجري إبعاد البدو (قبائل عنزة، بني صخر، والرولة) من هذه المنطقة، أما قبائل بني حسن، وبني حميدة بمأدبا، وبني عطية، وعشائر البلقاء الأخرى (القبائل المستقرة) فسيتم تحويل هؤلاء إلى قرويين مسالمين، ويقترح تمليك العدوان (الشونة الجنوبية) والعجارمة الأراضي التي اعتادوا على زراعتها، ويقترح تثبيت فلاحي السلط والشراكسة، في الأراضي التي يزرعونها، على أن يُستخدموا كأيدي عاملة في الزراعة في المستوطنات اليهودية.
٣. سيحضى اليهود بحماية السلطان العثمانيُ ويصبحون من رعايا السلطان، ويكون لليهود فرصة للاستثمار، ولذلك من مصلحتهم أن يهاجروا بكثافة ويشتروا الأراضي.

عرض لورانس المشروع على الحكومة البريطانية؛ فلقي تشجيعاً ووعداً بالتأييد والمساندة، وعرض الفكرة على وزير الخارجية الفرنسي فأبدى إعجابه بها، وبعث برسالة توصية للسفير الفرنسي في (اسطنبول) لدعم الفكرة.

وتوجه لورانس أوليفانت إلى دمشق في شباط ١٨٧٩م، وقابل والي سوريا، فأبدى الوالي إعجابه بالمشروع، ووعد بالثناء عليه وإبراز فوائده السياسية والمالية في تقريره المرفوع للحكومة العثمانية. بعدها سافر أوليفانت للأستانة (اسطنبول) وقابل الصدر الأعظم، (رئيس الوزراء العثماني)، خير الدين التونسي، وأصله شركسي، وكان عمل رئيساً للوزراء في تونس سابقاً، وعلى ذمة أوليفانت أن خير الدين التونسي رحّب بالفكرة؛ وألف لجنة من القانونيين، نظرت في المشروع، وأجرت عليه بعض التعديلات، بحيث لا يبدو متعارضاً مع القوانين العثمانية. ثم عُزل خير الدين باشا عن الصدارة العظمى، ولم يحصل أوليفانت على موافقة رسمية بعد. وأخذ يُحرض الحكومات الأوروبية والحكومة البريطانية للضغط على السلطان ليقبل بالمشروع. وحاول إقناع السلطان بأن هذا المشروع غير مرتبط بالمصالح الاستعمارية الأوروبية، ولن يستهدف السيطرة على شرقي الأردن وجعلها ولاية مستقلة، أو إمارة يهودية على حد تعبيره، وإنما يسعى إلى جعل المستوطنين اليهود رعايا عثمانيين، يحكمهم حاكم عثماني، وفقاً للقوانين العثمانية، وبذلك تتعزز السلطة في هذه البلاد (الخالية من السكان والتي تتجول فيها القبائل البدوية المتمردة) حسب زعمه، وصار ينادي في الصحافة لإعادة التجربة اللبنانية في الحكم المحلي في شرقي الأردن، على أن يكون ذلك على يد انجلترا وحدها أو بالاشتراك مع أية دولة أوروبية أخرى ترغب بالتعامل معها، وحث الحكومة البريطانية على تبني فكرة (إعادة) الرعايا اليهود إلى فلسطين.

كان لدى السلطان العثماني(عبد الحميد الثاني) شك استراتيجي في نوايا الغرب، وشك في نوايا بريطانيا، بأنها ما عادت ملتزمة بسياسة المحافظة على وحدة وسلامة الأراضي العثمانية؛ وخشي أن تلعب إنجلترا بالورقة اليهودية ضد الدولة للسيطرة على فلسطين؛ فكان يستذكر انتزاع بريطانيا لقبرص من الدولة العثمانية عام ١٨٧٨م، ولهذا عارض بشدة مشروع أوليفانت لأنه يفتح

باباً لتغلغل النفوذ البريطاني والأوروبي، من خلال دعم أقلية غير مسلمة، وهي الأقلية اليهودية.

ولقي المشروع دعماً كبيراً من الصحافة الأوروبية، وتنادت الصحافة الأوروبية لممارسة الضغط على عبد الحميد الثاني، وفي عام ١٨٨١م عاد أوليفانت لطرح المشروع، وعاد مرة أخرى لاستنبول للتفاوض مع العثمانيين، ولكن تدهور العلاقات البريطانية العثمانية عام ١٨٨٢م بسبب احتلال بريطانيا لمصر حال دون تقبل العثمانيين التباحث في هذه الفكرة مجدداً، وأدى إلى إفشال جهوده.

ماذا نستنتج من هذا المشروع ؟

١. أطماع يهودية قديمة العهد في الأردن.
٢. لليهود أطماع خارج نطاق فلسطين تشمل بلادنا ما بين نهري النيل والفرات.
٣. موقف السلطان عبد الحميد الحازم ضد المشاريع المشبوهة.
٤. . الترابط بين المشاريع الاستعمارية الأوروبية والمشروع الصهيوني؛ فالمشروع فكرة أوروبية، مما يشير إلى حماس أوروبي للفكرة الصهيونية.

فلسطين في العهد العثماني

اهتمت الدولة العثمانية بفلسطين اهتماماً خاصاً، نظراً لموقعها الاستراتيجي الهام، ولأهميتها الدينية بوجود المقدسات الإسلامية والمسيحية فيها، ونظراً لأهميتها التجارية، ولشعور الدولة العثمانية بجدية الأخطار الأوروبية والغربية، التي تهدد فلسطين، ولذلك حاولت إحكام القبضة عليها، وإقامة الحاميات العسكرية فيها.

أبقت الدولة العثمانية على معظم الزعامات المحلية التقليدية في فلسطين، الذين تعهدوا بالتعاون معها، وتوفير الأمن في مناطقهم، وجباية الضرائب، مثل الشيخ مصطفى أبوغوش شيخ اليمينية، في منطقة القدس، والشيخ عبد الرحمن آل عمرو شيخ القيسية، وزعيم منطقة الخليل. وقامت السياسة العثمانية في فلسطين على أساس تفهّم خصوصيات المجتمع المحلي، وإبقاء الأوضاع كما هي دون الاصطدام بالمجتمع.

في العصر العثماني الأول كانت القدس ونابلس وغزة سناجق (ألوية) تتبع ولاية دمشق، في حين كانت عكا تابعة لولاية صيدا منذ ١٦٦٠م.

وفي عهد التنظيمات، قُسّمت فلسطين إدارياً إلى:

١- متصرفية عكا، وتشمل أقضية: صفد، طبريا، الناصرة، حيفا، وعكا (المركز).

٢-متصرفية نابلس، وتشمل أقضية:جنين، طولكرم، طوباس، بيسان، ونابلس (المركز).

٣- متصرفية القدس، أصبحت متصرفية خاصة عام ١٨٧٤م. مرتبطة مباشرة بالعاصمة. وذلك اهتماماً بالقدس وشعوراً بالمخاطر التي تتهددها. وتشمل أقضية:غزة، بئر السبع، يافا، الخليل، والقدس (المركز).

وفي عام ١٨٧٦م أُعلن الدستور العثماني، وأُجريت انتخابات نيابية ١٨٧٧م؛ فكانت حصة فلسطين نائباً واحداً، هو يوسف ضياء الخالدي، وفي انتخابات ١٩٠٨م فاز كل من سعيد الحسيني وروحي الخالدي ممثلين لفلسطين.

الأوضاع العامة في فلسطين:

الناحية الاقتصادية:

اعتمد الأهالي على الزراعة، وعمل بها أكثر من ٦٠٪ من السكان، وكانت فلسطين تحقق فائضاً في إنتاجها الزراعي، وفي ثروتها الحيوانية. و عرفت فلسطين نظام الإقطاع (توزيع الدولة للأراضي على كبار المسؤولين لاستثمارها مقابل تأمين عدد من الجنود عند الحاجة، إضافة إلى دفع نسبة من الإنتاج لخزينة الدولة)، و من آثار الإقطاع السلبية، حصر ملكية مساحات واسعة من الأراضي الخصبة، في أيدي كبار المسؤولين وقادة الجند والزعماء.

وعرفت فلسطين الصناعات البدائية واليدوية، كما نشطت فيها التجارة الداخلية والخارجية مع الشام ومصر، وعبر التجار الأجانب مع أوروبا.

الناحية الاجتماعية:

تكوّن المجتمع الفلسطيني من أكثرية عربية مسلمة، وأقلية عربية مسيحية، وأقلية صغيرة من اليهود المحليين، إضافة إلى بعض الدروز العرب، والشركس، والأرمن، وجميعها فئات مندمجة ومتآلفة، في ظل الدولة العثمانية.

أما بالنسبة للتعليم فقد انتشرت الكتاتيب، ثم وفي فترة الحكم المصري انتشرت المدارس التابعة للإرساليات الأجنبية في أنحاء فلسطين، خاصة في القدس وبيت لحم والناصرة. واهتمت الدولة العثمانية في عقودها المتأخرة بالتعليم فأنشأت المدارس الابتدائية والمتوسطة، والثانوية في مراكز الألوية. وكان بعض أبناء فلسطين يطلبون العلم في دمشق والقاهرة، وغيرهما.

الإدارة العثمانية في فلسطين:

حدث في فلسطين بعض حركات التمرد على الدولة العثمانية، مثلاً ظهر في لبنان الأمير فخر الدين المعني الثاني الكبير، وسيطر على فلسطين،

واضطر السلطان للاعتراف بالأمر الواقع، لكن قضي على هذا التمرد في عام ١٦٥٦م.

حركة الشيخ ظاهر العمر الزيداني(١٧٤٩-١٧٧٥م):

ظهرت حركة جديدة، و محاولة للخروج على الدولة العثمانية، هي محاولة ظاهر العمر الزيداني، ولأول مرة يخرج مسلم عربي سني على الدولة العثمانية، وهو ينتمي لقبيلة الزيادنة القاطنة منطقة الجليل، وقد أسس إمارة عربية في فلسطين في الفترة (١٧٤٩-١٧٧٥م)، وشملت فلسطين وشمال الأردن (جبل عجلون) وبعض حوران، واستفاد ظاهر العمر من انشغال الدولة العثمانية بالأخطار الخارجية، ومن الانقسام بين الزعماء المحليين. نجح في استغلال الموارد المالية للمنطقة، وحسّن أحوال الأهالي ونال ثقتهم، واعترفت الدولة العثمانية به، وكان هذا الاعتراف عائداً لانشغالها بالحرب مع روسيا، وانشغالها بالدولة الصفوية، وما أن فرغت من انشغالاتها الخارجية حتى تفرغت للقضاء على الإمارة الزيدانية في فلسطين وشرق الأردن، وكان السلطان العثماني قد منحه عدة ألقاب (شيخ عكا، وأمير الأمراء، وحاكم الناصرة وطبريا وصفد، وشيخ الجليل).

استطاع ظاهر العمر أن يجعل من عكا شبه المهجورة، عاصمة مسوّرة منتعشة، وأصبحت ميناءً لدمشق. وغضبت الدولة من محاولته إدعاء الاستقلال، ومن تحالفه مع الروس، وصنعه للمدافع ونقش اسمه عليها؛ فصدر (فرمان) مرسوم تحذير بحقه في كانون الثاني عام ١٧٧٥م، وعندما تردّد في دفع(الميري) الضرائب، كانت النهاية على يد الأميرال العثماني حسن باشا.

أحمد باشا الجزار (١٧٧٥-١٨٠٤م):

ثم ظهر الوالي أحمد باشا الجزّار في عكا، وهو مملوك تركي، جاء مع الجيش التركي للقضاء على ظاهر العمر الزيداني، تولى ولاية عكا، وسمُي الجزار لتجبره على الأهالي، واستاء الناس منه، ومن سياساته،

وعندما وقف في وجه الحملة الفرنسية على عكا أصبح بطلاً، و ارتفع مقامه، وتحسّنت سمعته، و اكتسب من السلطة العثمانية ألقاباً عديدة (والي صيدا، مدبّر الجمهور، دستور مكرم..)، مات عام ١٨٠٤م، وقد كانت وفاته فرجاً على الناس.

فلسطين تحت الحكم المصري ١٨٣١-١٨٤٠

تحدثنا سابقاً عن فترة الحكم المصري، وأشرنا إلى طبيعة السياسات التي طبقها إبراهيم باشا، في بلاد الشام، وقد أثارت استياء الأهالي، فظهرت بوادر رفض وتمرد، وقد قاوم الأهالي الحكم المصري على اعتبار أنه حكم خارجي، فمثلاً قامت ثورة بقيادة قاسم الأحمد في نابلس، وقد اضطر إلى اللجوء إلى الكرك، فحاصر الجيش المصري قلعة الكرك، وقتلوا ولدي شيخ مشايخ الكرك الشيخ إبراهيم الضمور(السيد وعلي) لرفضه تسليم قاسم الأحمد، وخرج الأحمد من الكرك سالماً، وقُبض عليه في السلط.

عندما أُجبر إبراهيم باشا على الانسحاب من بلاد الشام بفعل قرارات مؤتمر لندن، والضغوط الأوروبية، لاحق الأهالي الجيش المصري المنسحب، وألحقوا به الخسائر. وعادت السلطة العثمانية مجدداً لحكم المنطقة.

لكنها عادت متأثرة بتجربة الحكم المصري، وبدأت الدولة بتطبيق سياسة الإصلاحات، على النمط الغربي، وبضغط من الدول الكبرى، وعرفت هذه العملية ب "التنظيمات"، لكنها كانت محاولات متأخرة، ويائسة لإصلاح شؤون الدولة، ولم تثمر سوى زيادة التدخل الأجنبي في الشؤون العثمانية، بحجة دعم الإصلاحات مرّة، وبذريعة حماية الأقليات المسيحية مرّة أخرى، وبذرائع متعددة مرّات كثيرة.

الأطماع اليهودية في فلسطين:

تميّز العهد العثماني بتزايد الأطماع الأجنبية، خصوصاً اليهودية منها في فلسطين، وخاصة في القرن التاسع عشر الميلادي، فقد تبلورت الأحلام اليهودية القديمة، في حركة سياسية منظمة، هي الحركة الصهيونية.

نشأة الحركة الصهيونية:

ظهرت أول دعوة علنية لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، على لسان اليهودي البريطاني هنري فنش، في كتابه " نداء اليهود" الصادر ١٦٠٦م. وكانت حملة نابليون على مصر ١٧٩٨-١٨٠١م فاتحة الوعود الأوروبية لإقامة الدولة اليهودية، فقد أصدر نابليون بونابرت بياناً رسمياً بتاريخ (١٧٩٩/٧/٢٢م) يدعو فيه يهود آسيا وأفريقيا، أن يهرعوا تحت رايته لدخول (أورشليم)، وإعادة بناء الهيكل. وفي القرن التاسع عشر دعا عدد من الساسة والقسس الإنجليز إلى دعم فكرة الوطن القومي اليهودي، ونشطت جمعيات بريطانية في دعم مشاريع تهجير اليهود من روسيا إلى فلسطين، بدلاً من أن يقيموا في بريطانيا[كانت بريطانيا قد طردت اليهود من أراضيها عام ١٢٩٠م، لكن سُمح لهم بالعودة في عهد ثورة كرومويل١٦٥٠م]. وبدأت بريطانيا ببسط حمايتها على الطائفة اليهودية في فلسطين، إبان الحكم العثماني، وجاء إنشاء القنصلية البريطانية في القدس ١٨٣٨م لخدمة هذه السياسة، فقد حدد رئيس الوزراء البريطاني بامستون مهام القنصلية في تأمين حماية اليهود، وإرسال التقارير عنهم، "لأن الوقت قد حان لتحقيق عودتهم إلى فلسطين حتى يصبحوا سداً في وجه أية رغبات شريرة لمحمد علي أو خليفته في المستقبل ".

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر، تواصلت الجهود الفكرية والسياسية لبلورة الفكرة الصهيونية، وأصدر الحاخام الألماني موسى هس كتابه "روما والقدس " وهو من المصادر الأساسية في الفكر الصهيوني، وحث فيه اليهود على إعادة بناء حياتهم القومية في فلسطين.

اضطرت أعداد كبيرة من اليهود للنزوح عن روسيا، إثر تورطهم في اغتيال القيصر الروسي الكسندر الثاني عام ١٨٨١م، وانهارت بذلك حركة الهسكالا (الاندماج)، انهياراً تاماً، وحلّت محلّها حركة أحباء صهيون، بزعامة اليهودي الروسي (ليوبنسكر).

حلّل ليوبنسكر (١٨٢١ – ١٨٩١م) مشكلة اليهود في كتاب نشره عام ١٨٨٢م بعنوان (التحرّر الذاتي)، وذهب فيه إلى ضرورة انتقال اليهود إلى بقعة واحدة من الأرض، تكون وطناً لهم ويؤسسون فيها دولتهم. وترك تحديد المكان المفضّل لاختيار الخبراء، ودعا لعقد مؤتمر قومي لتكوين شركة للاستعمار، ونادى بالتبرع، والبحث عن مكان، وعن ضمان دولي، لكن هذه الحركة بقيت تفتقر للتنظيم والتخطيط إلى أن تطورت لحركة سياسية على يد (ثيوودر هتريزل) (١٨٦٠- ١٩٠٤ م)، وهو صحفي يهودي نمساوي، كان متحمسا لإنشاء وطن قومي يهودي، وأحسن استغلال قضية الضابط اليهودي الفرنسي (ألفرد درايفوس) الذي أُتهم بالخيانة العظمى لتسريبه الأسرار العسكرية الفرنسية إلى الألمان، ودافع هيرتزل عن درايفوس، ونقل إلى الرأي العام حجم الازدراء الموجّه لليهود خلال المحاكمة، وحاول إقناع الرأي العام بأنها قضية ملفقة وتندرج في إطار اللاسامية، وقد دفعت هذه القضية هيرتزل إلى تأليف كتاب باللغة الألمانية، أسماه "الدولة اليهودية" نشر ١٨٩٦ م، وحاول في هذا الكتاب أن يقيم الدليل على أن اليهود يؤلفون أمة، وأن المشكلة اليهودية مشكلة قومية، ويجب أن تأخذ طريقها للحل كباقي القوميات المضطهدة ! وهكذا صاغ هيرتزل الفكرة الصهيونية بحركة سياسية ذات طابع عالمي واضح، وأصبح المنظّم الفعلي للحركة الصهيونية.

ويمكن تعريف الحركة الصهيونية، بأنها حركة سياسية يهودية، أوروبية النشأة والأصول، تهدف إلى حشد اليهود في كيان قومي (وطن قومي) في فلسطين (أرض الميعاد) أستناداً إلى ادعاءات حول أحقية ما يسمى (شعب الله المختار) في(العودة) إلى ما يسمى (أرض الميعاد)، لتكون فلسطين نقطة

الانطلاق لتكوين دولة "إسرائيل الكبرى" الممتدة من الفرات إلى النيل. وجاءت التسمية نسبة إلى جبل صهيون في القدس وهو اسم يبوسي وليس عبراني.

وعقد المؤتمر الصهيوني الأول في (١٨٩٧\٨\٢٩م) في مدينة بال بسويسرا، وحضره ٢٩٧ مندوبا عن الهيئات و المنظمات و الجمعيات اليهودية في العالم، وكان قراره أن هدف الصهيونية هو إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين يضمنه القانون العام، وصدر عن المؤتمر ما يسمى (برنامج بال) الذي حدّد الهدف والوسائل، التي يمكن من خلالها تحقيق الهدف، وهذه الوسائل هي:

١. اتباع الوسائل العملية الفعالة لإنشاء مستعمرات زراعية وعمرانية في فلسطين يعمل فيها عمال الزراعة والصناعة اليهود.
٢. تنظيم جماعات اليهود بواسطة المؤسسات المحلية والدولية الملائمة لهذا الغرض والمتمشية مع قوانين البلاد التي تقام فيها.
٣. تقوية الروح القومية اليهودية وشعور اليهود بشخصيتهم وإشعال الحماس في صدورهم
٤. الإقدام على خطوات جديّة للاستفادة من تنافس الدول، وكسب تأييدها لدعم الفكرة الصهيونية، وقد أقر هذا المؤتمر شكل العلم الصهيوني، والنشيد اليهودي القومي.

وبعد انتهاء أعمال المؤتمر قال هيرتزل مقولته الشهيرة: "اليوم أنشأنا دولة إسرائيل، وقد يضحك البعض منّي، ولكن ستكشف الأيام في غضون خمس إلى خمسين عاماً صحة هذا الكلام".

ولضمان نجاح الفكرة تم إنشاء مؤسسات ترعى الفكرة وتعمل على تحقيقها، ولذلك لم يكن العمل الصهيوني عملاً ارتجالياً عاطفياً عشوائياً فردياً، بل كان عملاً جماعياً منظماً مؤسسياً، قائماً على التخطيط المحكم، ومن أراد أن يتغلب على الصهيونية فعلية أن يفهما، وأن يستفيد من تجربتها.

وقد حاول هيرتزل تطوير العلاقات مع ألمانيا لما أصبحت تتمتع به من مكانة بعد توحيدها عام ١٨٧٠م. قابل هرتزل الإمبراطور الألماني وليم الثاني أثناء

زيارته لاسطنبول في ١٨/١٠/١٨٩٨م، وقابله مره ثانية في القدس في ٢/١١/١٨٩٨م، وحاول هيرتزل إقناعه بالتوسط لدى السلطان عبد الحميد الثاني، للحصول على تسهيلات لإقامة شركة يهودية تحت حماية ألمانيا، ولكن الإمبراطور بدا أكثر تحفظاً في المقابلة الثانية، وتبيّن للحركة الصهيونية أن مشروعاتها في فلسطين أكبر من قدرات ألمانيا. وهكذا لم تحظ الحركة الصهيونية بتأييد الساسة الألمان، بالرغم من أن أبرز الشخصيات الصهيونية كانوا من اليهود الألمان، وأن قرارات المؤتمرات الصهيونية كانت تصدر باللغة الألمانية، وأن مقر اللجنة التنفيذية الصهيونية كان في ألمانيا، ومن هنا جاء التفكير بضرورة الاتصال المباشر بالسلطان عبد الحميد. لوّح هيرتزل للعثمانيين بمعونة مالية يهودية تنقذهم من الأزمة المالية الخانقة، وقابل السلطان عبد الحميد الثاني عام ١٩٠١ م وعرض عليه مشروع صفقه تقوم على أساس دعم صهيوني للدولة العثمانية، مقابل التقبل العثماني لفكرة الهجرة غير المحدودة لليهود إلى فلسطين. وكان رد السلطان عبد الحميد بأن ينصحوا هيرتزل بأنه لن يتخلى عن شبر واحد من الأرض، وبان يحتفظ اليهود بملايينهم، ولهذا رفض مقابلة هيرتزل مرة ثانية، وأمر بطرد الوسيط المحامي اليهودي العثماني "قرة صو".

وموقف السلطان عبد الحميد كان نابعاً من وعيه على الخطر الصهيوني، والمؤامرات الأوروبية. و في عام ١٩٠٨م قام الانقلاب الدستوري، على يد جماعة الإتحاد والترقي، وأنصارهم من الماسون ويهود الدونمة، حيث فرضوا على السلطان عبد الحميد بأن يعمل بالدستور المعطّل منذ سنة ١٨٧٧ م، وقد قرر المجلس النيابي الجديد عزل السلطان عام ١٩٠٩م، واقتيدالسلطان للمنفى في مدينة سالونيك اليونانية، وكانت آنذاك واقعة ضمن الأملاك العثمانية.

وكان السلطان عبد الحميد قد أصدر ما يسمى بالإرادة السنية بتاريخ ٥ نوفمبر ١٩٠٠م، لمنع دخول اليهود وإقامتهم الدائمة في فلسطين، وهذا أثار الصهيونية عليه. المشكلة أن السلطان كان مخلصاً للأمة، وواعياً على الخطر الصهيوني، ولكن الذين من تحته كانوا مغفلين ليس لديهم نفس الوعي، وكانوا مرتشين.

شهد عهد السلطان عبد الحميد الثاني، تتابع موجتين من موجات الهجرة اليهودي إلى فلسطين:

الأولى: (١٨٨٢ -١٩٠٤م) ودخل خلالها٢٥ ألف مهاجر يهودي، وغالبيتهم من الروس وسكنوا في القدس والخليل وصفد وطبريا.

والثانية: (١٩٠٤ – ١٩١٤ م)، وتراوح العدد من ٣٠-٤٠ ألف وغالبيتهم من الروس، وحدث هذا التسرب بسبب فساد الإدارة العثمانية، التي عانت من داء الرشوة، وانتشار ما سُمي "حزب البقشيش"، وقد كان أحمد رشيد بيك متصرف القدس عام ١٩٠٤م، معروفاً بتأييده العلني للهجرة اليهودية، إضافة إلى تواطؤ بعض الزعماء المحليين من كبار الملاك.

وتجلّى النشاط الصهيوني في صورة شراء بعض الأراضي وإقامة مستعمرات عليها، فقد تمكن اليهود لغاية ١٩١٤م من إنشاء ٤٧ مستعمرة، بمساحة ٣٢١٠٠٠ دونم، وبلغ عدد اليهود عام ١٨٨٢م حوالي ٢٤٠٠٠ نسمة، ثم أصبح ٥٠٠٠٠نسمة عام ١٩٠٤م، وفي عام ١٩١٤م بلغ العدد ٨٥٠٠٠نسمة، في حين كان عددهم عام ١٨٣٩م لا يتجاوز ٩٠٠٠نسمةفقط.

وإذا عجز الألمان عن تحقيق الأطماع الصهيونية، وإذا فشلت جهود الوساطة المباشرة لدى السلطان عبد الحميد ؛ فإن الأنظار الصهيونية بدأت تتطلع لبريطانيا، الإمبراطورية التي لا تغيب الشمس عن ممتلكاتها "أكبر قوة استعمارية"، وكانت بريطانيا قد بدأت باستقبال موجات من المهاجرين اليهود الروس في أواخر القرن التاسع عشر، وزادت مخاوف الشعب البريطاني من التأثير السلبي لهذه الهجرة على مستوى الحياة البريطانية؛ فعمدت الحكومة البريطانية إلى تعيين لجنة ملكية لدراسة قضية الهجرة الأجنبية، واستمعت اللجنة لهيرتزل كشاهد عام ١٩٠٢م. حاول هيرتزل إقناع بريطانيا بفائدة الصهيونية للمصالح البريطانية في الشرق (في تلك النقطة الاستراتيجية التي تلتقي فيها المصالح المصرية والهندوفارسية).

واقترح هيرتزل على وزير المستعمرات البريطاني جوزيف تشمبرلين فكرة إقامة وطن يهودي على نطاق كبير داخل الممتلكات البريطانية، مقترحاً قبرص أو

سيناء، وونلاحظ أنهما تتميزان بالقرب من فلسطين. وفي عام ١٩٠٣م تكوّنت لجنة لدراسة فكرة إقامة الوطن القومي في سيناء، وزارت القاهرة وسيناء، وانتهت إلى أن الإقليم صالح للاستعمار، وأوصت بأن تكون العريش هي البداية حيث أنها على الحد مباشرة مع فلسطين، شريطة الحصول على الماء من نهر النيل، لأن سيناء قاحلة، ولكن المندوب السامي البريطاني في مصر اللورد كرومر، لم يتقبل هذه الفكرة، ولم يتحمس لها، وذلك رُبما لأن بريطانيا ستتكلف كثيراً في هذا المشروع، وللمصاعب الكبيرة التي تقف في وجه هذا المشروع. ولم يتجاوب مع المشروع، الذي رفضته مصر والدولة العثمانية؛ فاقترح تشمبرلين في ١٩٠٣/٤/٢٣ م فكرة إقامة الوطن القومي في أوغندا، ولكن جاء رد هيرتزل بقوله " يجب أن تكون في فلسطين أو بالقرب منها وبإمكاننا فيما بعد أن نستوطن أوغندا "، وتقبّل المؤتمر اليهودي السادس عام ١٩٠٣ م مشروع إفريقيا الشرقية (إقامة وطن قومي في أوغندا شرق إفريقيا) وظهر الاختلاف حول هذه الفكرة في الحركة الصهيونية، وقد قرر المؤتمر الصهيوني السابع ١٩٠٤م بالإجماع رفض أي بديل عن فلسطين، وعقد هذا المؤتمر بعد وفاة هيرتزل، وهذا المؤتمر عرّف الصهيوني على النحو التالي:"الصهيوني هو كل يهودي وافق على (برنامج بال) ". وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أصدرت القرار رقم (٣٣٧٩) بتاريخ ١٠/نوفمبر/١٩٧٥م باعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية، أو نوعاً من أنواع التمييز العنصري.

وانقسمت الحركة الصهيونية بعد هيرتزل لتيارين:

١. الصهيونية السياسية، و تؤمن بالطرق السياسية والدبلوماسية لإقامة الوطن الصهيوني.

٢. الصهيونية العملية، ترى أنه من المهم العمل على الأرض عبر الهجرة والاستيطان. وقد تركزت الجهود نحو الاستيطان الاستعماري العملي في فلسطين والتهجير المكثف لليهود وإنشاء المؤسسات الراعية للفكرة عملياً فافتتح بنك أنجلو فلسطين عام ١٩٠٣م، وبدأ الصندوق القومي اليهودي

لشراء الأراضي ١٩٠٥م، وتأسست شركة تطوير أراضي فلسطين في ١٩٠٨م.

٣. وفيما بعد ظهرت الصهيونية المركّبة، وهي تجمع بين وسائل التيارين السابقين.

بدأ النشاط الصهيوني يتركّز على الساحتين البريطانية والأمريكية، ومن أبرز الصهاينة الذين عملوا على الساحة البريطانية (حاييم وايزمن ١٨٧٤- ١٩٥٢ م) فقد عارض جهود هيرتزل الرامية للحصول على ترخيص قانوني من السلطان العثماني بخصوص الاستيطان بفلسطين، ولكونه من الصهيونيين العمليين؛ فقد ألح في تشجيع المشروعات العملية، والتي من شأنها أن تؤدي إلى تمكين اليهود في فلسطين، وسانده عدد من الصهاينة من اليهود وغير اليهود ومن أبرزهم اليهودي البريطاني (هربرت صموئيل) وهو أول مندوب سامي بريطاني في فلسطين، وأول يهودي يتولى الوزارة في بريطانيا ١٩١٦م، كما ساندته، الأسرة اليهودية الثرية أسرة (روتشيلد).

تلاقت أهداف الحركتين الاستعمارية والصهيونية، ولعل توصيات تقرير "كامبل بانرمان" تكشف حقيقة هذا التلاقي. أمرّ رئيس وزراء بريطانيا كامبل بانرمان بتشكيل لجنة عام ١٩٠٥ م من خبراء من ثمان دول أوروبية، واستمرت هذه اللجنة بالعمل لمدة عامين، وخلصت لتصوغ تقريرها المعروف بتقرير كامبل بانزمان في ١٩٠٧ م، حيث أوصى بفرض التجزئة والتأخر في هذه المنطقة من العالم، ويزرع كيان (حاجز بشري قوي وغريب)يفصل الجزء الأسيوي عن الجزء الأفريقي من الوطن العربي.

وهكذا تلاقت الأهداف والمخططات الاستعمارية والصهيونية، وحاولت الصهيونية استغلال توصيات تقرير كامبل بانرمان لتحقيق الأغراض الصهيونية. وبدأ زعماء الحركة الصهيونية الاتصال بالدول الغربية كألمانيا وبريطانيا وفرنسا لتنفيذ هذه التوصيات، والملاحظ أنه لم تمر سوى عشر سنوات على صدور التقرير، ليصدر وعد بلفور.

الفصل الثالث

الأردن وفلسطين خلال سنوات الحرب العالمية الأولى
(١٩١٤–١٩١٨)

شهدت هذه السنوات الأربع سلسلة من الأحداث والتطورات الخطيرة، التي تركت أخطر الآثار وأبعدها تأثيراً على مستقبل المنطقة العربية، ولعلنا في العالم العربي ما زلنا نعاني من النتائج الكارثية لبعضها حتى اللحظة هذه. ومن أبرز تطورات هذه المرحلة:

- دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ لجانب دول الوسط (ألمانيا + النمسا) وقد أثارت هذه الخطة مخاوف العرب على مستقبل بلادهم.
- وجاءت إعدامات جمال باشا السفاح، لعدد من رجالات العرب ومثقفيهم في بيروت ١٩١٥/٨/٢١م وفي دمشق ١٩١٦/٥/٦م حيث أعدم سبعة وثلاثين عربياً إضافةً إلى وفاة الشيخ حافظ السعدي في السجن وتخفيف حكم الإعدام على الشيخ سعيد الكرمي ونجاة حسن حماد من الإعدام جاءت لتضيف شرخاً جديداً في العلاقات العربية التركية ولتهيئ المجال أمام تفكير العرب بالانفصال عن الدولة العثمانية خاصةً بعد تشدد جماعة الاتحاد والترقي في تطبيق سياسات التتريك، ورفضها لجميع مطالب الجمعيات والأحزاب العربية الرامية لإصلاح أحوال الولايات العربية العثمانية.

١٩١٦ اتفاقية سايكس بيكو(Sykes-Picot)

١٩١٦ إعلان الثورة العربية الكبرى.

١٩١٧ وعد بلفور

١٩١٨ نهاية الحرب، ونهاية الحكم العثماني للبلاد العربية.

اتفاقية سايكس- بيكو (Sykes-Picot):

وقعت الاتفاقية في ١٦ أيار ١٩١٦م، وسبق التوقيع عليها سلسلة طويلة من المفاوضات التمهيدية؛ فمثلاً جرى توقيع الاتفاقية الإنجليزية- الفرنسية – الروسية في نيسان ١٩١٥م، و توقيع المعاهدة الفرنسية- الإنجليزية- الإيطالية في نيسان ١٩١٥ م، واتفاقية سايكس- بيكو (جورج بيكو) و(مارك سايكس) شباط ١٩١٦م، وانضمت لها روسيا في ١٦ أيار ١٩١٦م، ثم انضمت لها إيطاليا في آب ١٩١٧ م وتنص هذه الاتفاقية على تقسيم الهلال الخصيب على النحو التالي:

١. المنطقة الزرقاء: وتشمل الساحل السوري من رأس الناقورة إلى خليج الإسكندرونة، مع بعض أجزاء من جنوب الأناضول، تكون منطقة سيطرة فرنسية مباشرة.
٢. المنطقة الحمراء: وتشمل ولايتي بغداد والبصرة وتكون تحت السيطرة البريطانية المباشرة
٣. المنطقة (أ): وهي المثلث المكوّن وهي المثلث المكون من المنطقة الممتدة من حلب إلى دمشق فالموصل، وتكون منطقة نفوذ فرنسي غير مباشر.
٤. المنطقة (ب): تتألف من شرق الأردن وبادية الشام حتى التقائها بالخليج العربي جنوباً وكركوك شمالاً، وتكون تحت النفوذ البريطاني غير المباشر.
٥. المنطقة السمراء: وتشمل: فلسطين، وتكون تحت إشراف دولي.
٦. يمكن أن تؤلف المنطقتان أ + ب دولة عربية واحدة، أو اتحاداً من دول عربية، وتكون تحت.

كان الشريف الحسين بن علي من أكثر العرب إخلاصاً لدولة الخلافة العثمانية، وارتبط بصلة وثيقة بالسلطان عبد الحميد الثاني، الذي عيّن الحسين شريفاً على مكة ١٩٠٨م، ودافع الشريف عن سلامة دولة الخلافة، حتى اللحظة الأخيرة، ولم يأت التفكير بالثورة عليها إلا بعد أن أقدم الاتحاديون على عزل السلطان عبد الحميد وسجنه، وسيطروا على مقدرات الحكم والإدارة، ساعين إلى فرض برنامجهم القومي المتطرف القائم على سياسة التتريك، رافضين تلبية مطالب العرب المتواضعة، والمنحصرة في أصلاح أحوال الولايات العربية، ومنحها شيئاً من الحكم اللامركزي، والتعليم باللغة العربية في الولايات العربية، وأن يؤدي الشباب العرب الخدمة العسكرية في الولايات العربية، وكان الرد التركي قد جاء على يد السفاح جمال باشا والي سوريا خلال سني الحرب العالمية الأولى، عندما أعدم عدداً من المثقفين والأحرار والزعماء العرب ١٩١٥م في دمشق وبيروت، وكانت هذه الإعدامات الجائرة إضافة إلى قرار الدولة بدخول الحرب العالمية لجانب ألمانيا والنمسا، قد مهدتا الطريق أمام تفكير العرب بالثورة على الإتحاديين المتحكمين في رقاب العرب.

وكان التمهيد للثورة قد تمثل في ميثاق دمشق ١٩١٥م الصادر عن عدد من الزعماء والشخصيات السياسية والفكرية العربية، وقادة الجمعيات العربية وأعضائها، حاثاً الشريف على التباحث مع بريطانيا، لعقد تحالف ضد الأتراك، كما بعث اثنان وثلاثين نائباً عربياً في مجلس المبعوثان العثماني برسالة إلى الشريف الحسين يفوضونه فيها الحق بالتحدث باسم القضية العربية.

وجاءت مراسلات الحسين –مكماهون تتويجاً لاتصالات سبق للشريف (الأمير/الملك) عبد الله بن الحسين بن علي قد بدأها منذ ١٩١٤م مع ممثلي بريطانيا في مصر.

مراسلات الحسين- مكماهون، تنسب إلى الشريف الحسين بن علي، والسير هنري مكماهون، المندوب السامي البريطاني في مصر، وهذه المراسلات هي عبارة عن خمس رسائل بعثها الشريف حسين إلى هنري مكماهون، وخمس رسائل تلقاها الشريف حسين من هنري مكماهون، وقد جرت المراسلات في الفترة من تموز ١٩١٥ إلى آذار ١٩١٦م.

رسالة الشريف الأولى لمكماهون كانت بتاريخ ١٤ تموز ١٩١٥م، وتضمنت مطالب الشريف حسين وهي مطالب العرب جميعاً حيث أنه تكلم باسم العرب، مستنداً إلى ما ورد في (بروتوكول دمشق). كانت مطالب العرب تتمثل في الاستقلال والوحدة والحرّية في آسيا العربية، أما إفريقيا العربية فلم يجر الحديث عنها في هذه المرحلة كونها استعمرت قديماً. أما المطالب العربية التي وردت في رسالة الشريف الأولى؛ فهي:

١. اعتراف بريطانيا باستقلال البلاد العربية في آسيا باستثناء عدن.

٢. تعهد بريطانيا بإلغاء الامتيازات الأجنبية في البلاد العربية. والامتيازات هي عبارة عن التسهيلات التجارية والقانونية التي منحتها الدولة العثمانية لرعايا بعض الدول الأوروبية لتسهيل الإقامة والتجارة والاستثمار في أرجاء الدولة العثمانية. وبدأت الإمتيازات في عام ١٥٢٣م في عهد السلطان سليمان القانوني، وفي وقت كانت الدولة فيه قوية. لكن لمّا ضعفت الدولة العثمانية أصبحت الدول الأوروبية تبتزها في هذه التسهيلات التي تنتهك السيادة العثمانية على أراضيها وعلى مواطنها وتسمح بتدخل أجنبي كبير في الشؤون الداخلية العثمانية.

٣. تعاون الفريقين المتعاقدين (بريطانيا والعرب) لمواجهة أية قوة أجنبية يمكن أن تهاجم أحد الفريقين المتعاقدين.

٤. تشاور الفريقين حالة دخول أحدهما في نزاع مسلح مع طرف ثالث على أن تكون مدة الاتفاق في البندين (٣/١) خمسة وعشرون عاماً قابله للتجديد بموافقة الطرفين.

٥. يكون لبريطانيا الأفضلية في جميع المشاريع الاقتصادية في الدولة العربية القادمة.

جاء رد مكماهون بتاريخ ١٩١٥/٨/٣٠م وقد أهمل فيه الحديث عن مسألة الحدود. وبعث الشريف حسين برسالته الثانية في أيلول ١٩١٥ م، وأكد فيها على موضوع الحدود باعتباره مطلب شعب يعتقد أن حياته مرتبطة بهذه الحدود، وهو متفق بأجمعه على هذا الاعتقاد، وجاءت الرسالة الثانية من مكماهون في ٢٤ تشرين أول ١٩١٥ م، وتعدّ هذه الرسالة أهم رسائله الخمس، وقد تضمنت الأفكار التالية:

١. إخراج مقاطعتي مرسين واسكندرونه وأجزاء من بلاد الشام تقع غربي مقاطعات دمشق وحمص وحماه وحلب، وإخراجها من إطار الدولة العربية، بحجة أنها ليست عربية خالصة، وأن بريطانيا ليست حرة التصرف فيها بدون إلحاق الضرر بحليفتها فرنسا.
٢. مراعاة المعاهدات المعقودة بين بعض الأمراء والشيوخ في الجزيرة العربية وبريطانيا حيث شجّعت بريطانيا على تفتيت الإمارات المستقلة الموجودة على ساحل حضرموت، حيث أنه لو قبلت بريطانيا بإمبراطورية عربية جديدة؛ فلن تقبل هذه الدويلات والإمارات بالخضوع والتوحد والتسليم.
٣. تعهد بريطانيا بحماية الأماكن المقدسة بالحجاز من كل اعتداء يقع عليها.
٤. تعهد بريطانيا بتقديم النصح والإرشاد للعرب من أجل إيجاد هيئات حاكمة لتلك الأقاليم عندما تسمح الظروف لذلك.
٥. اتخاذ التدابير الإدارية خاصة في ولايتي بغداد والبصرة بموافقة العرب لحماية هذه الأقاليم من الاعتداء الخارجي (اعتداءات إيرانية).

الرسالة الثالثة من الشريف حسين (٥ تشرين ثاني ١٩١٥ م)

تضمنت الموافقة على إخراج مرسين وأضنه من حدود الدولة العربية المستقبلية، ورفض التخلي عن الإسكندرونة.

كما رفض الشريف التخلي عن ولايتي حلب وبيروت وسواحلهما (وهي المناطق التي أشار إليها مكماهون)وقال الشريف: "أما بشأن ولايتي حلب وبيروت وسواحلها فهما ولايتان عربيتان محصنتان، وأنه لا فرق بين العربي المسيحي والعربي المسلم؛ فهما أبناء جد واحد". وأكد على ضرورة أن تشمل الدولة العربية المستقلة هذه المناطق لأن جميع سكانها عرب. وأصرّ الشريف على عروبة ولايتي بغداد والبصرة ورفض فصل أي جزء من العراق عن الدولة العربية، والإشارة هنا إلى كردستان العراق.

جاء رد مكماهون الثالث في ١٣ كانون أول ١٩١٥م، وفي هذه الرسالة كلام مجاملات ولا تحوي أي أفكار أو ردود. ثم بعث الشريف رسالته الرابعة، وأكد فيها على أن مطالبه بالوحدة وتحقيق حكم المملكة العربية لم تكن مطالب شخصية، ولكنها رغبات وأماني أقوامنا وأنّا لسنا إلا مبلغين أو منفذين لها. وجاءت الرسالة الأخيرة من مكماهون ليؤكد فيها أن الحكومة البريطانية وافقت على جميع مطالب الشريف، وأنها مغتبطة و مسرورة جداً من الإجراءات الفعالة التي اتخذها الأمير، والتي توافق الأحوال الحاضرة.

كان وصول قوة تركية مكوّنة من ٣٥٠٠ جندي للمدينة المنورة، إضافة إلى جريمة الإعدامات التي اقترفها جمال باشا السفاح، كان لها دور في التسريع في إعلان الثورة ؛فأعلنت في التاسع من شعبان ١٣٣٤هـ، العاشر من حزيران ١٩١٦م، وبدأت الحرب بين القوات التركية بالحجاز وبين جيش الثورة العربية المدعوم من بريطانيا، وأُخرج الأتراك من الحجاز، باستثناء المدينة المنورة، التي بقيت القوات التركية متحصنة فيها حتى نهاية الحرب العالمية ١٩١٨م، ووصلت طلائع إلى جنوب شرق الأردن في تموز ١٩١٧م واستمرت معارك الثورة على الأراضي الأردنية لغاية أيلول ١٩١٨م وبعدها دخلة قوات الثورة

ما يعرف حالياً بالأراضي السورية، ووصلت إلى دمشق في ٣٠ أيلول ١٩١٨م، وهنا يبدأ عهد جديد، وخرج الأردن بهذه النتيجة كما بلاد الشام من الحكم العثماني، وهكذا تأسست الدولة العربية بقيادة فيصل، وأصبح الأردن تابعاً لها، أما فلسطين فقد أصبحت تحت الاحتلال العسكري البريطاني المباشر.

وعد بلفور ٢/نوفمبر /١٩١٧م

كان خطوة أساسية في سبيل تحقيق الأطماع الصهيونية، وهو لغز كبير، ولكن هل كان المال وراء الأحداث التي مهدت لصدوره ؟! وهل كان الحقد الديني على الإسلام والمسلمين حاضراً في أثناء اتخاذ وعد بلفور؟ وهل أصدرته بريطانيا مجاناً ودون ثمن ؟! وهل حصل اليهود على هذا الوعد دون عناء ودون تضحية ودون عمل متواصل دؤوب ؟! وهل فهم العرب مخاطر وعد بلفور ؟! ولماذا نجح اليهود في تحقيق وعد بلفور ؟ ولماذا فشل العرب في إفشاله؟!

قال ونستون تشرشل أمام البرلمان البريطاني، أثناء توليه وزارة المستعمرات، " إنه لا يمكن التفكير أن بريطانيا أعطت لليهود من خلال وعد بلفور شيئاً ولم تأخذ له مقابلاً ". وقال لويد جورج " رئيس وزراء بريطانيا": أنه أبرم وعد بلفور عرفاناً منه لمساهمة وايزمن بإنتاج بعض المواد الكيماوية المستخدمة في صناعة المتفجرات، ويُقال أن ثمن وعد بلفور كان قد دفع مقدماً كأموال وضعت في الخزانة البريطانية الخاوية أثناء الحرب العالمية الأولى، وكثمن للتجسس اليهودي على ألمانيا والنمسا، وتخريب اليهود للاقتصاد الألماني من داخله، وتحريض الولايات المتحدة الأمريكية على دخول الحرب العالمية الأولى، لصالح الحلفاء (بريطانيا + فرنسا) في نيسان ١٩١٧ م، وليلعب اليهود الذين يسيطرون على الصناعة الروسية وخاصة الحربية منها، دوراً في إبقاء روسيا مشتركة في الحرب لجانب الحلفاء، وقد زاد القلق على مستقبل روسيا بعد الثورة الروسية الأولى (فبراير /شباط ١٩١٧).

في أواخر كانون الثاني عام ١٩١٧ تعرّف حاييم وايزمن على بلفور وزير

الخارجية البريطاني الذي ارتبط الوعد المشؤوم باسمه، وقدّم له فكرة أعدتها لجنة صهيونية (فكرة الدعم البريطاني لمشروع الوطن القومي)، وتواصلت اللقاءات وتركّز النقاش حول (برنامج إعادة توطين اليهود في فلسطين وفق طموحات الحركة الصهيونية).

وفي ٧-شباط - ١٩١٧ التقى بلفور مجدداً مع قادة الحركة الصهيونية، وبعد عشرة أيام انعقد أول اجتماع رسمي أدى إلى وعد بلفور وحضره الحاخام (جستر) واللورد (روتشيلد) وهربرت صموئيل وحاييم وايزمن، وعن الجانب البريطاني حضره مارك سايكس، وفي ٦ - نيسان - ١٩١٧ أعلنت الولايات المتحدة دخول الحرب إلى جانب الحلفاء تحت الضغط الصهيوني.

وفي نيسان ١٩١٧ كُلّف الجنرال البريطاني (أللنبي) بقيادة الجيش البريطاني، الذي سيجتاح فلسطين ويحتلها ويستولي على القدس قبل أعياد الميلاد. وفي ١٦ - نيسان - ١٩١٧ غضب وايزمن عندما علم باتفاقية سايكس بيكو، التي تقسّم فلسطين بين بريطانيا وفرنسا، وفي ١٩١٧/١١/٢م أعلنت بريطانيا وعد بلفور، وفي ١٩١٧/١٢/١١ دخلت القوات البريطانية القدس. وقال أللنبي مقولته الشهيرة (الآن انتهت الحروب الصليبية).

وأصبحت فلسطين تحت الحكم العسكري البريطاني، ورغم أن وعد بلفور لم يذع رسمياً، وحاولت بريطانيا عدم نشره؛ فإن أخباره وصلت مصر أولاً، ونشر خبر صغير في جريدة (المقطم) التي ترتبط بالاحتلال البريطاني، ومن ثم تسرب الخبر إلى فلسطين وآثار خوفاً وشكوكاً في أهدافه الحقيقية، ورأى العرب فيه إنكاراً لحقوقهم وحريتهم ونقضاً لتعهدات بريطانيا للعرب، وبالذات للشريف الحسين بن علي.

. نص وعد بلفور:

(عزيزي اللورد روتشيلد، إن حكومة جلالته تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل جهدها لتسهيل

تحقيق هذه الغاية، على أن يُفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يغيّر الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى، وأكون ممتناً لكم لو أبلغتم هذا التصريح للاتحاد الصهيوني) [اثبت بطلان وعد بلفور] .

الفصل الرابع
إمـارة شرقي الأردن

الأردن في العهد الفيصلي ١٩١٨ – ١٩٢٠م

دخل الأمير فيصل دمشق في أوائل تشرين أول ١٩١٨م، وشكل فيصل حكومة عربية برئاسة (علي رضا الركابي) وأصبح الأردن ضمن نطاق هذه الحكومة، وقُسّم إدارياً على النحو التالي:

١. لواء الكرك: ويضم قضاء الطفيلة + قضاء معان + ناحية العراق + ذيبان + تبوك (المملكة العربية السعودية).

٢. لواء البلقاء: يضم قضاء عمّان + قضاء زيزيا + ناحية مأدبا.

٣. لواء حوران: ومركزه درعا: ويضم قضاء عجلون + قضاء اربد + قضاء جرش.

وشارك فيصل في أعمال مؤتمر الصلح المنعقد في قصر فرساي بباريس، في يناير ١٩١٨م، وعرض مطالب العرب في الحرية والاستقلال والوحدة، وتنكرت بريطانيا وحليفتها فرنسا لهذه المطالب، وباقتراح من الرئيس الأمريكي ودرو ويلسون تقررإرسال لجنة تحقيق دولية لتحري مطالب الأهالي في أنحاء بلاد الشام. عاد الملك فيصل إلى دمشق، وتشكل المؤتمر السوري العام، ليمثل أهالي بلاد الشام كافة.

وقرر هذا المؤتمر في الثاني من تموز ١٩١٩ م، مايلي:

١. استقلال البلاد السورية بحدودها الطبيعية، وعلى الأساس النيابي.

٢. رفض مزاعم الصهيونية في جعل فلسطين وطن هجرة لهم.

٣. اختيار الأمير فيصل ابن الحسين ملكاً دستورياً على سوريا.

٤. إعلان انتهاء الحكومات الاحتلالية العسكرية في مناطق سوريا الثلاث. الاحتلال البريطاني في فلسطين، والاحتلال الفرنسي في سوريا، والاحتلال الفرنسي في لبنان، على أن يقوم مقامها حكومات نيابية مسؤولة أمام مجلس نيابي.

ولما جاءت اللجنة الدولية، المسماة لجنة كنج-كرين (King-Crane)، وهي لجنة أمريكية صرفة، تجولت في بلاد الشام، واستمعت لمطالب الأهالي، وصاغت تقريراً تضمن التوصيات التالية:

١. القبول بنظام الانتداب تحت وصاية عصبة الأمم.

٢. المحافظة على وحدة بلاد الشام.

٣. ترشيح الأمير فيصل رئيساً للدولة السورية.

ولما ازدادت الضغوط الفرنسية على فيصل للقبول بالانتداب، وظهر جلياً ان بريطانيا قد تخلت عن حلفاءها العرب، قررّ المؤتمر السوري العام في ٨ / آذار / ١٩٢٠م، إعلان استقلال سوريا بحدودها الطبيعية، والمناداة بفيصل ملكاً عليها.

وبعدها بقليل انعقد مؤتمر الحلفاء في سان ريمو (San Remo) في إيطاليا، وقرر في ٢٥ نيسان ١٩٢٠م، ما يلي:

وضع سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، والأردن وفلسطين والعراق تحت الانتداب البريطاني، على أن تطبق الدولة المنتدبة وعد بلفور، ولذلك وجّه الجنرال الفرنسي غورو (Gouraud) إنذاراً للأمير فيصل وحكومته بحلّ الجيش وإعلان الاستسلام لفرنسا؛ فكانت معركة ميسلون ٢٤ تموز ١٩٢٠م، وهي معركة غير متكافئة بكل المعايير انتهت بهزيمة للجيش العربي، واستشهاد يوسف العظمة وزير الدفاع، وهكذا سقطت الحكومة

العربية، وأصبح في شرق الأردن فراغ سياسي، أتاح المجال لظهور عدد من الحكومات المحلية.

الحكومات المحلية الأردنية (آب ١٩٢٠ –آذار ١٩٢١م):

وجّه المندوب السامي (هربرت صموئيل) في القدس دعوة للاجتماع بزعامات شرقي الأردن في مدينة السلط للتباحث في مستقبل شرق الأردن، حضر الاجتماع زعماء وسط وجنوب الأردن في ٢١ آب ١٩٢٠م، قال هربرت صموئيل أنه لا نية لإلحاق المنطقة بحكومة فلسطين، وأنها ستمنح إدارة منفردة أو حكم ذاتي، وأنه سيُعيَّن ضباط سياسيون بريطانيون للمساعدة في شؤون الدولة، وأنه سيتم تعيين قضاة يتقنون العربية، ويعرفون ظروف المنطقة والأهالي، وأنه سيجري تنظيم الدفاع عن المنطقة من أي هجوم خارجي وتنظيم البوليس، وتطوير التجارة وتأكيد العدالة وجباية الضرائب وإنشاء المدارس وإصلاح الطرق وترميمها وأنه لا نية لفرض نضام إجباري للخدمة العسكرية، وقد دعا هربرت صموئيل زعماء الشمال إلى اجتماع آخر عُقد في أم قيس و في الثاني من أيلول عام ١٩٢٠م، وحضره زعماء الشمال، وعن الجانب البريطاني حضر (الميجر سمر ست) وكان اجتماع أم قيس يبدو فيه النضوج السياسي أكثر وضوحاً. خرج المجتمعون بتوصيات هي:

١- تشكيل حكومة عربية في البلاد على رأسها أمير عربي.

٢- تكوين مجلس عام يمثل البلاد ومهمته سن القوانين وتولي الشؤون الداخلية وتنظيم الميزانية.

٣- استقلال الحكومة العربية في شرق الأردن عن حكومة فلسطين.

٤- منع الهجرة اليهودية إلى البلاد وتحريم بيع الأرض لليهود.

٥- إنشاء جيش وطني لحفظ وتعزيز الأمن.

٦- أن يكون للحكومة الوطنية حق تجريد السلاح من الأهلين أو إبقائه في أيديهم.

٧- حماية المطلوبين السياسيين الذين يلجأون إلى البلاد.

٨- حرية التبادل التجاري بين شرقي الأردن والبلاد المجاورة.

٩- الطلب من الحكومة البريطانية أن تسعى لجعل سكة الحجاز ملكاً للحكومة الجديدة.

١٠- راية الدولة هي الراية السورية ذات النجمة.

١١- تقديم الأسلحة والعتاد والأدوات الفنية الأخرى من بريطانيا لجيش البلاد الوطني.

١٢- انضمام شرقي الأردن إلى سوريا حينما تتحقق الوحدة السورية.

وبناءً على هذه التوصيات تشكلت الحكومات المحلية في شرق الأردن:

١- حكومة عجلون، مركزها في اربد ، برئاسة علي خلقي الشرايري، ثم تقسّمت هذه الحكومة إلى عدد من الحكومات

أ. حكومة دير يوسف بزعامة الشيخ كليب الشريدة.

ب. حكومة عجلون برئاسة الشيخ راشد الخزاعي.

ت. حكومة الوسطية برئاسة ناجي العزّام.

ث. حكومة الرمثا برئاسة الشيخ ناصر الزعبي.

ج. حكومة جرش برئاسة محمد علي المغربي.

٢- حكومة السلط برئاسة مظهر أرسلان ومركزها مدينة السلط وتضم المنطقة من وادي الموجب جنوباً إلى سيل الزرقاء شمالاً.

٣- حكومة مؤاب (الكرك) وهي من وادي الموجب شمالاً إلى وادي الحسا جنوباً. وكان هناك مجموعة من الضباط الإنجليز يساعدون الزعماء المحليين في تصريف شؤون هذه الحكومات.

ميزات الحكومات المحلية:

١. أنها كانت ضعيفة ذات صبغة عشائرية.

٢. ليست لها صفة دولية.

٣. لم تتلقَ أية مساعدات مالية خارجية سواء بريطانية أو دولية (فكرة الحكومات المحلية في شرق الأردن فاشلة، ولا يمكن أن تستمر، وكان هذا وضعاً مؤقتاً.

تأسيس الإمارة الأردنية

في هذا الوضع المبهم كتب مجموعة من زعماء شرقي الأردن إلى الشريف الحسين بن علي أن يُرسل أحد أنجاله لحكم المنطقة. ووصل الأمير عبد الله إلى معان في ٢١-١٠-١٩٢٠م، وأصدر بياناً في ٥-١٢-١٩٢٠، يتحدث فيه عن تحرير سوريا، وإعادة الملك العربي لما كان عليه.

ومكث فترة في معان وأصدر جريدة تسمى (الحق يعلو) والتف من حوله عدد من زعماء الأردن وعدد من الوطنيين السوريين المعارضين للاحتلال الفرنسي، وشخصيات عربية من مناطق متعددة، إضافة للقوة العسكرية التي جاءت مع الأمير من الحجاز. وأخيراً قرر الأمير الانتقال إلى عمان، وأرسل الشريف علي الحارثي لاستطلاع الأوضاع في عمان وما حولها، تمهيداً لقدوم الأمير لعمان، التي وصلها فعلاً في ٢-آذار – ١٩٢١.

في ١٢ –آذار – ١٩٢١، انعقد مؤتمر بريطاني في القاهرة سُمي مؤتمر القاهرة أو مؤتمر الشرق الأوسط واستمرت أعماله حتى ٢٤ – آذار – ١٩٢١، برئاسة وزير المستعمرات (ونستون تشرشل) وبحضور المندوبين السامين البريطانيين وكبار ضباط بريطانيا في المنطقة العربية، للبحث في مستقبل الشرق الأوسط. وطرحت قضايا كثيرة في هذا المؤتمر إحداها البحث في مستقبل البلاد الأردنية، وطرحت آراء متعددة:

١. إخراج الأمير عبد الله بالقوة من هذه المنطقة.

٢. الاتفاق مع الأمير عبد الله على حكم هذه المنطقة.

٣. الاعتماد على القوى المحلية في حكم المنطقة بعد التخلص من الأمير عبد الله.

وأخيراً تم التوصل إلى اتفاق مع الأمير على حكم البلاد، واقترح مؤتمر القاهرة تعديل صك الانتداب الخاص بفلسطين للنص على إستثناء شرق الأردن من أحكام وعد بلفور.

وبعد مؤتمر القاهرة أبلغت بريطانيا الشريف حسين قراراتها وطلب الشريف حسين من ابنه الأمير عبد الله مقابلة وزير المستعمرات البريطاني في القدس، وانعقد بينهما اجتماع سُمي (اجتماع القدس) أو اجتماع عبد الله - تشرشل في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ _ آذار – ١٩٢١. وكان وفد الأمير عبد الله يضم؛ عوني عبد الهادي، ورشيد طليع، وأحمد مريود، وأمين التميمي، ومظهر أرسلان، والشيخ غالب الشعلان، وقد توصل الطرفان إلى اتفاق ينص على:

١. إقامة حكومة وطنية في شرقي الأردن برئاسة الأمير عبد الله.
٢. تكون هذه الحكومة مستقلة استقلالاً إدارياً تاماً.
٣. تساعدها بريطانيا مادياً لتوطيد الأمن.
٤. تسترشد هذه الحكومة برأي مندوب بريطاني مقيم بعمان.
٥. تنشئ بريطانيا قاعدتين جويتين في عمان وزيزيا.
٦. تحافظ الحكومة الجديدة على حدود سوريا وفلسطين من كل اعتداء.
٧. تتوسط بريطانيا لتحسين العلاقات بين الأمير عبد الله وسلطات الاحتلال الفرنسي في سوريا.
٨. هذه الاتفاقية مؤقتة مدتها ٦ أشهر.

بعد اجتماع القدس عاد الأمير عبد الله إلى عمان، وشرع في إنشاء إدارة مركزية وعيّن رشيد طليع رئيساً لمجلس المشاورين (رئيس وزراء) وحمل لقب

الكاتب الإداري، وكان ذلك في ١١-٤-١٩٢١، كان أعضاء الحكومة من حزب الاستقلال السوري، ومن الحجاز، ومن فلسطين، ومن شرقي الأردن.

عيّن الإنجليز معتمداً بريطانياً في عمان معه سبعة مستشارين سياسيين بريطانيين، والمعتمد البريطاني الأول هو جليوس برامسون: نيسان ١٩٢١ – تشرين ثاني ١٩٢١م، ومن بعده جاء (لورانس العرب)، والثالث (سانت جون فلبي) من كانون أول – ١٩٢١ – إلى نيسان ١٩٢٤، ثم هنري كوكس من ١٩٢٤ – ١٩٣٩ م، وآخر معتمد بريطاني هو أليك كركرايد من ١٩٣٩ – ١٩٤٦ وله كتاب اسمه خشخشة الأشواك.

على ضوء مقررات مؤتمر القاهرة، ونتائج مفوضات عبد الله - تشرشل في القدس، أعدت الحكومة البريطانية تعديلاً على صك الانتداب البريطاني على فلسطين، بتاريخ ٢٤ – تموز – ١٩٢٤، وأقر مجلس عصبة الأمم الصيغة المعدلة، ونصت المادة (٢٥) من الصك على استثناء شرقي الأردن من وعد بلفور، لقد اعتقد الساسة البريطانيون أنهم بهذا الاستثناء يُرضون العرب عامة، والأمير عبد الله خاصة، وأن هذه الخطوة ضرورية لاسترجاع بريطانيا لهيبتها أمام العرب، ولبناء مصداقية لها في العالم العربي. لكن العرب رأوا في الانتداب نقضاً لوعد الحلفاء لهم بالاستقلال، ولذلك رفضوا الانتداب بشدة وأعلنوا العزم على مقاومته.

قام الأمير عبد الله بزيارة إلى لندن في أواخر عام ١٩٢٢، وعرض مطالب محددة، هي:

١. استقلال شرقي الأردن استقلالاً تاماً.

٢. عقد معاهدة بين شرق الأردن وبريطانيا تكفل هذا الاستقلال.

٣. تغيير حدود البلاد بحيث يكون لها ميناء على البحر الأبيض المتوسط.

الاستقلال الإداري

بعد عودة الأمير من رحلته إلى لندن أرسلت بريطانيا مندوبها في القدس

هربرت صموئيل إلى عمان، وألقى البيان التالي:"شريطة موافقة عصبة الأمم، فإن حكومة جلالته البريطانية سوف تعترف بوجود حكومة مستقلة في شرق الأردن تحت حكم سمو الأمير عبد الله بن الحسين، على شرط أن تكون تلك الحكومة دستورية. وان تمكن حكومة جلالته البريطانية من إيفاء التزاماتها الدولية المتعلقة بتلك البلاد "

فهم الأمير عبد الله و الأردنيون أن بريطانيا أعطتهم الاستقلال الإداري، وأن بريطانيا ليست ضد فكرة الاستقلال؛ ولذلك بادرت الحكومة الأردنية إلى تشكيل لجنة لإعداد دستور للبلاد، لكن بريطانيا أحبطت عمل هذه اللجنة، وبقيت بريطانيا تماطل لغاية ١٩٢٨ في مسألة إصدار دستور، كما في مسألة عقد معاهدة ثنائية، ومرت سنوات خمس(١٩٢٣-١٩٢٨)وبريطانيا تتلكأ في مسألة عقد معاهدة ثنائية. لكن لماذا تلكأت بريطانيا ؟ السر وراء ذلك التلكؤ يمكننا التعرف عليه عند دراسة المعاهدة لاحقاً.

بعد إعلان ما يمكن تسميته الاستقلال الإداري ١٩٢٣ قام الأمير عبد الله بتكييف الوضع الإداري في البلاد، وعدّل لقب رئيس المستشارين ليصبح رئيس مجلس الوكلاء، وسمي فيما بعد رئيس مجلس النظّار، وفي عام ١٩٢٦ أصبح يسمى رئيس المجلس التنفيذي، ومن ثم سُمي مجلس الوزراء بعد الاستقلال ١٩٤٦.

اعتمدت الإدارة الأردنية بداية على العناصر السورية الهارية من الاحتلال الفرنسي، ثم اعتمدت على العناصر الفلسطينية المعارة من حكومة فلسطين، وفي ١١ -١٠ -١٩٢٧ صدر قانون أردني جديد، اتخذت البلاد بموجبه إسماً رسمياً جديداً هو "إمارة شرقي الأردن"ليحل محل الاسم السابق "إمارة الشرق العربي". وبعد الاستقلال ١٩٤٦، أخذت البلاد إسمها الحالي، المملكة الأردنية الهاشمية، وقسمت إدارياً على النحو التالي:

١. لواء عجلون ومركزه مدينة اربد (ويضم أقضية اربد، وعجلون، وجرش).

٢. لواء البلقاء ومركزه السلط (ويضم قضاء السلط، وقضاء عمان، وقضاء مأدبا).

٣. لواء الكرك ومركزه الكرك (ويضم قضاء الكرك، وقضاء الطفيلة).

٤. لواء معان ومركزه معان (ويضم قضاء معان، وقضاء العقبة).

الوضع المالي للإمارة

نظراً لفقر البلاد وشح إمكانياتها الطبيعية، ولكونها فُرض عليها الانتداب، فقد اعتمدت إمارة شرق الأردن على المعونة البريطانية في الفترة من ١٩٢١ – ١٩٥٧، ومن ثم أصبح اعتمادها على المعونة العربية التي قررتها الدول العربية لمساعدة الأردن،

وكانت المعونة البريطانية وسيلة للضغط والابتزاز والتوجيه ولذلك كان المستشار المالي البريطاني والمعتمد البريطاني كان لهما حق الإشراف على الشؤون المالية في إمارة شرق الأردن.

الجيش العربي

تشكلت النواة الأولى للجيش العربي الأردني من القوة العسكرية المرافقة للأمير عبد الله القادمة معه من الحجاز. وكان جاء مع الأمير عبد الله قوة الدرك ٤٠٠ فرد وضابط، وجاء معه كتيبة الدرك الاحتياطية وهم الخيالة ١٥٠ فارس، وكتيبة نظامية مكونة من ٢٠٠ جندي مشاة، وقوة الهجانه مؤلفة من ١٠٠ هجان، وهم الحرس الخاص للأمير.

وكلف الإنجليز الكابتن بيك (Captain Peake) بإنشاء قوتين صغيرتين الأولى قوامها ١٠٠ رجل وسموها القوة السيارة، وهذه القوة مهمتها حماية طريق عمّان - القدس، والقوة الثانية مؤلفة من ٥٠ فرداً موجودة لمساعدة الضابط البريطاني في الكرك.

جاءت حادثة الكورة في ١٩٢١ لتثبت عدم فاعلية هذه القوات وعجزها عن ضبط الأمن العام، ، فقد افتقرت للعتاد والسلاح والتدريب الحسن، ولاشك أن ضعف الموارد المالية قد أثر كثيراً على فرصها في النمو والتطور.

تعززت القناعة بضرورة تطوير هذه القوات، فأشرف الكابتن (فردريك بيك) على إنشاء قوة احتياطية مكونة من حوالي ٧٥٠ ضابط وجندي، ومن بعض الأسباب التي تشكلت هذه القوة من أجلها هو ردع الحركة الوهابية، التي كانت تغير على شرق الأردن، والتي وصلت إلى زيزيا. وتحولت قوة الحدود إلى قوة البادية (١٩٣٠) والآن إسمها (قوات البادية وحرس الحدود) وأول نواة لسلاح البحرية في الأردن هي مجموعة الزوارق عام ١٩٥٦، وصل عدد الجيش العربي وفي ١٩٤٠ (٦٠٠٠ جندي)، وفي ١٩٤٥ (٨٠٠٠ جندي)، و في ١٩٥٥ (٢٥ ألف جندي) وفي ١٩٦٧ (٥٥ ألف جندي).

وشارك الجيش العربي الأردني في حرب ١٩٤٨ ودافع عن القدس وخاض معارك بطولية واستطاع الاحتفاظ بالضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وخاض حرب ١٩٦٧ وقوفاً لجانب الشقيقتين مصر وسوريا، وخسر العرب الحرب، وتمكن اليهود من احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة والمرتفعات السورية وسيناء. وخاض الجيش الأردني معركة الكرامة (٢١- آذار - ١٩٦٨) فكانت معركة ناجحة بكل المقاييس، وكان لقوات المقاومة الفلسطينية في الأردن مشاركة فيها، وأسفرت المعركة عن تراجع العدو وتكبيده خسائر فادحة في الأرواح والمعدات. وشارك جيشنا العربي في حرب رمضان المجيدة (حرب أكتوبر ١٩٧٣) على الجبهة السورية، وكانت مساهمة اللواء المدرع ٤٠ واللواء المدرع ٩٠ وغيرها من وحدات الإسناد الأردنية، وحققت بطولات على الأرض السورية الشقيقة اعترف بها العدو نفسه، وإن جحدها الأشقاء ! (والفضل ما شهدت به الأعداء).

وفي مطلع السبعينيات بدأ الجيش العربي الأردني حركة إعادة تنظيم وتقدم حقيقية، شهد بعدها الجيش تطوراً كبيراً في التنظيم والإدارة والتسليح.

وتحويل معظم التشكيلات إلى تشكيلات آلية، وجرت عملية تجديد للأسلحة والمعدات. وشارك الجيش في عملية النهوض التنموي الكبيرة التي شهدها الأردن في النصف الثاني من القرن العشرين، وتوزعت مساهمات الجيش التنموية بين التعليم والخدمات الطبية والأشغال العامة والتصنيع والزراعة والخدمات المختلفة.

وخلال مرحلة الإنتداب البريطاني تولى قيادة الجيش العربي: اللواء فردريك بيك من ١٩٢٣- ١٩٣٩ الذي مكث فترة طويلة في الأردن وصار خبيراً في الشؤون الأردنية، وألّف كتاباً بعنوان (تاريخ الأردن وقبائلها). ويعتمد فيه بشكل كامل على مقولات التوراة، ويحاول أن يوصل الأردنيين لقناعة مفادها أن هذا البلد (الأردن) كان خالياً من السكان، ولا أهل له، بحسب مزاعم الصهيونية، ليكون وطناً بديلاً للفلسطينيين، الذين يحل اليهود مكانهم في فلسطين. وبعده جاء الفريق (جون باغوت كلوب) ١٩٣٩ – ١٩٥٦ وهو ضابط بريطاني أقام في العراق مع القبائل العراقية، وعاش حياتها الكاملة. وبقي قائداً للجيش حتى إقدام الملك الراحل الحسين بن طلال على قرار (تعريب قيادة الجيش) بتاريخ ١ – ٣ – ١٩٥٦.

وقام الملك حسين بملء الفراغ من خلال ترفيعات سريعة للضباط الأردنيين، وكان أول قائد للجيش هو اللواء راضي عناب، وبعده اللواء علي أبو نوار ١٩٥٦–١٩٥٧ الذي تورط مع عدد من العسكريين في محاولة انقلابية فاشلة ١٩٥٧. كتب الله للأردن النجاة منها ومن ويلات الانقلابات العسكرية الدموية الجهنمية، التي أدخلت الدول العربية التي ابتليت بها في حمامات من الدماء وفي دوامة من القلق والعنف والاستبداد.

وكان لهذه المحاولة الانقلابية، كما للتدخلات الخارجية، انعكاسات خطيرة وسلبية على الحياة السياسية الأردنية؛ ففي عام ١٩٥٦ جرت انتخابات برلمانية حرة وديمقراطية ونزيهة، وفاز فيها عدد من المعارضين. وقرر الملك الحسين أن يكلف رئيس أحد الأحزاب بتشكيل الحكومة فكلف (سليمان

النابلسي) رئيس الحزب الوطني الاشتراكي بتشكيل الحكومة ، وهي أول تجربة لتداول السلطة بالاحتكام لنتائج الانتخابات. ونظراً لتورط الحكومة بالمحاولة الانقلابية الفاشلة تلك، فقد أقالها الملك، وكانت خاتمة مأساوية وسريعة للتجربة لو قدّر لها النجاح لاختصرت الكثير مما نسعى لتحقيقه اليوم في ميدان التنمية السياسية.

قرّر الملك حسين حلّ جميع الأحزاب السياسية، وحُرّم العمل السياسي على الأحزاب من ١٩٥٧ – ١٩٩١ ، عدا جماعة الأخوان المسلمين، نظراً لعدم تورط الجماعة في تلك المؤامرة، ولأنها تنبذ العنف والانقلابات، ولكونها ليست على وئام مع عبد الناصر الأب الروحي للانقلابيين.

وتولى قيادة الجيش العربي بعد اللواء راضي عناب ١٩٥٦ واللواء علي أبو نوار ١٩٥٦ – ١٩٥٧ كل من اللواء علي الحياري ١٩٥٧ ، ثم حابس المجالي ١٩٥٧ – ١٩٦٧ ، ومن ثم عامر خماش من ١٩٦٧ – ١٩٦٩ ، والشريف ناصر بن جميل ١٩٦٩ – ١٩٧٠، ومشهور حديثه الجازي ١٩٧٠ ، والمشيرحابس المجالي ١٩٧٠ – ١٩٧٦ ، والمشيرالشريف زيد بن شاكر، ثم الفريق فتحي أبو طالب، ثم الفريق عبد الحافظ الكعابنة ، والفريق محمد يوسف الملكاوي، ومن ثم الفريق خالد الصرايرة.

الوضع الداخلي في شرق الأردن ١٩٢١ – ١٩٢٨م

وهذه الفترة (١٩٢١-١٩٢٨)تعد مرحلة تأسيس وعدم استقرار، وواجهت البلاد تحديات داخلية وأخرى خارجية، والوضع الداخلي غير المستقر هذا ، كان أحد أسباب تلكؤ بريطانيا في عقد معاهدة لغاية ١٩٢٨.

لم يعتد الأردنيون على وجود حكومة مركزية موجودة في البلاد ، فلما قامت الإمارة واتخذت من عمان عاصمة ، لم يتقبل الناس الوضع الجديد إلا بمرور الوقت ورسوخ التجربة والشعور بإيجابياتها ، ولم يستقبل كثير من شيوخ العشائر إنشاء حكومة مركزية في عمان بالارتياح. وبرزت في البدايات بعض

الحوادث منها: حوادث: الكورة (نيسان-أيار ١٩٢١)، والعدوان ١٩٢٣، ووادي موسى ١٩٢٦، وغيرها.(لمزيد من المعلومات حول هذه الحوادث، راجع، د. علي محافظة، تاريخ الأردن المعاصر١٩٢١-١٩٤٦)، ويمكننا إعادة أسبابها إلى مايلي:

- عدم الاعتياد على وجود سلطة مركزية محلية.
- حرمان بعض الشيوخ والزعماء من بعض الإمتيازات.
- الفقر المدقع.
- الجهل والأمية.
- أسلوب الإدارة الجديدة لم يختلف كثيراً عن الأساليب التركية القديمة.
- محاولة الشباب الأردني المتعلم التخالف مع شيوخ العشائر من أجل التغيير والحصول على فرص في الإدارة الحكومية.

المعاهدة الأردنية البريطانية ١٩٢٨

سعى الأمير عبد الله جاهداً لعقد معاهدة مع بريطانيا تتضمن اعترافاً دولياً بالكيان السياسي الأردني، وكانت بريطانيا قد وعدت بتوقيع المعاهدة منذ ١٩٢٣، لكنها تلكأت طويلاً نظراً لأسباب تتعلق بالنظرة الإستراتيجية البريطانية العامة للمنطقة عموماً، إضافة لأسباب تتعلق بالتقييم البريطاني لطبيعة التطورات داخل الإمارة الأردنية نفسها وعلاقاتها مع الجوار.

وأخيراً تم التوقيع على المعاهدة في القدس بتاريخ ٢٠شباط ١٩٢٨، وقد وقعها عن الجانب الأردني رئيس المجلس التنفيذي حسن خالد أبو الهدى، وعن الجانب البريطاني اللورد بلومر.

النقاط البارزة في المعاهدة:

١- وضع قانون أساسي للبلاد.

٢- تنازل حكومة الانتداب عن السلطتين التشريعية والتنفيذية إلى الأمير.

٣- لبريطانيا الحق في وجود قوات بريطانية في شرق الأردن.

٤- تلتزم بريطانيا بتقديم معونة مالية سنوية للحكومة الأردنية.

٥-تكليف الحكومة الأردنية بدفع سدس نفقات قوة حدود شرقي الأردن.

٦-إشراف بريطانيا على الإمتيازات واستثمار الموارد الطبيعية وإنشاء السكك الحديدية في شرقي الأردن.

٧- الإبقاء على الوحدة الجمركية بين شرقي الأردن وفلسطين.

٨-حق بريطانيا في ضمان السيادة الإقليمية للبلاد.

من الواضح أن الانتداب هو شكل من أشكال الاستعمار مفروض على الأردن بالقوة، وكان الأمير يسعى إلى التخفيف من آثار الانتداب وسلبياته بشكل تدريجي وصولاً إلى الاستقلال الكامل. ومن الواضح أنه بالرغم من أن بريطانيا حرصت على أن تكون المعاهدة مطابقة في روحها لصك الانتداب، فقد تضمنت المعاهدة مبادئ جديدة كانت بمثابة خطوة إلى الأمام على طريق التحرر من الانتداب. وكانت المعاهدة خاتمة فترة من حياة الإمارة اتصفت بالاضطرابات الداخلية والمتاعب المالية والاقتصادية، والاعتداءات الخارجية. كما كانت فاتحة عهد جديد اتسم بالاستقرار الداخلي، وإقامة علاقات ثابتة مع الأقطار العربية المجاورة، وقيام مؤسسات دستورية جديدة؛ وحياة سياسية نشطة.

تسببت هذه المعاهدة في توليد حركة وطنية أردنية نشطة تعارض المعاهدة وتوجه لها نقداً حاداً كونها تحقق مصالح بريطانية كثيرة، وكونها مختلة لمصلحة بريطانيا.

ظهرت المعارضة المنظمة في الأردن لأول مرة ضد المعاهدة (المظاهرات، الاجتماعات، الإضراب العام في المدن الأردنية، برقيات الاحتجاج المرسلة لسمو الأمير، وإلى وزارتي المستعمرات والخارجية البريطانيتين، وقد اتخذت

الحكومة إجراءات ضد المعارضة (اعتقال، صدور قانون النفي والإبعاد والإقامة الجبرية...).

المؤتمرات الوطنية والميثاق الوطني

جرت محاولة لعقد مؤتمر وطني في الكرك ١٩٢٦ للبحث في (وضعية البلاد السياسية، المطالبة بانتخاب مجلس نيابي، عدم الاعتراف بكل ما عقدته الحكومة من الاتفاقيات والمعاهدات باسم شرقي الأردن) لكن الفكرة لم يكتب لها النجاح. لكن توقيع المعاهدة ١٩٢٨ دعا إلى التفكير مجدداً بعقد المؤتمر الوطني.

المؤتمر الوطني الأردني الأول (٢٥/تموز/١٩٢٨)

انعقد لمدة أربعة أيام في مقهى حمدان في عمان برئاسة حسين باشا الطراونه، وشارك فيه عدد من الأعيان والشيوخ والوجهاء والمثقفين الأردنيين يمثلون البلاد الأردنية كافة، وعموم الشعب الأردني، وكانت القضايا التالية على جدول أعماله:

- البحث في مشروعية المعاهدة البريطانية التي ستطبق على الأردن.
- البحث في موقف شرقي الأردن من وعد بلفور.

وخرج المؤتمر بالقرارات التالية:

١-إمارة شرقي الأردن دولة عربية مستقلة ذات سيادة بحدودها الطبيعية المعروفة.

٢-تدار بلاد الأردن شرقي بحكومة دستورية مستقلة برئاسة الأمير عبد الله وأعقابه من بعده.

٣-عدم الاعتراف بالانتداب إلا كمساعدة فنية نزيهة لصالح البلاد.

٤-رفض وعد بلفور.

٥-رفض تحمل نفقات الاحتلال.

٦-إن شرقي الأردن بإمكانه الاعتماد على موارده المالية، أما المعونة المالية المقدمة من بريطانيا فهي نفقات ضرورية لخطوط المواصلات الإمبراطورية ولخدمة مصالح بريطانيا ليس إلا.

٧- عدم الاعتراف بكل القروض المالية البريطانية للأردن قبل تشكيل مجلس نيابي منتخب.

٨- لا يجوز التصرف بالأراضي الأميرية قبل عرض الأمر على المجلس النيابي للمصادقة عليه.

٩-الدعوة إلى انتخابات نيابية وفقاً لقواعد التمثيل الصحيح، وعلى أن الحكومة مسؤولة أمام المجلس المنتخب.

المؤتمر الوطني الأردني الثاني (١٧-١٢-١٩٢٩) عقد في مقهى حمدان في عمان، وقف الحضور في البداية خمس دقائق حداداً على شهداء فلسطين وسوريا.

المؤتمر الوطني الثالث (٢٥-٥-١٩٣٠) عقد في مدينة اربد.

المؤتمر الوطني الرابع (١٥-٣-١٩٣٢) عقد في فندق الكمال في عمان.

المؤتمر الوطني الخامس (٥-٦-١٩٣٣) عقد في فندق الكمال في عمان.

تلخصت مقررات هذه المؤتمرات في مجموعة من المطالب الوطنية العامة، المتمثلة في إعلان الولاء للأمير عبد الله وأعقابه من بعده، والمطالبة بالاستقلال الناجز، والدعوة إلى حكومة دستورية تحوز على ثقة الشعب الأردني، والمطالبة بتعديل بنود المعاهدة مع بريطانيا، والمطالبة بإلغاء القوانين الاستثنائية، ومعالجة الحالة الاقتصادية السيئة، واستنكار الدعاية الصهيونية ضد شرقي الأردن، والمطالبة بوضع تشريع يمنع بيع الأراضي لليهود، أو التعامل معهم، أو السماح لهم بالإقامة الدائمة في شرقي الأردن.

لاشك أنّ المؤتمرات الوطنية الأردنية شكلت ولادة حقيقية للحركة الوطنية الأردنية المناضلة ضد الانتداب، وفي سبيل الاستقلال والوحدة والحرية ومقاومة الصهيونية والمطالبة بالحكم الدستوري النيابي. وقد مثلت بداية لبروز العمل السياسي الوطني الأردني، وكان من المؤمل أن تؤسس هذه التجربة لحياة حزبية وسياسية أردنية صرفة نابعة من التراب الوطني الأردني ومستجيبة لشروط الحياة السياسية الوطنية وللتحديات التي تواجه الأردن ومحيطه العربي، وقد مثلت حالة من الوعي الشعبي التلقائي والعفوي، لكن هذه التجربة سرعان ما تناثرت في الهواء بفعل ضغوط سلطة الانتداب، وضغوط الحكومات، وبفعل عوامل ذاتية تمثلت في غلبة النزعات الشخصية والتنافس على الزعامة.

استقلال المملكة الأردنية الهاشمية

خضع الأردن غير مختار للانتداب البريطاني، ومارس المعتمد البريطاني دور المندوب السامي منذ ١٩٢١، وتراوحت درجة نفوذ المعتمد البريطاني بين معتمد وآخر، ففي سنوات ١٩٢٢-١٩٢٤، وهي فترة المعتمد جون فلبي بدا النفوذ البريطاني غير موجود، بينما فرض المعتمد البريطاني هنري كوكس ١٩٢٤-١٩٣٩، نفوذاً بريطانياً متزايداً.

وكان سمو الأمير عبد الله قد زار بريطانيا أواخر ١٩٢٢، وأجرى محادثات هناك طالب خلالها بتأسيس دولة عربية واحدة تحت الانتداب المشترك. وكانت بعد ذلك زيارة هنري صموئيل لعمان وإعلانه الاعتراف البريطاني بحكومة مستقلة في شرق الأردن، تحت رئاسة الأمير عبد الله، وهذا ما أصطلح على تسميته إعلان الاستقلال الإداري.

وبعد تلكؤ بريطاني طويل جرى التوقيع على المعاهدة الأردنية – البريطانية (٢٠/شباط/١٩٢٨)، وبقي الأردن الرسمي والشعبي يعمل من أجل تخفيف وطأة المعاهدة، وقد نجح الأمير عبد الله في إدخال بعض التعديلات خلال زيارته للندن

حزيران – تموز ١٩٣٤. وأخيراً وبعد نضال رسمي وشعبي لربع قرن من الزمن، تمكن الأردن من التوصل إلى تفاهم مع بريطانيا، يقضي بإلغاء المعاهدة الأولى، وتوقيع معاهدة جديدة في ٢٢-آذار -١٩٤٦، ألغت المعاهدة السابقة، وتضمنت المبادئ التالية:

١- تعترف بريطانيا بشرقي الأردن دولة مستقلة استقلالاً تاماً.

٢- إقامة تحالف بين الدولتين.

٣- تتشاور الدولتان تشاوراً تاماً وصريحاً في جميع شؤون السياسة الخارجية.

٤- إنشاء علاقات دبلوماسية بين البلدين واعتماد ممثلين سياسيين في عاصمتي البلدين.

٥- يتولى الأردن مسؤولية حفظ الأمن الداخلي، كما الدفاع عن حدوده الخارجية.

وبناءً على توقيع المعاهدة، واعتراف بريطانيا باستقلال الأردن، أقرت هيئة الم المتحدة رفع الانتداب عن شرقي الأردن، والاعتراف به رسمياً دولة مستقلة.

لذا عقد المجلس التشريعي الأردني الخامس جلسة خاصة يوم ٢٥-٥-١٩٤٦، تليت فيها المقررات البلدية المتضمنة رغبة البلاد الأردنية العامة في الاستقلال، ثم تليت مذكرة مجلس الوزراء المتضمنة تأييد تلك القرارات. وأصدر المجلس التشريعي الأردني على إثرها قراراً بالإجماع يقضي بإعلان البلاد الأردنية دولة مستقلة استقلالاً تاماً، وذات حكومة ملكية وراثية نيابية. وتقرر اعتبار يوم الخامس والعشرين من أيار من كل عام عيداً لاستقلال المملكة.

وتقدم الأردن بطلب رسمي للإنضمام لهيئة الأمم المتحدة، لكن الطلب واجه معارضة الإتحاد السوفياتي وبولندا، حيث لجأ الاتحاد السوفياتي لاستخدام حق النقض (الفيتو). وظل المندوب السوفياتي يكرر رفضه مرات عدة. وبذلك لم ينل الأردن عضوية الأمم المتحدة إلا في ١٤/كانون الأول/عام ١٩٥٥.

وسعى الأردن لتعديل بنود المعاهدة لعام ١٩٤٦، بعد أن واجهت انتقادات ومعارضة شديدة، وهذا ما حدث في العام ١٩٤٨.

حيث توصل الطرفان إلى توقيع المعاهدة الأردنية – البريطانية (١٥-آذار – ١٩٤٨)، وتنص على ما يلي:

١- أن يسود السلام والصداقة الدائمة بين الأردن وبريطانيا.

٢- التشاور التام بين الطرفين في حال نشوب نزاع مسلح مع دولة ثالثة.

٣ - إقامة مبدأ الدفاع المشترك بين الأردن وبريطانيا، وأن يقوم كل طرف في حال نشوب حرب أو التهديد بحرب بطلب المساعدة من الطرف الآخر.

٤- مدتها خمسة وعشرون عاماً.

لكن الرأي العام الأردني ظل يندد بهذه المعاهدة ويتطلع إلى التخلص من جميع المعاهدات مع بريطانيا.

وظل الأردنيون يتحسسون من العلاقة مع دولة الانتداب ويتوقون إلى الاستقلال الناجز التام، وظلت العلاقات الأردنية البريطانية عرضة للتوتر الدائم. فقد حدث توتر في العلاقات بين البلدين في عام ١٩٥٤، بعد أن تقرّر إعفاء عدد من الضباط البريطانيين من العمل في الجيش العربي؛ بسبب اتهامهم بالتواطؤ مع العصابات الصهيونية، التي اقترفت عدداً من المجازر في حق العرب في القرى الفلسطينية.

وفي عام ١٩٥٥ وقع توتر جديد في العلاقات الأردنية –البريطانية، بسبب فشل بريطانيا في جر الأردن للتوقيع على معاهدة حلف بغداد، وحلف بغداد عبارة عن (مشروع أو فكرة بريطانية لإقامة تحالف سياسي عسكري اقتصادي يضم مجموعة من دول ما يسمى "الشرق الأوسط" حسب ما هو معلن للوقوف بوجه الزحف الشيوعي على المنطقة، بزعامة بريطانيا، وقد انضمت له كل من العراق، باكستان، إيران، وتركيا، وعُرض على مجموعة من الدول العربية الانضمام لهذا التحالف من بينها الأردن).

وقد رفض الشعب الأردني دخول الحلف، برغم أن الحكومة كانت تريد دخوله لأنه يحقق مصالح أردنية، ومساعدات عسكرية واقتصادية ودعم سياسي مفيد في مواجهة الخطر الصهيوني، فالحلف يضم مجموعة من الدول المؤثرة في المنطقة، كما ترعاه واحدة من أكبر دول العالم، وهناك قناعة رسمية بأنه ليس لدى الأردن ما يخسره عند دخوله الحلف، لكن الشعب الأردني رفض الحلف لأنه عدّه شكلاً جديداً من أشكال الاستعمار.

وقد استجاب الملك الراحل الحسين بن طلال للإرادة الشعبية، وأعلن وقف المباحثات الأردنية – البريطانية بهذا الخصوص. وهذا ساهم في توتير العلاقات مع الحليفة بريطانيا.

ثم جاء القرار الجريء للمغفور له الملك الحسين بن طلال بتعريب قيادة الجيش العربي يوم ١-٣-١٩٥٦، والتخلص من كلوب باشا والضباط البريطانيين العاملين في الجيش العربي. وهذا القرار شكل صدمة للمشاعر البريطانية الاستعمارية الاستعلائية، وأغضبها كثيراً، وساهم في التوصل إلى القرار الأهم الذي اتخذته الحكومة الأردنية بإلغاء المعاهدة الأردنية– البريطانية، وتم التوقيع على الاتفاقية الخاصة بإنهاء معاهدة ١٩٤٨، بتاريخ١٣ آذار ١٩٥٧، وهكذا أصبحت العلاقات الأردنية البريطانية علاقات صداقة طبيعية لها خصوصية، لكن الأردن أصبح طليقاً من قيود المعاهدات مع بريطانيا، ورحب الشعب الأردني كثيراً بهذا الإنجاز الوطني الهام.

الفصل الخامس

الحياة الدستورية والتشريعية في الأردن

أولاً: تطور الحياة الدستورية والتشريعية والنيابية في الأردن ١٩٢١ – ٢٠٠٦م

مرت الحياة التشريعية والنيابية في شرقي الأردن بمراحل مختلفة؛ فقد شاركت منطقة شرقي الأردن في "مجلس المبعوثان" (مجلس النواب العثماني) الذي عُقد عام ١٩٠٨، وانتخب توفيق المجالي مبعوثاً عن لواء الكرك، وهو الأردني الوحيد الذي حصل على عضوية ذلك المجلس، وأعيد انتخابه أيضاً في المجلس الثالث عام ١٩١٤، وبقي يمثل المنطقة حتى أوائل ١٩١٨، كما مثلت المنطقة ضمن مجلس ولاية سوريا والذي كان يتألف من أربعة أعضاء عن كل لواء، وكان هذا المجلس بمثابة مجلس نواب خاص لإدارة الولاية ينتخب أعضاؤه من قبل مجالس الإدارة في الأقضية.

شارك أهالي شرقي الأردن في المؤتمر السوري العام في أوائل ١٩١٩م.

المجالس التشريعية (١٩٢٩ – ١٩٤٦):

كان الأمير عبد الله بن الحسين ورجال حكومته يطمحون إلى إقامة حكومة نيابية دستورية منذ بداية إنشاء الإمارة عام ١٩٢١، فبعد قيام الإمارة بفترة قصيرة، وجّه الأمير رسالة إلى الحكومة البريطانية أعلن فيها عزمه على تشكيل حكومة دستورية خاضعة لرقابة مجلس نواب منتخب، إلا أن بريطانيا رفضت هذا التوجه، بحجة أن الشعب الأردني ما زال غير مؤهل للقيام بذلك، وأن الانتخابات تمثل خطوة لاحقة لعقد المعاهدة (الأردنية – البريطانية) ونشر القانون الأساسي.

وفي عام ١٩٢٣، وافق الأمير على تأليف لجنة منتخبة من ممثلي الشعب، واجتمعت هذه اللجنة برئاسة ناظر العدلية لوضع مشروع قانون لانتخاب المجلس النيابي، على أساس الاقتراع العام والتمثيل السياسي الصحيح، حيث تبنته الحكومة وصدرت إرادة الأمير بالمصادقة عليه، ونشر في ملحق العدد (٥) من الجريدة الرسمية. وبموجبه تقررت الدعوة إلى انتخاب مجلس نيابي، فبدأت الحكومة بالاستعداد للانتخابات، وتم إعداد قوائم الناخبين تمهيداً للشروع في إجرائها، كما تألفت لجنة تحضيرية من رجال القانون لوضع قانون أساسي (دستور) للبلاد عام ١٩٢٣، غير أن السلطات البريطانية رفضت فكرة الانتخابات النيابية ومشروع القانون الأساسي.

وفي عام ١٩٢٦، ألفت الحكومة لجنة منتخبة لإعادة النظر في قانون الانتخاب، وأقرت هذه اللجنة القانون الأصلي مع بعض التعديلات الطفيفة، ولكن سلطات الانتداب رفضت القانون الجديد أيضاً. وأهمل الموضوع مرة أخرى حتى عام ١٩٢٨، حيث وقعت المعاهدة الأردنية – البريطانية في ٢٠ شباط ١٩٢٨، ونشر القانون الأساسي في ١٦ نيسان ١٩٢٨، ولما كان الأمر يقتضي المصادقة على هاتين الوثيقتين من قبل هيئة أهلية، فقد بادرت الحكومة في ١٧ حزيران ١٩٢٨ إلى نشر قانون جديد لانتخاب أعضاء المجلس التشريعي، وقد حدّد القانون الأساسي صلاحيات المجلس التشريعي والعلاقة بين السلطات على النحو التالي:

١. يكون رئيس الوزراء والوزراء أعضاء في المجلس التشريعي.
٢. يكون رئيس مجلس الوزراء هو رئيس المجلس التشريعي.

وتعاقب انتخاب الأردنيين خلال الفترة ١٩٢٩-١٩٤٦م للمجالس التشريعية التالية:

المجلس التشريعي الأول (١٩٢٩ – ١٩٣١):

وضعت المعاهدة الأردنية – البريطانية لعام ١٩٢٨ مقدرات شرقي الأردن

في يد سلطات الانتداب. فقامت في البلاد موجة من السخط، وقد انصب اهتمام الرأي العام الأردني على قضية تصديق المعاهدة من قبل المجلس التشريعي المقبل، لأن مصير المعاهدة ارتبط آنذاك بتصديق المجلس التشريعي عليها أو رفضها. ورغم المحاولات التي جرت من قبل الأمير والحكومة مع المسؤولين الإنجليز، لإجراء تعديل على بعض مواد مشروع المعاهدة وتعديل قانون الانتخاب، إلا أن السلطات الإنجليزية أصرت على موقفها بأن تعرض المعاهدة على المجلس كما هي، فإما أن يصدقها أو يرفضها، وفي حالة الرفض، سيجري النظر في مستقبل البلاد من جديد. وقد تبلور موقف المواطنين في الأردن حول هذه القضية في اتجاهين: اتجاه يؤمن بمبدأ خذ وطالب، واتجاه آخر أصر على حمل لواء المعارضة، وأخذ يدعو إلى مقاطعة الانتخابات، وبلغت المعارضة ذروة نشاطها عندما عقد شيوخ وزعماء البلاد، وأصحاب الرأي فيها المؤتمر الوطني الأول في ٢٥ تموز ١٩٢٨ للنظر في بنود المعاهدة، والاتفاق على خطة العمل السياسي، وقد انتخب هذا المؤتمر الشيخ حسين باشا الطراونة رئيساً له، ويدل الميثاق الوطني الذي صدر عن المؤتمر على مدى السخط الذي تغلغل في النفوس ضد غطرسة وهيمنة السلطة المنتدبة.

ويمكن القول أن تدخل الأمير شخصياً مع زعماء البلاد وشيوخها، والوسائل الإدارية التي استخدمتها الحكومة (بإعطاء الموظفين وأفراد الجيش الحق في الانتخابات)، أتاح للانتخابات أن تجري على نطاق واسع، فأجريت الانتخابات، وانعقد المجلس التشريعي الأول في ٢ نيسان ١٩٢٩، برئاسة حسن خالد أبو الهدى (رئيس النظار) آنذاك، وقد صادق المجلس على المعاهدة.

ولم يكمل المجلس التشريعي الأول مدته الدستورية؛ فقد حدث أول خلاف بين المجلس، والحكومة في أوائل عام ١٩٣١، عندما قدمت الحكومة ملحقاً للموازنة يتضمن تخصيص مبلغ من المال للإنفاق على قوة البادية التي تشكلت في ذلك العام بقيادة الكابتن (جلوب)، فرفض المجلس المصادقة على ملحق الموازنة احتجاجاً على تدخل الحكومة البريطانية بتفاصيل

الإنفاق، وحدثت أزمة دستورية، فما كان من الأمير إلا أن أصدر إرادته بحل المجلس في ٩ شباط ١٩٣١.

المجلس التشريعي الثاني (١٩٣١ – ١٩٣٤):

أشرفت الوزارة الجديدة برئاسة الشيخ عبد الله سراج على إجراء الانتخابات للمجلس التشريعي الثاني، وفي هذه المرة شاركت المعارضة بعد أن تبين لها أن النضال داخل المجلس ربما يكون أكثر فاعلية من النضال خارج المجلس. وتمخضت الانتخابات (١٩٣١/٦/١) عن فوز غالبية أعضاء المعارضة، وقد ضغط أعضاء المجلس على الحكومة كي تسعى لتعديل بنود المعاهدة، كما طالبوا بفصل السلطة التنفيذية عن السلطة التشريعية؛ وطالب المجلس الحكومة بضرورة تعديل قانون الانتخاب العام في الإمارة وجعل الإمارة دائرة انتخابية واحدة، كما طالب بتعديل قانون المطبوعات والصحافة. وحدث خلاف بين المجلس التشريعي، ورئيس الحكومة تطور لدرجة مقاطعة النواب لجلسات المجلس أكثر من أسبوعين، وأعلن أعضاء المجلس بأنهم لا يستطيعون التعاون مع الشيخ سراج، وكان لا بد من حل الأزمة، فقدمت الحكومة استقالتها، وقام (إبراهيم هاشم) بتأليف الوزارة الجديدة في ١٨ تشرين الأول ١٩٣٣، وقد أكمل هذا المجلس مدته الدستورية، فتقرر إجراء انتخابات المجلس الثالث.

المجلس التشريعي الثالث (١٩٣٤ – ١٩٣٧):

أجرت وزارة (إبراهيم هاشم) الانتخابات لهذا المجلس في ١٦ تشرين الأول ١٩٣٤، وطالب هذا المجلس بتعديل المعاهدة الأردنية – البريطانية لعام ١٩٢٨، ومنح البلاد استقلالها التام أسوة بالبلاد العربية المجاورة، كما وافق جميع أعضاء هذا المجلس على مشروع قانون الدفاع في أوائل ١٩٣٥، والذي يجيز للحكومة إعلان الأحكام العرفية، فجاءت أعمال المجلس مخيبة لآمال الناس، باعتباره أداة طيعة لطلبات الحكومة ورغباتها، فأكمل المجلس التشريعي الثالث مدته الدستورية.

المجلس التشريعي الرابع (١٩٣٧ – ١٩٤٢):

أجريت الانتخابات التشريعية الرابعة في ١٦ تشرين الأول ١٩٣٧، واستمر المجلس في عمله حتى أكمل مدته الدستورية في ١٦ تشرين الأول ١٩٤٠، وبسبب ظروف الحرب العالمية الثانية تم تمديد مدته سنتين آخريين.

وقد تم في عهد هذا المجلس تعديل المعاهدة عام ١٩٣٩، إثر المفاوضات التي جرت في لندن بين الحكومة الأردنية، والحكومة البريطانية، كما عدلت عدة مواد من القانون الأساسي واستبدل اسم المجلس التنفيذي بحيث أصبح يطلق عليه (مجلس الوزراء)، وجعله مسؤولاً أمام سمو الأمير، كذلك وافق هذا المجلس على دخول الأردن الحرب العالمية الثانية إلى جانب بريطانيا، ولكن هذا المجلس لم يستطع تغيير شيء يذكر في واقع الحياة النيابية، فثارت معارضة شديدة ضد هذا المجلس الذي جاء مسايراً للحكومة.

المجلس التشريعي الخامس (١٩٤٢ – ١٩٤٧):

أما المجلس التشريعي الخامس، فقد أجريت انتخاباته في ٢٠ تبشرين الأول ١٩٤٢، الذي أكمل مدته الدستورية سنة ١٩٤٥، ثم مدد له سنتان آخريان، فاستمر في عمله حتى إعلان الدستور الجديد سنة ١٩٤٧، وفي عهد هذا المجلس تم إلغاء المعاهدة (الأردنية – البريطانية) لسنة ١٩٢٨، وجميع الاتفاقيات الملحقة بها، وتم تصديق معاهدة جديدة بدلاً منها في ٢٢ آذار ١٩٤٦، تعترف باستقلال الإمارة بصورة كاملة، فحصلت البلاد على استقلالها التام، ونودي بالأمير عبد الله بن الحسين ملكاً دستورياً على المملكة الأردنية الهاشمية، كذلك تم في عهد هذا المجلس المصادقة على ميثاق الجامعة العربية.

الحياة الدستورية والنيابية في عهد الاستقلال

جرى تعديل القانون الأساسي الصادر عام ١٩٢٨ من قبل المجلس التشريعي

الخامس في ٢٥ آيار ١٩٤٦م، وأصبح يسمى الدستور بدلاً من القانون الاساسي. وقد اشتمل الدستور الجديد على جملة تحديثات منها:

- تتألف السلطة التشريعية من مجلسين هما مجلس النواب وعدد أعضائه عشرون عضواً يتم انتخابهم لمدة أربع سنوات من قبل المواطنين الذكور ممن هم في سن الثامنة عشرة فما فوق. في حين يتشكل مجلس آخر هو مجلس الأعيان ويعينه الملك لمدة ثماني سنوات، وعدد أعضائه نصف عدد أعضاء مجلس النواب.
- ونص على مبدأ الفصل بين السلطات، بما يفي أن النواب يستطيعون شغل مناصب وزارية في الحكومة خلافاً لما كان. عليه الحال في المجلس التشريعي.
- منح الحق في التشريع لمجلس الأمة وللملك.
- أقر بحق المجلس فرض الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية.

نص الدستور الأردني الصادر في ١ شباط ١٩٤٧ على أن السلطة التشريعية مناطة بمجلس الأمة، والملك، ويتألف مجلس الأمة من مجلسي الأعيان والنواب. ويتألف مجلس النواب من ممثلين منتخبين طبقاً لقانون الانتخابات، على أن يُراعى فيه التمثيل العادل للأقليات، ومدّته أربع سنوات، كذلك نص هذا الدستور على مبدأ الفصل بين السلطات، إلا أن الدستور لم يقر المسؤولية الوزارية، ومع ذلك فإن الحياة النيابية تطورت بصورة أفضل مما كانت عليه في الماضي، وفي ١٦ نيسان ١٩٤٧ نشرت الحكومة قانون الانتخاب الذي جعل الانتخابات على درجة واحدة، على أن يؤلف مجلس النواب من عشرين عضواً ينتخب اثنان منهم عن عشائر البدو، فحل هذا القانون محل قانون الانتخاب للمجلس التشريعي لسنة ١٩٢٨.

وتعاقبت على البلاد خلال عهد الاستقلال المجالس النيابية التالية:

المجلس النيابي الأول (١٩٤٧ – ١٩٥٠):

تم انتخاب أول مجلس نيابي في ٢٠ تشرين الأول ١٩٤٧، وتم في عهد هذا المجلس تعديل المعاهدة (الأردنية – البريطانية) الثانية (١٩٤٦)، نحو مزيد من سيادة الدولة الأردنية على أراضيها، كذلك تركز اهتمام الأردن على مناقشة القضية الفلسطينية إثر أحداث ١٩٤٨، ومناقشة مقررات المؤتمر العربي – الفلسطيني لسنة ١٩٤٨ (مؤتمر أريحا)، بالإضافة إلى الاهتمام بقرار التقسيم الصادر عن الجمعية العلمية للأمم المتحدة في (١٩٤٧/١١/٢٩). وقرر المجلس بالإجماع مطالبة الحكومة بإلغاء قانون منع الجرائم، وقانون النفي، والإبعاد، وقانون الاجتماعات العامة، لكونها تحد من الحريات العامة، إضافة إلى المطالبة بإلغاء القوانين الاستثنائية، وإطلاق الحريات العامة، وقد شهد هذا المجلس أيضاً تعديل قانون الانتخاب ليشمل الضفة الغربية بعد توحيد الضفتين، فأصبح عدد أعضاء مجلس النواب أربعين عضواً: عشرين من الضفة الشرقية، وعشرين عن الضفة الغربية، وحل مجلس النواب الأول اعتباراً من ١ كانون الثاني ١٩٥٠ لإجراء انتخابات جديدة في الضفتين.

المجلس النيابي الثاني (١٩٥٠ – ١٩٥١):

لقد جاء انتخاب هذا المجلس بعد تعديل الدستور إثر الوحدة التي تمت بين الضفتين، حيث أقر المجلس مشروع الوحدة التامة بين ضفتي الأردن الشرقية والغربية، واجتماعهما في دولة واحدة هي المملكة الأردنية الهاشمية وعلى رأسها الملك عبد الله بن الحسين؛ وذلك على أساس الحكم النيابي الدستوري، والتساوي في الحقوق والواجبات، ولكنه لم يكمل مدته الدستورية، وحُلّ في ٣ أيار ١٩٥١، بسبب عدم موافقته على مشروع قانون الموازنة العامة.

المجلس النيابي الثالث (١٩٥١ – ١٩٥٤):

بعد اغتيال الملك عبد الله بن الحسين (٢١ تموز ١٩٥١) جرت انتخابات المجلس النيابي الثالث، والذي استمر في العمل من ١ أيلول ١٩٥١ ولغاية ٢٢

حزيران ١٩٥٤ ، ولم يكمل هذا المجلس مدته الدستورية ، فحل لمعارضته سياسة الحكومة وعدم تعاونه معها. وفي عهد هذا المجلس صدر دستور ١٩٥٢ ، وكذلك تسلّم جلالة الملك الحسين بن طلال سلطاته الدستورية.

في عهد هذا المجلس، صادق الملك طلال على الدستور الأردني الثالث ، الذي أصبح ساري المفعول منذ ٨ كانون أول ١٩٥٢م ، وهو الدستور المعمول به إلى يومنا هذا ، وقد جاء عصرياً ديمقراطياً ، ونص على جملة مبادئ وإنجازات ، من أبرزها :

أ. أن نظام الحكم هو "نيابي ملكي وراثي" كما نص على أن الأمة مصدر السلطات.

ب. نص على ضمان الحريات الشخصية والعامة.

ت. أناط السلطة التشريعية بمجلس الأمة والملك. ومجلس الأمة يتألف من مجلس الأعيان ومجلس النواب.

ث. أوامر الملك الشفوية أو الخطية لا تخلي الوزراء من مسؤولياتهم.

ج. نص على استقلال القضاة ، وأن المحاكم مفتوحة أمام الجميع ومصونة من التدخل في شؤونها.

لقد نصت المادة (٥١) من دستور ١٩٥٢ على أن رئيس الوزراء ، والوزراء مسؤولون أمام مجلس النواب مسؤولية مشتركة عن السياسة العامة للدولة ، كما أن كل وزير مسؤول أمام مجلس النواب من أعمال وزارته ، كذلك نصت المادة (٥٣) من الدستور على أنه يتوجب على الوزارة أن تستقيل إذا لم يمنح مجلس النواب الثقة لها بالأكثرية المطلقة من مجموع عدد أعضائه.

المجلس النيابي الرابع (١٩٥٤ - ١٩٥٦):

جرت انتخابات هذا المجلس في ١٦ تشرين الأول ١٩٥٤ ، وقد شعرت بعض القوائم الانتخابية بأن الانتخابات لم تكن نزيهة ، الأمر الذي أدى إلى قيام

المظاهرات في مناطق متعددة من المملكة، فتدخل الجيش بطلب من رئيس الوزراء لتهدئة الوضع، فشهد هذا المجلس صراعاً بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، وبرزت معارضة شديدة لفكرة دخول الأردن حلف بغداد، وقد حُلّ هذا المجلس في ٢٦ حزيران ١٩٥٦.

المجلس النيابي الخامس (١٩٥٦ – ١٩٦١):

في ١ تشرين الأول ١٩٥٦، تم تأليف وزارة انتقالية برئاسة (إبراهيم هاشم) مهمتها إجراء الانتخابات النيابية، فجرت الانتخابات في جو من النزاهة والحرية، ونجح فيها ممثلو عدد من الأحزاب، والتنظيمات السياسية، مثل الحزب الوطني الاشتراكي، وجماعة الإخوان المسلمين، والحزب العربي الدستوري، والجبهة الوطنية، وحزب البعث العربي الاشتراكي، لكن هذه الأحزاب حُلّت بقرار من مجلس الوزراء في ٢٥ نيسان ١٩٥٧، كما شهد هذا المجلس إلغاء المعاهدة الأردنية – البريطانية في ٤ آذار ١٩٥٧ باستثناء جماعة الإخوان المسلمين، كما أقرّ دستور الاتحاد العربي بين الأردن والعراق ١٩٥٨.

تقرر زيادة عدد أعضاء المجلس ليصبحوا خمسين عضواً بدلاً من أربعين، وتبعاً لذلك أصبح عدد أعضاء مجلس الأعيان خمسة وعشرين عضواً، كما مددت لهذا المجلس سنة واحدة بعد أن أكمل مدته الدستورية، واستمر حتى ٢١ تشرين الأول ١٩٦١.

المجلس النيابي السادس (١٩٦١ – ١٩٦٢):

لم يكمل هذا المجلس مدته الدستورية، حيث استمر عمله من ٢٢ تشرين الأول ١٩٦١ ولغاية ١ تشرين الأول ١٩٦٢، وقد حل من قبل الحكومة لانعدام التعاون بين السلطتين: التشريعية، والتنفيذية، وفي عهد هذا المجلس تم تعديل قانون الانتخاب ليصبح عدد أعضاء مجلس النواب ستين عضواً بدلاً من خمسين، وعدد أعضاء مجلس الأعيان ثلاثين بدلاً من خمسة وعشرين.

المجلس النيابي السابع (١٩٦٢ – ١٩٦٣):

لم يكمل هذا المجلس مدته الدستورية، وحل بسبب حجبه الثقة عن حكومة سمير الرفاعي، فبقي هذا المجلس حتى ٢١ نيسان ١٩٦٣.

المجلس النيابي الثامن (١٩٦٣ – ١٩٦٦):

استمر عمل هذا المجلس من ٨ تموز ١٩٦٣ ولغاية ٢٣ كانون الأول ١٩٦٦، ولم يكمل مدته الدستورية، وقد حُلّ من قبل الحكومة بسبب فقدان التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

المجلس النيابي التاسع (١٩٦٧ – ١٩٧٦):

جرت انتخابات هذا المجلس في ١٥ نيسان ١٩٦٧، أي قبل فترة قصيرة من حرب حزيران، وبسبب ظروف الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، لم تجرَ انتخابات جديدة لانتخاب مجلس نواب بعد انتهاء مدته في ١٩٧١، وظل المجلس قائماً حتى عام ١٩٧٤، وهو ما تجيزه المادة (٦٨) من الدستور.

وقد مددت ولاية هذا المجلس سنتين، وأعيدت دعوته بعد ذلك للانعقاد مرات عدة في دورات عادية، واستثنائية، إلى أن تم حله في ٢٣ تشرين الثاني عام ١٩٧٤، إثر قرار مؤتمر القمة العربي السابع في الرباط؛ الذي اعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني. وفي ١ كانون الثاني ١٩٧٤ صدرت الإرادة الملكية بتشكيل مجلس الأعيان، ثم صدرت الإرادة الملكية بدعوة مجلس النواب للانعقاد في دورة استثنائية في ٤ شباط ١٩٧٦، تم فيها إدخال تعديلات على الدستور، حيث جرى تعديل المادة (٧٣) وفي ٧ شباط ١٩٧٦ صدرت الإرادة الملكية بحل مجلس النواب، وبقي منحلاً حتى ٩ كانون الثاني ١٩٨٤، حين دعي لدورة استثنائية لتعديل المادة (٧٣) من الدستور.

ولعله من المفيد هنا التطرق إلى مسألة تعديل الدستور، فقد حدد الدستور الأردني الحالي شروط التعديل بما يلي:

أ. حصول مشروع التعديل الدستوري على أكثرية ثلثي أعضاء كل من مجلس النواب ومجلس الأعيان.

ب. تصديق الملك على التعديل.

وأجاز الدستور أن يأتي اقتراح التعديل من السلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية، شريطة أن يتقدم بالاقتراح عشرة أعضاء أو أكثر من أعضاء أي من مجلسي النواب أو الأعيان. وتم حصر أعداد مشروع التعديل بالسلطة التنفيذية دون غيرها، وتبدأ خطوات الإقرار بعرض رئيس الوزراء المشروع على مجلس النواب الذي يملك الحق في الرفض أو التعديل أو القبول، ويشترط لقبول التعديل موافقة ثلثي النواب، ويتم نقل المشروع إلى مجلس الأعيان ويجب موافقة ثلثي الأعضاء أيضاً، وفي حالة تباين موقف المجلسين، يجتمع المجلسان في جلسة مشتركة لبحث المواد المختلف عليها، ويشترط موافقة أكثرية الثلثين من أعضاء كل مجلس سواء كانت الجلسة مشتركة أو غير مشتركة. ومن بعد إذا أقر التعديل، تتم المصادقة من الملك، وإذا رفض الملك المصادقة، فإن اعتراضه يعتبر مطلقاً ومانعاً من صدور التعديل نهائياً.

المجلس الوطني الاستشاري:

بعد قرار القمة العربية السابع في الرباط باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، وعلى إثر هذا القرار الذي أدى إلى فسخ الوحدة (انفصال الضفتين)، تم تجميد الحياة النيابية في الأردن، لأن قرار قمة الرباط يتضمن الموافقة على إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية، وقطاع غزة بعد تحريرها من الاحتلال الإسرائيلي، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في عضوية نواب الضفة الغربية في البرلمان الأردني، لأنه يتعارض ويتناقض مع مضمون هذا القرار، فأصبح مكان نواب الضفة الغربية ضمن إطار منظمة التحرير الفلسطينية، والمجلس الوطني الفلسطيني، وأن التمثيل في

البرلمان الأردني أصبح مقتصراً على سكان، ومواطني الأردن بغض النظر طبعاً عن منابتهم وأصولهم، ولا بد من إلغاء المقاعد النيابية المخصصة للضفة الغربية.

ومن أجل سد الفراغ الدستوري الذي أحدثه تجميد الحياة النيابية وتعطيلها، تم تشكيل المجلس الوطني الاستشاري، ليسهم في العملية التشريعية كصيغة جديدة تأخذ بالاعتبار معطيات الأوضاع الاستثنائية التي مرّت بها البلاد.

وفي ١٦ نيسان ١٩٧٨ صدر القانون المؤقت رقم ١٧ لسنة ١٩٧٨، والذي تمّ بموجبه إنشاء المجلس الوطني الاستشاري، ومهمته إسداء المشورة، ومناقشة السياسة العامة، والنظر في جميع التشريعات، والقوانين التي تسنّها الحكومة، ومناقشة السياسة العامة للدولة في إطار من التعاون مع الحكومة، على أن يتم تعيين أعضائه من رجال أكفاء، يمثلون الشعب بولائهم الحقيقي للوطن، والأمة، ومنح القانون أعضاء المجلس بعض الحصانات، والضمانات التي تمكنهم من المساهمة في العملية التشريعية؛ فأعطى لكل عضو حرية إبداء الرأي في حدود الموضوع المطروح على النقاش في المجلس، وضمن أحكام أنظمته، ولا تجوز مؤاخذته بسبب أي رأي أبداه أثناء جلسات المجلس.

وقد ساهم هذا المجلس في المجالات التشريعية، والسياسية، فقدم آراءه، ومشورته، وتوصياته للسلطة التنفيذية في كثير من الموضوعات المهمة التي طرحت للمناقشة، وأسهم من خلال لجانه المتخصصة بدراسة القوانين المختلفة المحالة إليه من الحكومة، وأدخل تعديلات، وإضافات عليها، وقد أخذت الحكومة بوجهة نظر المجلس في معظم التوصيات والدراسات التي قدمها، والمتعلقة بالقوانين المحالة إليه، إلا أن طبيعة المهام المسندة لهذا المجلس، وطبيعة تكوين، وأسلوب ممارسته لاختصاصاته وصلاحياته تؤكد على أنه لا مجال لإجراء أية مقارنة بينه وبين المجلس النيابي.

تشكّل المجلس الوطني الاستشاري ثلاث مرات، بمعدل سنتين لكل مرة بين (١٩٧٨ – ١٩٨٤)، ففي ٢٠ نيسان ١٩٧٨ تم تشكيل أول مجلس استشاري في المملكة برئاسة أحمد اللوزي وعضوية ستين عضواً، وفي ٢٠

نيسان ١٩٨٠، تم تشكيل المجلس الثاني برئاسة أحمد الطراونة وعضوية ستين عضواً أيضاً، أما المجلس الاستشاري الثالث فقد تشكل في ٢٠ نيسان ١٩٨٢، برئاسة سليمان عرار، وزاد عدد أعضاء هذا المجلس، فأصبح ٧٥ عضواً بدلاً من ستين، وقد استمر عمل المجلس الوطني الاستشاري حتى صدرت الإرادة الملكية بحله اعتباراً من ٧ كانون الثاني ١٩٨٤. لكن من الواضح أن المجالس التشريعية لم تكن ذات غطاء دستوري، وجاءت نتيجة قانون مؤقت، وفي ظل ظروف غير طبيعية، وبغض النظر عن مدى كفاءة الأعضاء إلا أنهم كانوا غير منتخبين.

استئناف الحياة النيابية

المجلس النيابي العاشر ١٩٨٤ – ١٩٨٨

جاء تجميد الحياة النيابية لحوالي عشر سنوات (١٩٧٤ – ١٩٨٤)؛ نتيجة لظروف الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية منذ حزيران ١٩٦٧، إضافة للظروف السياسية التي واكبت القرار الذي اتخذه مؤتمر القمة العربي في الرباط عام ١٩٧٤، حيث تعطلت الحياة النيابية في البلاد لسنين طويلة، وتوصلت الحكومة إلى قناعة بأن الجوانب الدستورية، والتشريعية يجب أن تواكب التطورات والمستجدات على الساحة الأردنية، وأن التطورات السياسية تقتضي عودة الحياة النيابية إلى البلاد، طالما أن نظام الحكم في الدولة نيابي، فاتخذ مجلس الوزراء قراراً جاء فيه: إنه نظراً للظروف الطارئة الحالية، واستناداً إلى أحكام الفقرة الخامسة من المادة (٧٣) من الدستور، فإن مجلس الوزراء يقرر دعوة مجلس النواب السابق للانعقاد في دورة استثنائية اعتباراً من يوم الاثنين القادم (٩ كانون الثاني ١٩٨٤) للنظر في تعديل المادة ٧٣ من الدستور، ثم صدرت الإرادة الملكية بدعوة مجلس الأمة إلى الاجتماع في دورة استثنائية في الموعد المحدد، من أجل النظر في تعديل المادة (٧٣) من

الدستور، واجتمع المجلس في التاريخ المذكور وجرى تعديل هذه المادة، بحيث ألغيت الفقرة الخامسة منها واستعيض عنها بما يلي:

"إذا استمرت الظروف القاهرة المنصوص عليها في الفقرة الرابعة من هذه المادة، فللملك بناءً على قرار مجلس الوزراء إعادة المجلس المنحلّ، ودعوته للانعقاد. ويعتبر هذا المجلس قائماً من جميع الوجوه من تاريخ صدور الإرادة الملكية بإعادته، ويمارس كامل صلاحياته الدستورية، وتنطبق عليه أحكام هذا الدستور بما في ذلك المتعلق منها بمدة المجلس ومراحله، وتعتبر الدورة التي يعقدها في هذه الحالة أول دورة عادية له بغض النظر عن تاريخ وقوعها". وأضيفت الفقرة (٦) الجديدة إلى المادة (٧٣) جاء فيها: "إذا رأى مجلس الوزراء أن إجراء الانتخاب العام في نصف عدد الدوائر الانتخابية على الأقل أمر ممكن بالرغم من استمرار الظروف القاهرة المشار إليها في هذه المادة، فللملك أن يأمر بإجراء الانتخاب في هذه الدوائر، ويتولى الأعضاء الفائزون فيها انتخاب ما لا يزيد على نصف عدد الأعضاء عن الدوائر الانتخابية الأخرى التي يتعذر إجراء الانتخاب فيها، على أن يكون انعقادهم بأكثرية ثلاثة أرباع عددهم، وأن يتم الانتخاب من قبلهم بأكثرية الثلثين على الأقل، ووفقاً للأحكام، والطريقة المنصوص عليها في المادة (٨٨) من الدستور"، ويقوم الأعضاء الفائزون والأعضاء المنتخبون بموجب هذه الفقرة بانتخاب بقية الأعضاء عن تلك الدوائر وفق الأحكام المبينة في هذه الفقرة.

في ١١ كانون الثاني ١٩٨٤، صدرت الإرادة الملكية بإعادة مجلس النواب المنحل ودعوته للانعقاد في دورة عادية اعتباراً من ١٦ كانون الثاني ١٩٨٤، وذلك بعد إقرار التعديل على المادة (٧٣) من الدستور في الدورة الاستثنائية المنعقدة في ٩ كانون الثاني ١٩٨٤، بعد ذلك جرت انتخابات فرعية في الضفة الشرقية في ١١ نيسان ١٩٨٤ لملء ثمانية مقاعد شاغرة، أما المقاعد الشاغرة لدوائر الضفة الغربية فقد تم ملؤها وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في الفقرة (٦) المضافة إلى المادة (٧٣)، فانتخب أعضاء مجلس النواب بعض الشخصيات

عن الضفة الغربية ، فأكمل هذا المجلس الذي سُمي بالمجلس العاشر مدته الدستورية وكان من الضروري إنهاء عمله بعد إعلان فك الارتباط القانوني والإداري بين الضفتين عام ١٩٨٨م.

عودة الحياة النيابية

دفعت مجموعة عوامل وظروف الأمور باتجاه العودة إلى الحياة النيابية، وقد تمثلت في التحولات الديمقراطية التي اجتاحت العالم في هذه اللحظة التاريخية، وسقوط الأنظمة الدكتاتورية والشيوعية وتفكك الاتحاد السوفياتي وسقوط جدار برلين. إضافة إلى أن قرار فك الارتباط بين الضفتين، واشتعال الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام ١٩٨٧م، قد بدلت كثيراً في الأوضاع الإقليمية، كما أن الأزمة الاقتصادية الخانقة التي عاشها الأردن، وتراكم المديونية، وتخفيض سعر صرف الدينار الأردني، وزيادة التضخم، إلى جانب تنامي الوعي السياسي في أوساط المجتمع الأردني شكلت ظروفاً محلية ضاغطة في الدفع نحو التحول الديمقراطي، وقبل هذا أو ذاك لا بد من التنويه بقدرة الملك الراحل الحسين وتمكنه من وضع الأردن دائماً على طريق الأمن والحرية والاستقرار، وبخاصة في الاستجابة الدائمة لأشواق شعبه نحو الحرية والديمقراطية والكرامة.

المجلس النيابي الحادي عشر (١٩٨٩ – ١٩٩٣):

جرت انتخاباته في ١٩٨٩/١١/٨ ، وصدر في عهد هذا المجلس الميثاق الوطني الأردني ١٩٩١ ، وصدر قانون إلغاء قانون الأحكام العرفية ، وصدر قانون الأحزاب السياسية ١٩٩٢ ، وصدر قانون حديث للمطبوعات والنشر ١٩٩٣.

أما فيما يخص الميثاق الوطني فقد دعا الملك الحسين في لقائه مع ممثلي مدينة السلط في الديوان الملكي يوم ١٠ أيار ١٩٨٩م على ميثاق وطني مستمد من مبادئ ثورتنا الكبرى.

وبعد أقل من عام على هذه الدعوة صدرت الإرادة الملكية يوم ٩ نيسان ١٩٩٠م بتشكيل اللجنة الملكية لصياغة الميثاق الوطني برئاسة العين أحمد عبيدات وعضوية ٥٩ عضواً.

لقد عقدت اللجنة الملكية لصياغة الميثاق الوطني ((٣٥)) اجتماعاً على مدار ثمانية أشهر بينما تم تشكيل سبع لجان فرعية عهد إليها وضع تصوراتها حول عدد من المواضيع، عقدت كل لجنة فرعية منها (١٠-١٥) اجتماعاً. وتضمن الميثاق مقدمة تاريخية وثمانية أبواب هي: أهداف الميثاق ودولة القانون والتعددية السياسية والأمن الوطني الأردني والمجال الاقتصادي والمجال الاجتماعي والثقافية والتربية والإعلام والعلوم والعلاقات الأردنية الفلسطينية والعربية والإسلامية والدولية.

وبعد نشر الميثاق الوطني عُقد في عمان يوم ٩ حزيران ١٩٩١م مؤتمر وطني عام ضم أكثر من ألفي شخصية سياسية أردنية يمثلون كافة الاتجاهات السياسية والاجتماعية في الأردن، وقد افتتح الملك حسين المؤتمر بكلمة أكد فيها على أن الميثاق وثيقة فكرية مرجعية للعمل السياسي الأردني. كما أقر هذا المؤتمر بنود الميثاق الوطني الأردني. وقد أقر هذا الميثاق بإجماع الحضور.

المجلس النيابي الثاني عشر (١٩٩٣ – ١٩٩٧):

جرت انتخابات هذا المجلس وفقاً لقانون انتخاب جديد سمي "قانون الصوت الواحد" وفي عهد هذا المجلس جرى توقيع معاهدة السلام (وادي عربة) وصادق المجلس على هذه المعاهدة، وأصدر المجلس قانوناً جديداً للمطبوعات والنشر ١٩٩٧.

المجلس النيابي الثالث عشر (١٩٩٧ – ٢٠٠١):

في عهد هذا المجلس كانت وفاة المغفور له الملك الحسين بن طلال ١٩٩٩، وتولى جلالة الملك عبد الله الثاني سلطاته الدستورية، وقاطعت الحركة الإسلامية انتخابات هذا المجلس احتجاجاً على قانون الصوت الواحد، وأكمل هذا المجلس مدته الدستورية، لكن حكومة علي أبو

الراغب لم تجرِ الانتخابات النيابية في موعدها الدستوري في العام (٢٠٠١) وتأخرت في إجرائها لغاية عام ٢٠٠٣.

المجلس النيابي الرابع عشر (٢٠٠٣):

وهي أول انتخابات نيابية تجري في عهد الملك عبد الله الثاني وجرت الانتخابات وفقاً لقانون الصوت الواحد نفسه، وشاركت في هذه الانتخابات جماعة الأخوان المسلمين ممثلة بحزب جبهة العمل الإسلامي وبعض القوى التي قاطعت الانتخابات السابقة، ومنح قانون الانتخاب الجديد ستة مقاعد للنساء وفقاً لما سمي "الكوتا النسائية" وارتفع عدد أعضاء مجلس النواب إلى ١١٠ نواب، وأصبح بذلك عدد أعضاء مجلس الأعيان ٥٥ عيناً.

السلطات الثلاث

الأمة هي مصدر السلطات كما نص الدستور الأردني لعام ١٩٥٢، وهي ثلاث:

أولاً: السلطة التنفيذية، وتناط بالملك ويتولاها بواسطة وزرائه، والملك هو رأس السلطات جميعاً، وهو مصون من كل تبعية ومسؤولية، ويتولى مهامه لفترة غي محددة، ما دام قادراً على ممارسة أعباء الحكم. وفي حالة مرضه من حقه أن يعين نائباً له أو هيئة نيابة تقوم بأعباء الحكم طيلة فترة مرضه. كما من حق مجلس الأمة أن يقرر تنحية الملك في حالة المرض العقلي. وهذا ما حدث عام ١٩٥٢م عندما أنهى مجلس الأمة ولاية الملك طلال ونادى بابنه الأمير الحسين ملكاً، بناءً على طلب من مجلس الوزراء مشفوعاً بالتقارير الطبية اللازمة. أما صلاحيات الملك فهي واسعة وتشمل:

- التصديق على القوانين والأمر بوضعها وتنفيذها.
- قيادة القوات المسلحة (القائد الأعلى).
- إبرام الاتفاقيات والمعاهدات وعقد الصلح.

- الأمر بإجراء الانتخابات النيابية.
- دعوة مجلس النواب للانعقاد والأمر بحله.
- تعيين الوزراء وإقالتهم وقبول استقالتهم.
- منح الامتيازات واستردادها كالرتب العسكرية والمدنية والأوسمة وألقاب الشرف.

أما واجبات الحكومة فيمكن تلخيصها فيما يأتي:

- إدارة الدولة ومؤسساتها العامة، والإشراف والرقابة على جميع أعمال الدولة وتنفيذ سياستها العامة الداخلية والخارجية.
- اقتراح مشاريع القوانين والأنظمة.
- تعيين وعزل الموظفين وفقاً للقوانين والأنظمة السارية.
- إعداد الميزانية العامة للدولة.
- تحمل المسؤولية عن الملك أمام مجلس الأمة.

ثانياً: السلطة التشريعية، تناط بمجلس الأمة المؤلف من مجلس الأعيان والنواب، من ناحية، وبالملك من ناحية أخرى. أما وظائف السلطة التشريعية (مجلس الأمة) فتتلخص فيما يأتي:

١. التشريع وتمر عملية التشريع بمراحل أربع هي:

- مرحلة الاقتراح وقد يأتي من السلطة التشريعية أو من السلطة التنفيذية.
- مرحلة الإقرار: بعد مناقشته في اللجنة القانونية لمجلس النواب، يقر من المجلس ثم يرسل إلى مجلس الأعيان وبعد إقراره يرفع إلى الملك ليصادق عليه.
- مرحلة التصديق: وللملك حق رد المشروع خلال ستة أشهر مع تبيان الأسباب، وفي حالة عدم رده خلال الفترة المحددة يصبح في حكم المصدق.

- مرحلة الإصدار والنشر: يتم نشره في الجريدة الرسمية ليصبح نافذ المفعول.

٢. الرقابة: والسلطة التشريعية تمارس رقابتها على الحكومة عبر وسائل متعددة منها:

السؤال: فمن حق النائب أو العين توجيه سؤال إلى أي من الوزراء مستوضحاً عن أي شأن عام. لكن من حق الوزير عدم الإجابة إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك.

الاستجواب: وهو شكل من أشكال المحاسبة، عبر تقديم النائب أو العين مذكرة خطية لرئيس مجلسه لينقله بدوره للوزارة المختصة.

التحقيق: فمن حق المجلسين تشكيل لجان تحقيق للنظر في قضية معينة.

إبداء الرغبة: فيحق للنائب أو العين تقديم اقتراح لرئيس مجلسه داعياً الحكومة للقيام بأمر ما توخياً للمصلحة العامة، ليحيله بدوره إلى الحكومة.

الاستماع للعرائض: وهي تأتي من مواطنين يعرضون فيها البحث في قضية ذات طابع عام.

الدور المالي: إن موافقة مجلس الأمة شرط من شروط إصدار تشريعات الضرائب والرسوم، وكذلك منح الحق باستثمار المناجم أو المعادن أو المرافق العامة، والحصول على قروض يترتب عليها تحميل الخزانة شيئاً من النفقات.

ومن واجبات المجلس مناقشة الموازنة العامة للدولة، وتقرير مصيرها، تعديلاً أو إقراراً أو رفضاً. كما يتلقى مجلس الأمة التقارير السنوية لديوان المحاسبة.

ثالثاً: السلطة القضائية: تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وتصدر أحكامها وفق القانون باسم الملك. وتتم عملية تعيين القاضي وعزله

وترقيته من قبل المجلس القضائي مقترناً بإرادة ملكية وفقاً للقانون. وأنواع المحاكم هي:

١. المحاكم النظامية، وتضم:

أ- محاكم الصلح، وتتألف من قاض واحد وهي تنظر في القضايا الجزائية.

ب- محاكم البداية، وتتألف من رئيس وعدد من القضاة وتنظر في جميع الدعاوى الحقوقية والمتعلقة بالأموال غير المنقولة، وهناك درجة ثانية من محاكم البداية تنظر في استئناف الأحكام الصادة عن محاكم الصلح. وتشمل محكمة البداية، ومحكمة الأحداث ومحكمة الجنايات الكبرى، ومحكمة الاستئناف ومحكمة التمييز، وهناك محكمة العدل العليا.

٢. المحاكم الدينية، وتتألف من:

- المحاكم الشرعية: وتختص في مسائل الأحوال الشخصية والأوقاف للمسلمين.
- مجالس الطوائف الدينية: وتختص بالنظر في مسائل الأحوال الشخصية والأوقاف للطوائف غير المسلمة.
- المحاكم الخاصة: مثل محكمة استئناف ضريبة الدخل، ومحكمة الجمارك، ومحكمة أسلاك الدولة، ومحكمة أمن الدولة.

تطور الحياة الحزبية في الأردن

عرّف قانون الأحزاب الأردني لعام ١٩٩٢م الحزب بأنه: "تنظيم سياسي يتألف من جماعة من الأردنيين وفقاً للدستور وأحكام القانون بقصد المشاركة في الحياة السياسية وتحقيق أهداف محددة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويعمل بوسائل مشروعة وسلمية".

ولقد عرف الأردن منذ تأسيس الإمارة ظهور عدد من الأحزاب ويمكننا دراسة الحياة الحزبية في الأردن من الوجهة التاريخية وفقاً لهذا التقسيم:

أولاً: مرحلة الإمارة ١٩٢١-١٩٤٦م (فترة الانتداب البريطاني):

عرف الأردن عدداً من الأحزاب، من أبرزها: حزب الاستقلال (تأسس في دمشق ١٩١٩م) وحزب العهد العربي (١٩٢١م)، وجمعية الشرق العربي (١٩٢٣م في إربد)، وحزب الشعب الأردني (١٩٢٧م)، وحزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني (نيسان ١٩٢٩م) والحزب الحر المعتدل (١٩٣٠م)، وحزب العمال الأردني (١٩٣٢م)، وعصبة الشباب الأردني المثقف (١٩٣٣م)، وحزب التضامن العربي (١٩٣٣م)، وحزب اللجنة التنفيذية لمؤتمر الشعب الأردني (١٩٣٣م)، الحزب الوطني الأردني (١٩٣٦م)، حزب الإخاء الأردني (١٩٣٧م)، جماعة الشباب الأحرار الأردنيين. وقد اتسمت هذه التجارب الحزبية المبكرة، بكونها قصيرة العمر لم تعمر هذه الأحزاب طويلاً، ويغلب عليها الطابع النخبوي العشائري أو الثقافي، وتقوم على الالتفاف حول شخص ما، وارتهنت للخلافات الشخصية. ولم تمتلك أغلب الأحزاب تلك الرؤية السياسية الشاملة.

ثانياً: مرحلة الاستقلال ١٩٤٦-١٩٥٧م.

شهدت هذه المرحلة نمواً ملحوظاً لفكرة الأحزاب الأيديولوجية ذات التوجهات اليسارية (الشيوعية) أو القومية أو الإسلامية، وقد تأثر الأردن بالتحولات الدولية والإقليمية على الصعد السياسية والفكرية والثقافية والاجتماعية الجارية من حوله، وظهرت أحزاب تعبر عن استجابات للخدمات الجديدة التي باتت تواجه المنطقة سواء منها التحدي الصهيوني، وتفاعلات القضية الفلسطينية، أو قيام وحدة الضفتين، أو صدور دستور ١٩٥٢م المتقدم في إباحته تأسيس الأحزاب السياسية.

ومن أبرز الأحزاب السياسية التي عرفها الأردن في هذه المرحلة:

حركة القوميين العرب (فرع الأردن)١٩٥٢م، وحزب البعث العربي الاشتراكي (فرع الأردن)١٩٥٠م، الحزب الوطني الاشتراكي الأردني (عمان ١٩٥٤م)، والحزب العربي الدستوري عمان (١٩٥٧م)، وحزب الاتحاد الوطني (١٩٥٢م)، وحزب الأمة (١٩٥٢م)، وجماعة الأخوان المسلمين (فرع الأردن ١٩٤٦م)، وحزب التحرير الإسلامي (القدس) ١٩٥٢م، والحزب الشيوعي الأردني (١٩٥١م)، وقد انشق عن الحزب الشيوعي الفلسطيني.

من الواضح أن العمل الحزبي في هذه المرحلة كان في أغلبه نابع من خارج الحدود الأردنية، وأن الأحزاب شكلت امتداد لأحزاب أممية أو قومية وافدة من خارج الحدود، وذات ارتباطات تنظيمية وفكرية ومالية خارجية، مما يعني أنها كانت ذات أجندات خارجية، تقدمها في أحيان كثيرة على الأجندة الوطنية الأردنية، هذا الواقع التنظيمي للأحزاب ترافق من المد الثوري والانقلابي اليساري والقومي، وارتفاع الشعارات الأيديولوجية الفارغة، التي تدغدغ العواطف، قاد الأحزاب العاملة في الأردن إلى لحظة الصدام مع الخيارات الوطنية الأردنية، ومع السيادة الأردنية، ومع المصالح الوطنية الأردني العليا، فكانت لحظة الصدام عام ١٩٥٧م، فجاء قرار حل جميع الأحزاب السياسية في الأردن باستثناء جماعة الأخوان المسلمين نظراً لكونها غير مرخصة كحزب سياسي بل كهيئة إسلامية عامة، ولكونها لم تتورط في مناقضة النظام الأردني، كما لم تكن متورطة في التحالفات المشبوهة للقوى اليسارية والقومية المرتبطة بالاتحاد السوفياتي والأنظمة الإنقلابية العربية.

ثالثاً: مرحلة التحول الديمقراطي منذ عام ١٩٨٩م.

بعد عودة الحياة النيابية ١٩٨٩م، وصدور الميثاق الوطني ١٩٩١م، والتزام القوى السياسية الأردنية جميعها بجملة ثوابت ومحددات تحكم رؤيتها وبرامجها وعمالها وخطابها، جاءت العودة إلى الحياة الحزبية العلنية والرسمية، فصدر قانون الأحزاب السياسية لعام ١٩٩٢م، (انظر الملاحق) وانتعشت الحياة

الحزبية مجدداً، ودخلت في مرحلة العمل العلني الرسمي، وتوزعت الأحزاب بحسب توجهاتها الفكرية على النحو الآتي:

١. الأحزاب الإسلامية، وأبرزها: حزب جبهة العمل الإسلامي المنبثق عن جماعة الاخوان المسلمين، وحزب الوسط الإسلامي.

٢. الأحزاب القومية، وأبرزها: حزب البعث العربي الاشتراكي (العراق)، وحزب البعث العربي التقدمي (سوريا)، وحزب جبهة العمل القومي.

٣. الأحزاب اليسارية، وأبرزها: الحزب الشيوعي الأردني، وحزب الشعب الديمقراطي الأردني، وحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني، وحزب الشغيلة، والحزب الديمقراطي الوحدوي الأردني.

٤. الأحزاب الليبرالية، أو المسماة الوطنية، وأبرزها، الحزب الوطني الدستوري، وحزب الأرض العربية، وحزب الجبهة الأردنية الدستورية وغيرها.

ولا شك أن العمل الحزبي في الأردن مازال يعاني كثيراً من المشكلات، وهي تعاني عزوفاً شديداً من قبل المواطنين عن الانخراط فيها، لأسباب كثيرة، كما أن هذه الأحزاب في كثير من الحالات تفتقد الرؤية السياسية المتكاملة والمقنعة، كما افتقادها للبرامج العملية القابلة للتطبيق، إضافة إلى تنامي مؤسسات المجتمع المدني المنافسة للأحزاب في استقطاب المهتمين بالشأن العام، ومن هنا تأتي الدعوات الرسمية والشعبية لتنمية الحياة السياسية في الأردن، وبخاصة تنمية العمل الحزبي.

الفصل السادس

فلسطين تحت الانتداب البريطاني ١٩١٨ – ١٩٤٨

الإدارة العسكرية البريطانية:

زحفت القوات البريطانية من مصر إلى فلسطين، واستطاعت احتلالها ودخول القدس بقيادة الجنرال اللنبي (Allenby) في الحادي عشر من كانون الأول ١٩١٧ ، أي بعد أقل من ستة أسابيع من إعلان وعد بلفور، وكان العرب ينظرون لهذه القوات كجيوش صديقة أو حليفة نظراً لتحالف العرب مع الإنجليز في الحرب العالمية الأولى.

وشكّل الإنجليز إدارة عسكرية في فلسطين التي أطلقوا عليها اسم "المنطقة الجنوبية من بلاد العدو المحتلة" وحضرت بعثة صهيونية إلى فلسطين برئاسة د. حاييم وايزمن، وبعد أن تجولت في البلاد، أسست هيئة خماسية للإشراف على إنشاء الوطن القومي اليهودي على أسس عصرية، وفي هذه الزيارة وضع وايزمن حجر الأساس للجامعة العبرية في القدس، والتي افتتحت عام ١٩٢٥.

وانعقد المؤتمر العربي الفلسطيني الأول (من ١/٢٧ إلى ١٩١٩/٢/١٠) في القدس ونادى بضرورة عرض المطالب الفلسطينية على مؤتمر الصلح في باريس، وهي تتمثل في اعتبار فلسطين جزءاً من سورية الطبيعية العربية المستقلة، ورفض الانفصال عن حكومة سوريا العربية المستقلة (حكومة فيصل) في دمشق، وقد شارك وفد صهيوني في مؤتمر الصلح بباريس ١٩١٩ وقدم مذكرة يطالب فيها بإنشاء دولة يهودية في فلسطين وشرق الأردن وجنوب لبنان.

وحدثت صدامات بين العرب واليهود خلال مسيرات موسم النبي موسى في

نيسان ١٩٢٠، واستمرت الأحداث لستة أيام، سقط خلالها عدد من القتلى والجرحى من الجانبين، كما جرح عدد من الجنود الإنكليز، وبعد أيام من هذه الأحداث صدرت قرارات مؤتمر سان ريمو يوم ١٩٢٠/٤/٢٥ لتقرر وضع سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، والعراق والأردن وفلسطين تحت الانتداب البريطاني، على أن تلتزم بريطانيا بتنفيذ وعد بلفور، وهنا اجتاحت البلاد موجة من الاحتجاجات، ووقعت عدة اشتباكات بين العرب والحرس البريطاني على طول الحدود مع الأردن وسوريا، وهنا كانت حادثة استشهاد الشيخ كايد المفلح العبيدات، عندما قاد مجموعة من أبناء شمال الأردن لمهاجمة المستعمرات اليهودية في منطقة سمخ، وهنا رفضت السلطات البريطانية السماح بعقد المؤتمر الفلسطيني الثاني لأسباب تتعلق بالأمن.

الإدارة المدنية البريطانية:

تجاهلت الحكومة البريطانية تقرير لجنة التحقيق العسكرية حول أسباب الانتفاضة العربية إبان احتفالات موسم النبي موسى، وبادرت سنة ١٩٢٠ إلى إعلان إنهاء الإدارة العسكرية، وقيام إدارة مدنية محلها، وتعيين الوزير اليهودي البريطاني السير هربرت صموئيل أول مندوب سام لها على فلسطين. كان صموئيل أحد أقطاب الصهيونية في بريطانيا، وصاحب المذكرة الشهيرة (مستقبل فلسطين – مشروع دولة تضم ٣ – ٤ ملايين يهودي) التي طالبت سنة ١٩١٥ بالعمل لوضع فلسطين تحت السيطرة البريطانية وبناء دولة يهودية فيها. وكان تعيينه في هذا المنصب بمثابة تأكيد عملي لالتزام الحكومة البريطانية بالصهيونية، وعزمها على تنفيذ تصريح بلفور، ظل صموئيل مندوباً سامياً على فلسطين خمسة أعوام، وشرع منذ وصوله في وضع البلاد في "حالة سياسية واقتصادية وإدارية" تؤدي إلى قيام الوطن القومي اليهودي، ومما يجب تذكره أن صموئيل بدأ عمله هذا قبل عامين من موافقة عصبة الأمم على صك الانتداب البريطاني على فلسطين (١٩٢٢).

وكان أول ما صنع هربرت صموئيل تعيين أحد غلاة الصهيونيين، واسمه نورمان بنتويتش، نائباً عاماً يتولى وضع القوانين والأنظمة التي تسيّر البلاد، كما عين يهوديين في منصبي المدير العام للهجرة والسفر، والتجارة، ثم أضاف إليهما ثالثاً هو مدير المساحة. وحرص على أن يكون كبار المسؤولين في الحكومة المركزية والإدارات المحلية أدوات لتنفيذ السياسة الصهيونية. وأعلن اللغة العبرية لغة رسمية إلى جانب العربية والإنجليزية. وقد ترك للجنة التنفيذية الصهيونية — الوكالة اليهودية أن تستقل بإدارة معارف اليهود ومدارسهم، على حين جُعلت إدارة المعارف العربية بيد الإنجليز، وكتب على النقود والطوابع بالعبرية "أرض إسرائيل" بجانب كلمة فلسطين بالعربية والإنجليزية، وبدأت عمليات انتقال الأراضي إلى أيدي اليهود، وخصوصاً أراضي الدولة.

فأقطعت حكومة الانتداب اليهود مساحات شاسعة من أراضي الدولة، وأقفلت المصرف الزراعي الذي كان في العهد العثماني يقرض المزارعين العرب ما يحتاجون إليه في الزراعة، وحجزت أراضي الفلاحين ومواشيهم في سبيل تسديد القروض، كما أنها أخذت ترهق المواطنين بزيادة الضرائب حتى يضطرون إلى بيع أراضيهم لدفعها، أو لتأمين معيشتهم.

وفتحت أبواب الهجرة اليهودية على مصراعيها، ومنحت سنة ١٩٢١ امتياز توليد الكهرباء لمدة سبعين عاماً لليهودي الروسي روتنبرغ، ويشمل ذلك الاستفادة من نهر الأردن وحوضه وروافده، ونهر اليرموك وتوابعه، ومياه بحيرة طبرية، واستثمار نهر العوجة. ويقضي الامتياز بألا يسمح لغيره بتنوير أي بلد في فلسطين، أو باستعمال محركات كهربائية للمعامل والمصانع والمؤسسات إلا بإذن منه. ورفضت عروض شركات عربية لتنوير المدن العربية أو اقتناء محركات كهربائية خاصة للمعامل أو البيوت، وراحت الحكومة المنتدبة تسن القوانين لحماية الصناعات اليهودية وإعفاء ما تستورده من مواد وآلات من الرسوم

الجمركية، كما خفضت الرسوم عما تستورده البلاد من بضائع ينتجها العرب محلياً، وذلك لضرب الصناعة العربية.

واسترسلت السلطة في سياستها التهويدية، فسهّلت لليهود شراء أكثر من مئتي ألف دونم في مرج ابن عامر، إلى جانب الاستيلاء على مساحة أخرى في وادي الحوارث، وفتحت أبواب الهجرة لليهود مع تجنيس ممن يشاء منهم بالجنسية الفلسطينية، بالإضافة إلى تسهيل امتلاكهم مساحات كبيرة من أراضي الدولة.

ومما يجدر ذكره، ولو أن فيه استباقاً للأحداث، أن حكومة الانتداب منحت امتياز استخراج أملاح البحر الميت ومعادنه (١٩٣٠)، لمدة ٧٥ عاماً، لليهوديين الوكيلين عن شركة البوتاس الفلسطينية المؤلفة في لندن. ويقضي الامتياز بتوفير أراضٍ واسعة للشركة على حدود البحر الميت، فأجرتها الحكومة آلاف الدونمات من أملاك الدولة، فبهذا الامتياز وامتياز روتنبرغ تكون السلطات قد سلمت اليهود القوة الكهربائية وموارد الصناعة الكيماوية في البلد.

المؤسسات الصهيونية:

من جهة ثانية، فُسح للمؤسسات الصهيونية التي كانت قد شكّلتها المنظمة الصهيونية العالمية، المجال للعمل بحرية كاملة في فلسطين، كما تشكلت مؤسسات جديدة. وكان من أهم المؤسسات الجديدة:

- الصندوق التأسيسي لفلسطين (كيرين هايسود): تأسس في لندن سنة ١٩٢٠، وأصبح بمثابة الذراع المالية للمنظمة الصهيونية العالمية. توجّه إلى جمع التبرعات من اليهود في جميع أنحاء العالم لتمويل الهجرة اليهودية وعمليات الاستيطان الصهيوني في فلسطين.
- الاتحاد العام للعمال في إسرائيل (هستدروت): تأسس في فلسطين سنة ١٩٢٠ على يد جماعات من يهود أوروبا الشرقية الذين نادوا بحصر العمل

في المستعمرات والمصانع بالعمال اليهود وحدهم، واستبعاد اليد العاملة العربية. وقد نما هذا الاتحاد نمواً كبيراً إبان الانتداب، وبعد قيام إسرائيل بحيث أصبح يضمّ جميع النقابات المهنية اليهودية.

- المجلس القومي (فاعد لئومي): تأسس سنة ١٩٢٠ لرعاية شؤون اليهود في فلسطين. وقد أصبح الممثل الرسمي ليهود فلسطين، ومرجع الإدارة السياسية بالنسبة إليهم في البلاد.

كذلك كانت الجمعية الصهيونية تتولى إدارة شؤون اليهود، وكان لها حق النصح والإرشاد فيما يتعلق بإنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين. وكان يتوجب على حكومة الانتداب الأخذ برأيها. وصارت حكومة الانتداب، بقوانينها وأنظمتها وضرائبها وقواها الأمنية، أداة لتسهيل الأهداف الصهيونية.

تبلور الحركة الوطنية الفلسطينية

كان تقويض الحكومة العربية بقيادة الملك فيصل في سورية، باحتلال فرنسا دمشق في ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٢٠، صدمة للحركة الوطنية الفلسطينية. على أن هذه الحركة ما لبثت أن نشطت بانعقاد المؤتمر الفلسطيني الثالث في حيفا أواخر سنة ١٩٢١، وقد أكد هذا المؤتمر المطالب الوطنية، ولا سيما إقامة حكومة وطنية مستقلة، وانتخب لجنة تنفيذية للإشراف على سير الحركة الوطنية.

وجاء ونستون تشرشل، وزير المستعمرات، إلى فلسطين في آذار سنة ١٩٢١، فلما نزل وبرفقته هربرت صموئيل في محطة غزة، قامت تظاهرات نودي فيها بهتافات عدائية، كما سارت تظاهرات في سائر أنحاء فلسطين احتجاجاً على هذه الزيارة وقدمت إلى تشرشل مذكرة بالمطالب الوطنية.

انتفاضة يافا ونتائجها:

أدت النقمة من سياسة بريطانيا واستمرار تدفق الهجرة الصهيونية واستفزاز المشاعر العربية، إلى نشوب ثورة في ١ أيار (مايو) ١٩٢١، هجم فيها الثائرون على مركز الهجرة الصهيوني في يافا، وعلى بعض المستعمرات اليهودية. واستمرت المعارك خمسة عشر يوماً أسفرت عن مقتل ٥٠ يهودياً وجرح ١٥٠ يهودياً، واستشهاد ٥٠ عربياً وجرح ٧٥ عربياً. وقد وقع معظم الضحايا والجرحى العرب على أيدي القوات العسكرية والبوليس البريطاني. وفرضت السلطة على العرب غرامات باهظة، وأصدرت المحاكم أحكامها الصارمة عليهم، ورافق ثورة يافا تظاهرات واضطرابات في سائر مدن فلسطين.

في إثر أحداث يافا اتجهت الحركة الوطنية نحو الاتصال بالحكومة البريطانية المركزية نفسها، وبالأوساط السياسية في لندن. فانعقد المؤتمر الفلسطيني الرابع في حزيران (يونيو) ١٩٢١ في القدس، وأكد المطلب الوطنية والإصرار على مقاومة الصهيونية، وأعلن تمسكه بالوحدة السورية، وانتخب وفداً للسفر إلى بريطانيا للمطالبة بالحقوق الوطنية. وقد توجه الوفد إلى روما، حيث استقبله البابا وأعرب عن عطفه على القضية الفلسطينية، ثم انتقل إلى لندن، فاتصل بالأوساط البريطانية.

وجرت مفاوضات ومكاتبات بين الوفد الفلسطيني ووزير المستعمرات، ونستون تشرشل. وقد أطلعت الحكومة البريطانية الوفد على مشروع دستور لفلسطين، فبادر الوفد إلى تفنيده، طالباً أن يضمن حقوق الشعب السياسية والاقتصادية، وأن ينص على إقامة حكومة وطنية مستقلة. فلم يوافق تشرشل على ذلك لأنه يحول دون تنفيذ وعد بلفور.

وفي أثناء وجود الوفد في لندن، أوفد ثلاثة من أعضائه إلى جنيف للاشتراك في المؤتمر السوري الفلسطيني، الذي دعا إليه حزب الاتحاد السوري، ولعرض القضية أمام أوساط عصبة الأمم. وقد قدم المؤتمر بياناً إلى رئيس عصبة الأمم يطالب فيه باستقلال سورية ولبنان وفلسطين، وبإلغاء وعد بلفور.

الكتاب الأبيض ١٩٢٢:

وفي ٢٢ حزيران (يونيو) ١٩٢٢، أصدر وزير المستعمرات البريطاني، ونستون تشرشل، بياناً بسياسة الحكومة البريطانية تجاه فلسطين عرف باسم الكتاب الأبيض، واعتبره البعض محاولة لإظهار السياسة البريطانية بمظهر الاعتدال، ويمكن تلخيص أهمّ نقاطه بما يلي:

١- أكد أن تصريح بلفور لا يعني تحويل فلسطين بأكملها إلى وطن قومي لليهود، وإنما يعني "إن وطناً كهذا سيؤسس في فلسطين"، ولكنه كرّر في المقابل التزام بريطانيا بتصريح بلفور، مؤكداً "أن التصريح الذي، صدق عليه في مؤتمر سان ريمو للدول الكبرى المتحالفة ثم في معاهدة سيفر، هو غير قابل للتعديل".

٢- أكد أن الوطن القومي اليهودي لا يعني "دولة يهودية" كما أنه لا ينشأ فوراً، وإنما بالتدريج ومرور الزمن، ولكنه أوضح، في المقابل، أن وجود الشعب اليهودي في فلسطين "هو حق وليس منّة"، وأن إنشاء الوطن القومي اليهودي "يستند إلى صلة تاريخية قديمة".

٣- أكد ضرورة استمرار الهجرة اليهودية، لكنه حدّدها بقدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب المهاجرين، "ومن الضروري ألا يصبح المهاجرون عالة على أهالي فلسطين".

٤- قال إن الجمعية الصهيونية لا تملك أي قسط من الإدارة العامة للبلاد، وهي غير مخولة صلاحية تولي هذه المهمة.

٥- نصّ على تشكيل مجلس تشريعي، كخطوة على طريق الحكم الذاتي، ولكنه قيّده بشروط تعطّل دور الأكثرية العربية الساحقة.

٦- أكد استثناء فلسطين من تعهد الاستقلال الذي التزمت به بريطانيا في مراسلات حسين – مكماهون.

وهكذا تجاهل كتاب تشرشل الأبيض مطالب عرب فلسطين بإلغاء سياسة الوطن القومي اليهودي ووقف الهجرة وإقامة حكم وطني مستقل. وتبين أن القصد من ربط الهجرة اليهودية بطاقة الاستيعاب الاقتصادي للبلاد، من دون الاعتبارات السياسية الوطنية، هو تسهيل استمرار تدفق المهاجرين اليهود على فلسطين.

صك الانتداب:

ما إن صدر قرار مؤتمر سان ريمو لدول الحلفاء (١٩٢٠/٤/٢٥) بالموافقة على تصريح بلفور وانتداب بريطانيا على فلسطين، حتى سارعت الدبلوماسيتان البريطانية والصهيونية إلى العمل في عصبة الأمم للحصول على صك للانتداب البريطاني، يكون بمثابة تصديق دولي رسمي لذلك القرار، ويتضمن الخطوات الكفيلة بتنفيذ تصريح بلفور، أي: بناء الوطن القومي اليهودي بإشراف الانتداب البريطاني.

وقد وضعت مسودات صك الانتداب، كتصريح بلفور، بالتشاور السري بين الحكومة البريطانية والمنظمة الصهيونية العالمية، وبمعزل تام عن عرب فلسطين. وقدمته الحكومة البريطانية إلى عصبة الأمم. وفي ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٢٢، صادق عليه مجلس عصبة الأمم، وكان من أسباب التأخير في إقرار صك الانتداب أيضاً، محاولة تسوية المسائل السياسية العالقة في نطاق المصالح الاستعمارية المتنافسة لدول الحلفاء: فسويت مشكلة الحدود السورية الجنوبية بين بريطانيا وفرنسا، وتقرّر فصل شرقي الأردن في إمارة عربية تحت الانتداب البريطاني لا تشملها مواد صك الانتداب المتعلقة بإنشاء الوطن القومي اليهودي.

كان صك الانتداب وثيقة سياسية بالغة الخطورة، والمستند الذي برّرت به بريطانيا سياستها الصهيونية، على أساس أنه تعهد دولي ملزم فوضت عصبة الأمم إليها أمر تنفيذه، وقد تضمن هذا الصك مخططاً مدروساً لإقامة الوطن

القومي اليهودي الذي نصّ عليه تصريح بلفور، كما أنه احتوى ازدواجية تصريح بلفور، وتناقضاته نفسها:

١- فقد كان صك الانتداب تجاهلاً صريحاً لواقع فلسطين التاريخي والقومي، عندما أكد "الصلة التاريخية التي تربط الشعب اليهودي بفلسطين".

٢- وكان صك الانتداب تجاهلاً صريحاً للأكثرية العربية الساحقة التي لم يأتِ على ذكر وضعها وحقوقها، إلا بشكل منقوص جداً وعرضي، هذا بينما كان عددها في فلسطين وقت صدور الصك يفوق ٩٠٪ من مجموع السكان، واليهود دون ١٠٪ ولا تكاد ترتفع أملاكهم إلى ٢٪ من الأراضي.

٣- كان الصك خرقاً لمراسلات الحسين – مكماهون التي تعهدت بريطانيا بموجبها باستقلال البلاد العربية بعد الحرب، على الرغم من الادعاء البريطاني بأن فلسطين قد استثنيت من تلك الاتفاقية، وطعناً لكل التعهدات المتعددة الأخرى التي قطعتها بريطانيا والحلفاء للعرب في أثناء الحرب العالمية الأولى.

٤- كذلك، كان الصك مخالف لميثاق عصبة الأمم (بحسب ما جاء في المادة ٢٢) الذي جعل لرغبة السكان الأصليين المقام الأول في اختيار الدولة المنتدبة. فالعرب، وهم السكان الأصليون والأغلبية الساحقة، لم يختاروا بريطانيا، بل إن المنظمة الصهيونية العالمية هي التي اختارتها.

أما من وجهة نظر الحركة الصهيونية، فقد كان صك الانتداب تنفيذاً لمطلبها المرحلي الأساسي آنذاك، وهو: المصادقة الدولية على تصريح بلفور، وإنشاء الوطن القومي اليهودي بإشراف بريطانيا وحمايتها. ذلك بأن تصريح بلفور كان عطفاً أو وعداً بريطانياً، أما صك الانتداب فقد اعتبر وثيقة دولية ملزمة.

بادرت الحكومة البريطانية، تنفيذاً لسياسة الكتاب الأبيض، إلى إصدار دستور فلسطين (٧ آب/ أغسطس ١٩٢٢)، وهو يقضي بقيام مجلس تشريعي برئاسة المندوب السامي وبتأليفه من ١١ موظفاً بالتعيين، وهؤلاء من الإنجليز، ومن ١٢ عضواً بالانتخاب، ٨ منهم من المسلمين و ٢ من المسيحيين و ٢ من اليهود. ومعنى هذا أن الأعضاء الإنجليز واليهود يؤلفون الأكثرية في المجلس. ويحظر على المجلس أن ينظر في أية نقطة تخالف سياسة الحكومة في إنشاء الوطن القومي اليهودي، كما أن قوانينه لا تنفذ إلا إذا وافق عليها المندوب السامي الذي له الحق في أن يعطل المجلس في أي وقت يشاء. وقد كان الوفد الفلسطيني إلى لندن قد اطلع على هذا المشروع، فبيّن بطلانه ورفضه.

عاد الوفد الفلسطيني إلى فلسطين حانقاً، وأدلى ببياناته أمام المؤتمر الفلسطيني الخامس المنعقد في نابلس في ٢٢ آب (أغسطس) ١٩٢٢. فقرر المؤتمر رفض الدستور المقترح، ومقاطعة انتخابات المجلس التشريعي.

وعلى الرغم من ترغيب السلطة وترهيبها، فقد أجمع العرب على مقاطعة الانتخابات للمجلس التشريعي في الموعد المضروب لها (شباط / فبراير ١٩٢٣)، واضطرت السلطة إلى أن تعلن إخفاق الانتخابات، وأن تعطل من الدستور المقترح المواد التي تنص على وجود المجلس التشريعي، وعينت بدل ذلك مجلساً استشارياً ما لبث الأعضاء العرب فيه أن استقالوا منه.

ولما أعلن المندوب السامي أن الحكومة مستعدة للاعتراف بوكالة عربية كالوكالة اليهودية بموجب صك الانتداب، على ألا تكون هيئة تشريعية بل محض استشارية، مع تأكيد التزام الحكومة بتصريح بلفور وبصك الانتداب، أجمع العرب على رفض المشروع.

وقد وقعت في آذار (مارس) ١٩٢٤، في يافا، اضطرابات خلال احتفال اليهود بعيد المساخر (بوريم) احتجاجاً على الأسلوب الذي استفز العرب، فنشب قتال أسفر عن سقوط عدد من القتلى والجرحى.

وعندما زار بلفور فلسطين في آذار (مارس) ١٩٢٥ لافتتاح الجامعة العبرية التي أقيمت على جبل الزيتون، على أرض عربية انتزعتها السلطات من العرب بالقوة بموجب قانون نزع الملكية، أضربت البلاد وأمطرت بلفور بوابل من برقيات الاستنكار وقاطعته، وأغلقت أبواب المسجد الأقصى في وجهه. وقد غادر بلفور فلسطين إلى دمشق تلبية لدعوة من المفوض السامي الفرنسي في سورية، ولم يكد يصل بالسكة الحديدية إلى دمشق حتى استقبل بتظاهرات عارمة، وجرى بين المتظاهرين وقوات الأمن اشتباك كاد يفتك به، مما حمل السلطة الفرنسية على تهريبه إلى بيروت، حيث ذهب تواً إلى الميناء ليركب الباخرة عائداً إلى بريطانيا.

ثورة البراق

أسبابها:

إن حائط المبكى جزء من الحائط الغربي للحرم الشريف، وفي داخله من جهة ساحة الحرم غرفة يعتقد أنها المكان الذي ربط فيه البراق (مطية النبي – صلى الله عليه وسلم) ليلة الإسراء، فعرف الحائط باسم البراق. وفي اعتقاد اليهود أن حائط المبكى جزء من الحائط الخارجي الغربي لهيكلهم القديم، فاعتادوا زيارته وإقامة الصلاة إمامة بإذن المسلمين الذين يعتبرون الحائط وجواره جزءاً من الحرم الشريف، وهو بذلك تابع للأوقاف الإسلامية.

إن المادة ١٢ من صك الانتداب قضت ببقاء الحالة الراهنة في الأماكن المقدسة على ما هي عليه. لكن اليهود اعتدوا على ذلك بأن جلبوا مساء ٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٨ (يوم عيد الكفارة عندهم) أدوات جديدة إلى المبكى، وأقاموا ستاراً يفصل بين الرجال والنساء ونفخوا في الأبواق، فأثار هذا العمل المسلمين، واعتقدوا أنه مقدمة لاستملاك اليهود للمسجد الأقصى، على زعم أنه مكان

الهيكل، فألفوا جمعية حراس المسجد الأقصى، وآلوا على أنفسهم الدفاع عن البراق والأقصى.

وقائعها:

وعمّ الهياج البلاد، فأصدرت السلطات، تهدئة للمشاعر، أمراً لليهود بنزع الستار، فأبوا واعتدوا على البوليس. وسارت حشودهم في ١٥ آب (أغسطس) ١٩٢٩ (يوم عيد الصيام) بتظاهرة صاخبة نحو الحائط، حيث رفعوا العلم الصهيوني وهتفوا: "الحائط حائطنا". وفي اليوم التالي، وكان يوم المولد النبوي، خرج المسلمون من صلاة الجمعة في الحرم بتظاهرة عنيفة نحو البراق، فعمّ الهياج ووقعت اشتباكات فردية، إلى أن كان يوم الجمعة التالي (في ٢٣ آب/ أغسطس) فغادرت الجموع الهائجة ساحة الحرم، وقامت بهجمات في أماكن مختلفة من المدينة امتدت إلى ضواحيها. وما أسرع ما عمّ التوتر فلسطين كلها، وقامت التظاهرات، وأسفر الهجوم العربي على اليهود في الخليل عن مقتل أكثر من ٦٠ يهودياً عدا الجرحى، كما سقط عدة جرحى في نابلس وبيسان وحيفا ويافا وعكا. وهاجم العرب المستعمرات اليهودية وحدث هجوم في صفد أسفر عن وقوع نحو ٥٠ يهودياً بين قتيل وجريح. وكانت القوات البريطانية تساعد اليهود على العرب. واستقدمت السلطات قوات بريطانية من مصر على استعجال لحماية اليهود وقتال العرب. وقد قدرت السلطات الرسمية إصابات اليهود بنحو ١٣٥ قتيلاً و ٣٤٠ جريحاً، بينما قدرت عدد القتلى من العرب بـ ١١٦ قتيلاً و ٢٤٠ جريحاً. واعترفت هذه السلطات بأن معظم إصابات العرب كانت على أيدي القوات العسكرية والبوليس.

نتائجها:

قرر العرب مقاطعة اليهود اقتصادياً، ولكن السلطات زجت في السجون بكل من حرّض على المقاطعة أو أشرف على تنفيذها، متجاهلة أن اليهود هم الذين بدأوا المقاطعة.

وأصدرت المحاكم البريطانية في فلسطين حكماً بالإعدام على ٢٠ عربياً، ثم حول الحكم عليهم إلى السجن المؤبد ما عدا ٣ منهم (فؤاد حجازي، ومحمد جمجوم، وعطا الزير) واجهوا الشنق في سجن عكا (١٧ حزيران/ يونيو ١٩٣٠) بشجاعة ورجولة وهتاف لوطنهم. كما أصدرت المحاكم على ٨٠٠ عربي أحكاماً بالسجن أعواماً عديدة. كما فرضت المحاكم على بعض المدن العربية غرامات باهظة تمت جبايتها بشتى أنواع الإرهاب، تطبيقاً لقانون العقوبات الجماعية.

ومما يشار إليه هنا، أنه عقد في القدس (٢٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٢٩) أول مؤتمر نسائي فلسطيني لتأييد المطالب الوطنية ورفض الانتداب، كما أن تظاهرات ضخمة سارت في البلاد العربية تأييداً للعرب في فلسطين.

وعينت الحكومة البريطانية لجنة تحقيق برئاسة السير والترشو (Walter Shaw) وعضوية ثلاثة نواب من البرلمان البريطاني يمثلون الأحزاب السياسة الثلاثة، وأنيط بها التحقيق في أسباب الاضطرابات، ووضع التواصيات بالتدابير التي تحول دون تكرارها. وبعد شهرين من التحقيق، واستماع شهادات ومرافعات السلطة والعرب واليهود، والطواف في فلسطين، عادت اللجنة إلى لندن وقدمت تقريرها سنة ١٩٣٠. الذي يرجع أسباب الاضطرابات إلى شعور العرب بالعداء نحو اليهود، وفيما يتعلق بالهجرة اليهودية، نوّه التقرير بـ "المكاسب المادية" التي قدّمها رأس المال اليهودي والهجرة، ولكنه أوضح بجلاء الآثار السلبية التي ترتبت على الهجرة.

وأما بالنسبة إلى مسألة الأراضي، فقد بين التقرير الآثار التي عانى منها المزارعون العرب نتيجة انتقال الأراضي إلى أيدي اليهود.

وتتلخص أهم توصيات اللجنة بضرورة إصدار الحكومة البريطانية بياناً صريحاً واضحاً في سياستها في فلسطين، يفسر ويبرز ما ورد في صك الانتداب عن صيانة حقوق الطوائف غير اليهودية، وأن تعيد النظر في نظمها ورقابتها للهجرة بغية منع تكرار الهجرة الزائدة التي حصلت في الماضي، كما أوصت

اللجنة بأن تعود الحكومة فتؤكد ما ورد في الكتاب الأبيض لسنة ١٩٢٢ من أن المركز الخاص الذي أعطي للجمعية الصهيونية بموجب صك الانتداب لا يخولها المشاركة في حكم فلسطين. أما حائط المبكى، فقد أوصت اللجنة بالإسراع في تعيين لجنة دولية من قبل عصبة الأمم، للفصل في حقوق الطرفين المتعلقة به.

وفي إثر صدور تقرير لجنة شو، انتخبت اللجنة التنفيذية الفلسطينية وفداً للسفر إلى لندن، وصلها في ٣٠ آذار (مارس) ١٩٣٠ واتصل برئيس الوزراء رمزي ماكدونالد (Ramsay McDonald)، وبوزير المستعمرات، وقدم إليهما مذكرة بمطالب العرب من وقف الهجرة، إلى منع انتقال الأراضي من يد العرب، إلى تأليف حكومة وطنية نيابية. ولكن الحكومة البريطانية رفضت هذه المطالب.

أصدرت الحكومة البريطانية على لسان وزير المستعمرات، لورد باسفيلد، بياناً عن خطتها السياسية في فلسطين، عرف بـ الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٠. وتضمن:

أولاً: أنذر بالعقوبة الشديدة كل من يحرض على الاضطرابات، ووعد بزيادة قوات البوليس ووضع مشروع للدفاع عن المستعمرات اليهودية.

ثانياً: رأى السير في منح فلسطين درجة من الحكم الذاتي على أن تلائم صك الانتداب. وذلك بتأليف مجلس تشريعي على الأصول الواردة في مشروع المجلس التشريعي لسنة ١٩٢٢، على أن تعمد الحكومة إلى تعيين بديل، من غير الموظفين، ليشغل مكان أي عضو لا يمكن انتخابه بسبب عدم التعاون الذي تقفه أية فئة من السكان، أو لأي سبب آخر.

ثالثاً: رأى إجراء تحسين في أساليب الزراعة والري، وحماية المستأجرين لضمان عدم إخراجهم من الأرض، وتأليف جمعيات تعاون بين الفلاحين.

رابعاً: رأى أنه لابد – حين تحديد عدد العمال المهاجرين المسموح لهم بدخول البلاد – من التأكد من عدد العمال العاطلين، والاهتمام بقدرة فلسطين الاقتصادية حين الحكم على مدى استيعابها لمهاجرين جدد.

لم يكد يذاع الكتاب الأبيض حتى عبأ اليهود قواهم لمقاومته، واستقال الدكتور وايزمن من رئاسة الوكالة اليهودية إعلاناً لعدم تعاونه مع الحكومة البريطانية، ونشرت الصحف رسائل احتجاج على الكتاب الأبيض وضعها زعماء حزبي المحافظين والأحرار، من أمثال: بلدوين، وتشرشل، وتشمبرلين، ولويد جورج.

وما أسرع ما أثرت هذه الحملة في الحكومة البريطانية، فتراجعت تراجعاً فاضحاً، عن أكثر ما ورد في الكتاب.

واسترسلت الحكومة في سياستها التهويدية، باستمرار فتح باب الهجرة، وانتقال الأراضي كما وزعت كميات من البنادق على المستعمرات، وأخذت تمرّن سكانها على استعمالها. فهاجت البلاد وعقد في نابلس (آب/ أغسطس ١٩٣١) مؤتمر لاستنكار لتسليح اليهود، ووقعت اصطدامات مع البوليس في نابلس جرح فيها بعض العرب وضابط من البوليس البريطاني، وزج بالكثيرين في السجون وحكم عليهم بأحكام مختلفة.

المؤتمر الإسلامي والمؤتمر العربي:

لما وقعت حادثة البراق تنبه العرب إلى اشتداد الخطر الصهيوني وتحوله إلى هجوم استيطاني مسلح. ومن هنا جاءت فكرة وجوب إشراك المسلمين عامة في قضية فلسطين. وفي سبيل ذلك، انعقد في القدس ليلة الإسراء (٢٧ رجب ١٣٥٠، الموافق ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣١) مؤتمر إسلامي عام، حضره مندوبون عن جميع الأقطار الإسلامية والعربية تقريباً. فقد كان ثمة وفود من الهند وجاوة وإيران ونيجيريا وقفقاسيا وتركستان الصينية وتركيا وسيلان ويوغسلافيا ومصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب الأقصى والحجاز وسورية واليمن والعراق والأردن وفلسطين. وكان بين الحضور، مثلاً من الأردن حسين باشا الطراونة: رفيفان المجالي، وحامد الشراري وغيرهم.

وانتخب الحاج أمين الحسيني، مفتي القدس ورئيس المجلس الإسلامي

الأعلى بفلسطين، رئيسا للمؤتمر. وقد أعلن المؤتمر قدسية البراق واستنكر أي مطمع فيه، وأكدت قراراته تأييد قضية فلسطين والدفاع عنها، واستنكار السياسة البريطانية الصهيونية الاستعمارية المتبعة في البلاد. كما قرر إنشاء جامعة إسلامية في القدس باسم ((جامعة المسجد الأقصى)). وأضاف إلى قراراته مناصرة الحركات التحررية في البلاد الإسلامية.

وهذا المؤتمر، وهو أول مؤتمر إسلامي عقد بسبب قضية فلسطين، كان له أثر مهم. ذلك بأنه ربط بين قضية فلسطين والحركات التحررية في الأقطار الإسلامية. ووضع قضية فلسطين أمام الرأي العام الإسلامي بكثير من الوضوح. ومن هنا، فقد اتسعت دائرة الاهتمام بهذه القضية: كانت فلسطينية، ثم أصبحت عربية، والآن أصبحت إسلامية.

طبعاً، لم يكن المندوبون يمثلون بلادهم تمثيلاً رسمياً، ذلك بأن أكثرية الأقطار المذكورة كانت ترزح تحت نير الاستعمار – البريطاني أو الفرنسي أو الإيطالي أو الهولندي. ولكنهم كانوا يمثلون الشعوب نفسها. ومن المؤسف أن المؤتمر لم يعقبه قيام لجنة تنفيذية تتابع النواحي العملية من قراراته.

ولما انتهت أعمال المؤتمر الإسلامي تنادي رجالات العرب الذين حضروه لعقد مؤتمر عربي (١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣١) وضعوا فيه ميثاقاً قومياً ينص على وحدة البلاد العربية، ويرفض التجزئة، ويدعو إلى مقاومة الأفكار الداعية إلى الاهتمام بالسياسة المحلية على حساب القضية القومية الأصلية، ويرفض الاستعمار بكل صوره.

السياسة البريطانية لتهويد فلسطين

أمعنت السياسة البريطانية، في عهد المندوب السامي السير آرثر واكهوب (Arthur Wauchope)، في تهويد البلاد. وتضاعف تدفق الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ولا سيما بعد قيام الحزب النازي في ألمانيا وسياسته ضد اليهود.

ظل رقم الهجرة اليهودية يتصاعد: فمن ٩٥٠٠ مهاجر سنة ١٩٣٢، إلى ٣٧ ألف مهاجر سنة ١٩٣٣، و٤٣ ألف مهاجر سنة ١٩٣٤، و٦٢ ألف مهاجر ١٩٣٥، عدا الآلاف الذين دخلوا تهريباً. وهذا كله حمل شباب العرب على مراقبة السواحل بأنفسهم، فاصطدمت بهم السلطة وقبضت على بعضهم. أما الأراضي، فقد انتقل إلى أيدي اليهود، بعد تقرير سمبسون وتوصيته بوقف انتقال الأرض من العرب، أكثر من ٣٢٤ ألف دونم (في مدى خمسة أعوام أو نحو ذلك). وحدث في مطلع سنة ١٩٣٥ أن تصدى الفلاحون في وادي الحوارث، وهم عرب الزبيدات، لمقاومة تسليم الأرض لليهود، فاستشهد أحدهم وجرح سبعة من البوليس بقذفهم بالحجارة.

ومما يجدر ذكره أن جهوداً عربية كبيرة بذلت لإنقاذ الأراضي المهددة: فمن تأسيس صندوق من التبرعات والاشتراكات لشراء الأراضي، إلى إصدار فتاوى دينية تحرم بيع أي شبر من الأرض لليهود، إلى مقاطعة السماسرة ورفض دفنهم في المقابر.

أما فيما يتعلق بالحكم الذاتي، فقد ظلت فلسطين تحكَم حكماً استعمارياً مباشراً.

أما بخصوص التسليح، فقد تمادى اليهود فيه حتى اكتُشفت عرضاً، في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٥، شحنة ضخمة من الأسلحة والذخائر آتية لليهود من بلجيكا في براميل الإسمنت. وقد نقلت من ميناء يافا إلى تل أبيب، فلم تتخذ السلطات أي تدبير لمصادرتها أو لمنع تسليمها، ولم تسترد هي ما كانت قد وزعته من أسلحة على المستعمرات بخاصة.

تظاهرات سنة ١٩٣٣:

أدى هذا التمادي إلى توجيه الحركة الوطنية نحو مقاومة الإنجليز أولاً، باعتبارهم هم أصل الداء، وبقواتهم تُهوَّد البلاد، بعد أن كان الجهد مركزاً في البداية ضد النشاط الصهيوني بمختلف أشكاله في فلسطين. وعقدت في مدن

فلسطين اجتماعات شعبية (١٩٣٢ – ١٩٣٣) تنادي بذلك وبالدعوة إلى عدم التعاون معهم، وتحدي قوانينهم، والمطالبة بالاستقلال، فدعت اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الفلسطيني إلى تظاهرة في القدس (١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٣) يسير فيها أعضاؤها وزعماء البلاد العربية مع رفض استئذان السلطات تحدياً لقانون الاجتماعات، على أن يرافق هذه التظاهرة إضراب عام. فبادرت السلطة إلى إصدار بلاغ بمنع التظاهرة، ويهدد باستخدام القوة ومعاقبة المخالفين. ولكن، على الرغم من ذلك، سارت التظاهرة من الحرم بعد صلاة الجمعة، يتقدمها موسى كاظم الحسيني رئيس اللجنة التنفيذية، وزعماء البلاد وأعضاء اللجنة، واشترك فيها السيدات مع الرجال، والمسيحيون مع المسلمين. ولما وصلت إلى أحد أبواب سور القدس انبرى البوليس لتفريقها، فوقع اصطدام أسفر عن جرح بعض المتظاهرين ورجال البوليس.

وفي اليوم ذاته، قررت اللجنة التنفيذية القيام بالتظاهرة الثانية في يافا في ٢٧ من الشهر نفسه، فبادرت السلطة إلى إعلان المنع والتهديد بالقمع. وفي الموعد المضروب، وبعد صلاة الجمعة، سارت التظاهرة الكبرى التي اشتركت فيها وفود من سورية وشرق الأردن، فتصدت لها قوة كثيفة من قوات الأمن وأطلقت النار على المتظاهرين الذين ردوا عليها بالحجارة. فوقع ٣٠ شهيداً وأكثر من ٢٠٠ جريح عربي، وقتل أحد أفراد البوليس وجرح عدد منهم. وكان ممن ضرب بالعصي وبأعقاب البنادق، على الرغم من حماية المتظاهرين له، رئيس اللجنة التنفيذية موسى كاظم الحسيني وبعض الزعماء. وقبضت السلطة على كثير من رجال الحركة الوطنية، فامتدت الاضطرابات في اليوم التالي إلى جميع أنحاء فلسطين وقتل وجرح فيها بعض الوطنيين. ورافقها إضراب عام امتد سبعة أيام. ثم قررت اللجنة التنفيذية أن تقوم التظاهرة الثالثة بعد شهرين، يوم عيد الفطر.

حركة الشيخ عز الدين القسّام

الشيخ القسام سوري الأصل، ولد في جبلة (قرب اللاذقية) سنة ١٨٧١

ودرس في الأزهر. اشترك في الثورة ضد الفرنسيين (١٩١٩ – ١٩٢٠)، فحكم عليه بالإعدام غيابياً. ثم لجأ إلى حيفا سنة ١٩٢١، حيث عمل مدرساً في المدرسة الإسلامية، فرئيساً لجمعية الشبان المسلمين، وإماماً وخطيباً في جامع الاستقلال.

وكان الشيخ عز الدين القسام يخطب في المساجد، ويتحدث إلى الناس في كل مجتمع وناد، حاثاً الأهالي على الجهاد، ومنبهاً الأمة العربية إلى خطر تهويد فلسطين. وكانت أقواله تنفذ إلى صميم قلوبهم، فتحلقت حوله جماعة سرية نذرت نفسها للفداء ومقاومة الصهيونيين وحماتهم الإنجليز. وقد تبارى الكتّاب والشعراء بعد استشهاده في تمجيد ثورته وصدق وطنيته. والواقع أن حركة القسام وجماعته تعتبر، بحق، الشرارة الأولى التي أشعلت الثورة الكبرى سنة ١٩٣٦.

انطلقت جماعة القسام تعمل ضد الانتداب البريطاني، فقتلت شاويشاً بريطانياً في بيسان، وألقت قنابل على مستعمرات. ثم انتقلت إلى أحراج يعبد قرب مدينة جنين، فطوقتها القوات البريطانية الضخمة، ونشب في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٥ قتال استمر من الفجر حتى العاشرة صباحاً، وأسفر عن استشهاد الشيخ القسام وأربعة من رفاقه، والقبض على أربعة آخرين بينهم جريح مثخن، كما قتل جندي بريطاني، وأصيب آخرون بجروح بالغة. وقد احتفلت الأمة بتشييع جنازات الشهداء العرب من حيفا إلى بلدة الشيخ. وكان تأبين القسام في أربعينه مناسبة لتمجيد الكفاح المسلح والدعوة إليه. وأصبحت البلاد على أبواب انفجار عظيم.

في السنوات الأربع التي تلت انعقاد المؤتمرين الإسلامي والعربي في القدس (١٩٣١م)، مرت بالمقاومة العربية في فلسطين تجارب واختبارات أفادت منها في نواح تنظيمية متعددة، كان لها أثر كبير في سير الثورة الكبرى.

وأول ما يجب أن يذكر أن المقاومة عدلت عن الاكتفاء بالاحتجاجات، وانتقلت إلى العمل المباشر. كما تجلى ذلك في حركة القسام وفي تظاهرات

١٩٢٢ ، وكذلك القرار الذي اتخذ في يافا (آذار/ مارس ١٩٣٣) بتطبيق مبدأ عدم التعاون مع السلطة المنتدبة.

ثانياً: تنبه عرب فلسطين لأخطار الاقتصاد الصهيوني. وشجعهم على تنشيط الاقتصاد الوطني موقف السلطة الشرس إبان المقاطعة التي أعلنت للاقتصاد اليهودي ومؤسساته.

ثالثاً: نهضت الأحزاب السياسية إلى تنظيم الأعمال وتثقيف أبناء البلاد وتوعيتهم. والأحزاب التي قامت في هذه الفترة هي: حزب الاستقلال العربي (١٩٣٢)، وحزب الدفاع الوطني (١٩٣٤)، والحزب العربي الفلسطيني (١٩٣٥)، وحزب الإصلاح (١٩٣٥)، وحزب الكتلة الوطنية (١٩٣٥). وهذه الأحزاب جميعها كانت تطالب باستقلال فلسطين بما يكفل السيادة العربية ومقاومة تأسيس الوطن القومي اليهودي.

الثورة الفلسطينية الكبرى سنة ١٩٣٦

ظهرت بعد استشهاد القسام وحدة من المجاهدين بقيادة الشيخ فرحان السعدي، وهو أحد رفاق القسام الذين تابعوا رسالته الوطنية من بعد. وقد استمر السعدي يقوم بالهجمات المسلحة ضد القوافل العسكرية اليهودية والبريطانية، حتى تمكنت سلطات الانتداب من القبض عليه.

إعلان الإضراب العام وانفجار الثورة:

وبادرت نابلس في ٢٠ نيسان (إبريل) إلى تأليف لجنة قومية دعت البلاد إلى الإضراب العام المستمر حتى تبدل السلطة سياستها تبديلاً تاماً، يكون وقف الهجرة أولى بوادره. كما دعت إلى تأليف لجان قومية للإشراف على سير الإضراب وتنظيم حركة المقاومة، فاستجابت البلاد للدعوة، وتألفت لجنة قومية في كل مدينة وقرية، وعم الإضراب فلسطين كلها، متناولاً جميع المرافق التجارية والصناعية والمدرسية وحركة السير وأعمال المحاماة ومرفأ يافا. وفي ٢٥ نيسان (إبريل)، أجمعت الأحزاب على تأليف لجنة عربية عليا، برئاسة الحاج

أمين الحسيني وعضوية ممثلين عنها. فدعت هذه اللجنة إلى الاستمرار في الإضراب حتى تبدل الحكومة سياستها تبديلاً تاماً. وأكدت مطاليب البلاد بمنع الهجرة، ومنع انتقال الأراضي إلى اليهود، وإنشاء حكومة وطنية نيابية. وتوالت التظاهرات في جميع المدن والقرى، واشترك فيها رجالها ونساؤها ومسلموها ومسيحيوها، ووقعت اشتباكات وسقط بعض القتلى والجرحى.

وفي اليوم نفسه، أعلن وزير المستعمرات في مجلس العموم أن الحكومة قررت، بعد عودة النظام إلى فلسطين، أن توفد إليها لجنة ملكية للتحقيق في أسباب الاضطرابات وشكاوى الطرفين – من غير تعرض لنصوص الانتداب – ولرفع التواصي لإزالة تلك الظلامات ومنع تكرارها. وأكدت الحكومة أنها ستنفذ تواصي اللجنة الملكية، وأعلنت أسماء أعضائها وكانت برئاسة اللورد بيل (Lord Peel). ولكن العرب، الذين علمتهم التجارب أن أية توصية ستهمل حتماً إذا جاءت في مصلحة العرب، لم يأبهوا لهذا التأكيد، ولا سيما أنه اشترط على اللجنة ألا تتعرض للانتداب، الذي هو أساس شكواهم. فمضوا في ثورتهم التي اتسع نطاقها، كما أن السلطة بدورها ضاعفت التنكيل: فقذفت بأركان اللجان القومية في معتقلات عوجة الحفير في صحراء بئر السبع ومعتقل صرفند، وفرضت منع التجول في جميع أنحاء البلاد وقد كان المنع يمتد أحياناً إلى ٢٢ ساعة في اليوم، وفرضت العقوبات والغرامات الجماعية على المدن والقرى، ونسفت ما شاءت من البيوت.

وعلى الرغم من أن قانون الطوارئ قد جعل الإعدام أو السجن المؤبد جزاء من يقطع سلكا تلفونياً أو يرمي مفرقعة، ومع أن نجدات عسكرية ضخمة قد استقدمت من مصر ومالطة لإخماد الثورة، فإنها اشتدت اضطراما، وتدافع المتطوعون من الأردن وسورية والعراق ولبنان. وبمجيء المجاهد فوزي القاوقجي، اللبناني الأصل، والمتطوعين بقيادته وانضمام الآلاف من المناضلين حوله، أخذت المعارك الحربية تمتد إلى رقاع واسعة. وتوالى إسقاط الطائرات وتفجير أنابيب

بترول حيفا – العراق، وازدادت المعارك الضارية التي نذكر منها معركة الخضر جنوبي القدس، التي استشهد فيها القائد السوري سعيد العاص.

عندها، عهدت الحكومة البريطانية إلى الجنرال ديل (John Dill)، أحد كبار قادتها العسكريين ومدير العمليات في وزارة الحرب البريطانية، بقيادة حملة، لقمع الثورة، مؤلفة من عشرين ألف جندي، عدا قوات البوليس الذين لا يقل عددهم عن عدد الجنود، وعدا القوات اليهودية المحلية.

وتطاول أمد الإضراب والثورة، وجاء موسم تصدير الحمضيات، وهو المورد الرئيسي للعرب، ومعلوم أن البيارات تخص كبار الملاك والشخصيات والزعماء الفلسطينيين الكبار. الذين بدأوا يشعرون بأن مصالحهم قد تتضرر واتصلت الحكومة البريطانية بملوك العرب مبدية استعدادها للنظر في المطالب العربية حالما يعود السكون. وجرت اتصالات باللجنة العربية العليا أسفرت عن إصدار الملوك والأمراء العرب نداء بنص واحد موجهاً إلى أبنائهم عرب فلسطين، يدعون فيه إلى الإخلاد إلى السكينة حقناً للدماء، واعتماداً على رغبة الحكومة البريطانية المعلنة لتحقيق العدل، واعدين بأنهم سيواصلون السعي في سبيل مساعدتهم. هنا، دعت اللجنة العليا الشعب الفلسطيني إلى إنهاء الإضراب والاضطرابات ابتداء من ١٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٦، ((وأن يبكر أفراد الأمة صباح اليوم إلى معابدهم للصلاة على أرواح الشهداء، والشكر لله على ما ألهمهم من صبر وجلد، ويخرجون بعد ذلك إلى مخازنهم ومزاولة أعمالهم)). وعلى هذا، فقد امتد الإضراب ستة أشهر إلاّ أسبوعاً، وهو إضراب لم يعرف تاريخ فلسطين له مثيلاً، بل ربما كان أطول إضراب عرفه نضال الشعوب.

وقد زعمت السلطة، تخفيفاً لخسائرها، أن عدد القتلى من قواتها ٤٥ والجرحى ٢٦٠، وأن قتلى اليهود ٨٠ وجرحاهم ٣٠٠، وأن قتلى شهداء العرب ٢٠٠ والجرحى ٨١٠. ولكن المصادر العربية قدرت الإصابات بأضعاف ذلك، وقدرت عدد الشهداء بألف شهيد. أما الذين زجتهم السلطات في السجون والمعتقلات، فقد تجاوز عددهم ثلاثة آلاف شخص.

وهكذا توقفت الثورة، ولا نقول انتهت. وقد امتازت بكونها موجهة ضد بريطانيا أولاً، وبعنفها واستمرارها وشمولها جميع طبقات الأمة ثانياً، وباشتراك مجاهدين من غير الفلسطينيين فيها ثالثاً.

اللجنة الملكية ومشروع التقسيم:

وصلت اللجنة إلى فلسطين (١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٦) وقاطعها العرب، وباشرت عملها بالاستماع إلى رؤساء الدوائر الحكومية البريطانية وزعماء اليهود الذين أكد بعضهم لها أن إمارة شرق الأردن متممة لفلسطين، وطالبوا بها ضمن دولتهم المنشودة!

وقدمت اللجنة العليا إلى اللجنة الملكية مذكرة بمطالب العرب، وأدلى ممثلو العرب بشهاداتهم حول محاباة الإنجليز لليهود وانحيازهم لهم، وإهمالهم توصيات اللجان والخبراء. وأوضحوا الخطر الذي يهدد كيان العرب، وأثاروا قضايا الهجرة، والأراضي، والعمال، والحكم المباشر.

وقدمت اللجنة تقريرها (٧ تموز/ يوليو ١٩٣٧)، وفيه عزت أسباب الاضطرابات إلى رغبة العرب في نيل استقلالهم القومي، وكرههم لإنشاء الوطن القومي اليهودي كرها امتد إلى سائر البلاد العربية. وأوصت اللجنة في تقريرها بأن يوضع حداً أعلى للهجرة اليهودية، يحدد باثني عشر ألف مهاجر في السنة للسنوات الخمس المقبلة، مع مراعاة قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب. وتحدثت عن استحالة موافقة العرب في شرق الأردن على توسيع الوطن القومي إليه. وتطرقت إلى موقف المسيحيين العرب وكونهم ربطوا مقدراتهم بمقدرات إخوانهم المسلمين. وأما الحكم الذاتي فقد اعترفت اللجنة بأن عرب فلسطين يصلحون لأن يحكموا أنفسهم بأنفسهم كعرب العراق وسورية، كما يصلح اليهود لحكم أنفسهم بأنفسهم، ولكن هذا غير عملي لاستحالة تسوية النزاع بين العرب واليهود. ثم انتهت إلى القول أن الشفاء لا يكون إلاّ بعملية جراحية، وأن هذه العملية هي التقسيم الذي هو سبيل السلام في النهاية. وعلى أساس

التقسيم يتم إنهاء أجل الانتداب على فلسطين، ويستبدل به نظام معاهدات مع دولتين: الأولى عربية تضم شرق الأردن مع القسم العربي الفلسطيني؛ والثانية دولة يهودية في القسم الفلسطيني الذي ارتأت اللجنة أن يكون لليهود. وعدا الدولتين، لابد من وجود منطقة ثالثة تشمل القدس وبيت لحم، ويتيسر لها اتصال بالبحر بواسطة ممر يمتد من القدس إلى يافا شاملاً مدينتي اللد والرملة. وهذه المنطقة تظل تحت الانتداب البريطاني، على ألاّ يسري عليها تصريح بلفور، وتكون اللغة الإنجليزية اللغة الرسمية الوحيدة فيها ويشمل هذا الانتداب أيضاً الناصرة وشواطئ بحيرة طبرية لقداستها.

واقترحت اللجنة خطاً تقريبياً للحدود، على أن تشمل الدولة اليهودية بموجب تخطيط اللجنة جميع ألوية حيفا والجليل (بما فيها صفد وعكا)، وجميع السهل الساحلي من أسدود إلى الشمال. أما الدولة العربية فتشمل مناطق غزة وبئر السبع وصحراء النقب والخليل ونابلس والقسم الشرقي من مناطق طولكرم جنين وبيسان وبلدة يافا.

وأصدرت الحكومة البريطانية (٧ تموز/ يوليو ١٩٣٧) بياناً أعلنت فيه اتفاقها مع اللجنة الملكية في آرائها، وأن استنتاجها بأن هناك تعارضاً غير قابل للتوفيق بين أماني العرب واليهود في فلسطين أمر واقع، وأن مشروع التقسيم يمثل أفضل حل لهذه المعضلة المستعصية. وقالت الحكومة البريطانية أنها ستقوم بما يلزم من إجراءات لتنفيذ هذا المشروع.

رفض المشروع:

١. موقف العرب: سارعت اللجنة العربية العليا إلى إرسال مذكرة شديدة إلى الحكومة البريطانية وإلى لجنة الانتدابات الدائمة في جينيف، نددت فيها بالقرار، وطالبت بالاعتراف بحق العرب في استقلالهم التام. وأعلنت الدول العربية رفضها، له، وسارت التظاهرات الصاخبة في الأقطار

العربية. وجرت اشتباكات بين العرب والقوات البريطانية وقعت فيها خسائر.

٢. **موقف اليهود:** أما اليهود فمع ارتياحهم إلى مبدأ التقسيم الذي يؤدي إلى قيام الدولة اليهودية (وهو خروج على الموقف البريطاني التقليدي القائم على أن السياسة البريطانية إنما ترمي إلى تشجيع "الوطن القومي" في فلسطين)، صرّح المؤتمر الصهيوني المنعقد في زوريخ في آب (أغسطس) بأن مشروع التقسيم، كما تقدمت به اللجنة الملكية غير مقبول.

٣. **مؤتمر بلودان:** ودعت لجنة الدفاع عن فلسطين في سورية إلى مؤتمر عربي عام عقد في ٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٧ في بلودان (قرب دمشق)، حضرته وفود من جميع الأقطار العربية، وتقرر فيه أن فلسطين جزء لا ينفصل عن الوطن العربي. كما تقرر رفض التقسيم ورفض إنشاء دولة يهودية ومقاومتهما، والإصرار على إلغاء الانتداب ووعد بلفور، وعلى استقلال البلاد، وإقامة حكومة دستورية مع تأييد وقف الهجرة ومنع انتقال الأرض إلى اليهود عاجلاً.

تجدد الثورة:

في ٢٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٧، أطلقت النار في الناصرة على أندروز (Lewis Andrews)، حاكم لواء الجليل، فقتل هو وحارسه البريطاني. فبادرت السلطة إلى التنكيل بالعرب، وحلت اللجنة العربية العليا واللجان القومية كلها، معتبرة إيّاها غير مشروعة. وعزلت رئيس المجلس الإسلامي الأعلى الحاج أمين الحسيني من منصبه، وكانت تنوي القبض عليه، لكنه ما لبث أن لجأ إلى لبنان متنكراً. ونفت السلطة إلى جزيرة سيشل في المحيط الهندي، من وقع في يدها من أعضاء اللجنة العليا وبعض زعماء الحركة الوطنية. أما من كان خارج فلسطين من رجالها، أو من استطاع الاختفاء والخروج سراً، فقد حظرت عليه العودة إلى فلسطين. فكان هذا إيذاناً بتفجير الثورة ثانية، ابتداءً من تدمير

المخافر العسكرية والبوليسية وتفجير أنابيب البترول ونسف القطارات والسكك الحديدية والجسور. ثم انبثت فرق المناضلين في جميع أنحاء البلاد، وراحت تخوض معارك حقيقية مع الإنجليز. واعترفت السلطة بأن قتلاها في مدى ثلاثة أشهر، بلغ عددهم نحو مئة، عدا أضعافهم من الجرحى. وتوالت الهجمات على المستعمرات اليهودية، حتى عيّنت السلطة مجدّداً خمسة آلاف نفر من البوليس اليهودي لحمايتها.

ولكن الثورة ازدادت اضطراماً، وتوالت الإمدادات العسكرية البريطانية من مصر وإنجلترا على فلسطين، حتى فاقت خمسين ألف جندي وشرطي. وقضى قانون الطوارئ بإعدام كل من يحمل رصاصة أو قطعة سلاح أو مفرقعة. وبلغ عدد الذين حكمت عليهم المحاكم العسكرية البريطانية بالإعدام شنقاً من العرب في سجن عكا، ١٤٨ بتهمة حيازة أسلحة أو ذخيرة، وكان في مقدمتهم الشيخ فرحان السعدي الذي كان في الثمانين من عمره، وقد شنق وهو صائم في رمضان. أما الذين حكموا بالسجن المؤبد، فقد أنافوا على الألفين من الرجال والنساء. كما نسفت السلطات أكثر من خمسة آلاف بيت. وقد كانت السلطة ترتكب أقسى أنواع التعذيب وأفظعها. وبلغ عدد المعتقلين بسبب أو آخر عشرات الآلاف، وفرضت غرامات باهظة كانت تحصّل بأقسى وسائل العنف. وما أكثر ما كانت القوات البريطانية تجيء القرى زاعمة أنها أوت ثواراً، فتجمع رجالها في العراء، ثم ينتقي الضابط البريطاني عدداً من شبابها ويطلق النار عليهم على مشهد من السكان العزل. وقد تجاوز عدد الشهداء ثلاثة آلاف، كما تجاوز عدد الجرحى سبعة آلاف. وكانت الأردن وسورية ولبنان نقاط ارتكاز للثورة، ومصادر الإمداد بالسلاح والمال والمتطوعين.

ومما يجب تسجيله هنا أن الحكومة البريطانية التي كانت تحكم بالإعدام على العرب بتهمة اقتناء السلاح، كانت تغض الطرف عن تسلح اليهود وتشجعه، بحيث أصبح للوكالة اليهودية جيش "دفاع" (الهاغاناه) مؤلف من وحدات عسكرية نظامية، تولى تجهيزها وتدريبها ضباط بريطانيون لمقاومة

الثورة وحماية المستعمرات. وقد اشتهرت بينها الفصائل العسكرية الليلية الخاصة التي تولى قيادتها الضابط وينغيت (Wingate) البريطاني.

على أن هذه التدابير التنكيلية البالغة الفظاعة لم تفت في عضد الثورة، فقد تضاعف نشاطها. كما أخذ الثوار يحتلون المدن ويستولون على السلاح من المخافر البريطانية.

واضطرت السلطة إلى إغلاق حدود سورية ولبنان وشرق الأردن بسور من الأسلاك الشائكة وسلسلة من القلاع الحربية المحصنة تقوم على امتدادها، ولكن الثوار كانوا يوالون تخريب التحصينات وفتح الثغرات فيها.

وفي إحصاء رسمي قدرت السلطة حوادث العنف مدة الثورة بعشرة آلاف حادثة، وقدرت عدد قتلى الإنجليز بـ ٢١١ قتيلاً و٥٠٠ جريح، كما قدر قتلى اليهود بـ ٣٥٠ قتيلاً و٦٠٠ جريح. أما العرب فعدد شهدائهم في هذه الفترة ليس أقل من ٢٠٠٠، مع التحفظ في التقدير، لأن العرب اعتادوا أن يخفوا جثث شهدائهم عن أعين السلطات لئلا تنكل بأهلهم وقراهم.

وكان اهتمام الأمة العربية بالثورة عظيماً. فتألفت في العواصم والمدن ((لجان الدفاع عن فلسطين)) لإمداد الثورة بالعون المادي والسياسي.

مؤتمر لندن ١٩٣٩:

أعلنت الحكومة البريطانية أنها ستدعو إلى مؤتمر لندن كلاً من: الأردن والعراق ومصر والسعودية واليمن، وأنها ستستشير فرنسا بصفتها لا تزال منتدبة على سورية ولبنان. وأما في فلسطين فقد أصر العرب على أن اللجنة العليا التي اعتبرتها الحكومة منحلّة هي التي تمثلهم، وأنه لابد من إطلاق سراح معتقلي سيشل. وأيدتهم الدول العربية في حقهم في اختيار ممثليهم.

وبعد أيام أفرجت الحكومة البريطانية عن معتقلي سيشل، وعقدت اللجنة العربية العليا في جونية بلبنان (حيث كان يقيم رئيسها الحاج أمين الحسيني) اجتماعاً اختير فيه الوفد الفلسطيني إلى مؤتمر لندن.

وفي ٧ شباط (فبراير)، افتتح مؤتمر لندن وذلك بين الإنجليز والعرب في الصباح، وبين الإنجليز واليهود بعد الظهر. وقد استمر انعقاده بضعة أسابيع. وحدث في أثناء ذلك، حين أشيع أن هناك فكرة إعلان استقلال فلسطين، أن قام اليهود بحملة إرهابية وإلقاء القنابل على مجتمعات عربية، أسفرت عن مقتل أربعين عربياً وجرح خمسة وأربعين آخرين.

وحرص المجاهدون العرب على أن تزداد الثورة في أثناء انعقاد المؤتمر، فخاضوا في آذار (مارس) معارك ضارية، كان الجنرال ويفل في أثنائها يقود القوات البريطانية. وقد وقعت المعارك بين عكا وصفد وبين القدس ونابلس، وقد قتل فيها ضباط بريطانيون، وأسقطت طائرات، واستشهد عشرات من العرب.

وقد أسفرت المناقشات في لندن عن اقتراح الحكومة البريطانية لأسس تسوية للقضية الفلسطينية، وهي – في جوهرها – ما تضمنه الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩ الذي سنتحدث عنه.

الكتاب الأبيض ١٩٣٩:

أصدرت الحكومة البريطانية الكتاب الأبيض في بلاغ رسمي (١٧ أيار/ مايو ١٩٣٩). وقد مهدت لنصوص الكتاب بمقدمة قالت فيها: ((أنه ليس من سياستها أن تصبح فلسطين دولة يهودية لمخالفة ذلك لالتزاماتها نحو العرب. كما أنها لا توافق على أن مراسلات مكماهون – حسين توجب تحويل فلسطين إلى دولة عربية مستقلة. وعليه فهي ترغب في أن ترى قيام دولة فلسطينية مستقلة يشترك في ممارسة الحكم فيها العرب واليهود)). وفي ضوء هذا، أعلنت الحكومة البريطانية سياستها في الشؤون الثلاثة الآتية:

أ – الحكم الذاتي:

إن هدف الحكومة البريطانية أن تقام خلال عشر سنوات دولة فلسطينية مستقلة. وحالما يتوطد الأمن، تتخذ التدابير لتولي الفلسطينيين دوائر

الحكومة بمساعدة مستشارين بريطانيين. ولدى انقضاء خمس سنوات على توطيد الأمن والنظام، تقوم هيئة من ممثلي أهل فلسطين والحكومة البريطانية بالبحث في وضع دستور لدولة فلسطينية مستقلة، وتقديم التوصيات بهذا الشأن.

ب- الهجرة:

تكون الهجرة اليهودية، خلال السنوات الخمس التالية، بمقدار من شأنه أن يزداد السكان اليهود في فلسطين ما يقرب من ثلث مجموع سكان البلاد، على أن تسمح بذلك قدرة الاستيعاب الاقتصادي في البلاد. وعليه يسمح بإدخال ٧٥ ألف مهاجر يهودي خلال السنوات الخمس التالية، اعتباراً من أول نيسان (إبريل) القادم (١٩٤٠). ولدى انقضاء السنوات الخمس لا يسمح بهجرة يهودية أخرى إلاّ إذا كان عرب فلسطين ((على استعداد لقبولها)).

جـ- الأراضي:

لابد من وضع قيود على انتقال الأراضي من العرب إلى اليهود مع منح المندوب السامي سلطات تخوله منع انتقال الأراضي وتنظيمه اعتباراً من نشر هذا البيان.

ومع أن هذا البيان يعد انتصاراً للثورة، إذ اعترفت فيه بريطانيا مبدئياً بحق فلسطين في الاستقلال، وعدلت عن التقسيم، وحددت الهجرة، وقيدت انتقال الأراضي، فإن العرب قد رفضوه، إذ أصدرت اللجنة العربية العليا بياناً بالرد عليه. كما أصدر قادة الثورة بياناً باستنكاره، لأنه جعل تحقيق الاستقلال منوطاً بمساهمة اليهود، وبنشوء علاقات طيبة بينهم وبين العرب، على حين أن اليهود ممتنعون عن المساهمة في دولة لا تكون يهودية، ولأنه جعل إعلان الاستقلال بعد عشر سنوات أو تأجيله منوطاً بالظروف. كما جعل القرار النهائي لبريطانيا. ومعنى هذا أن مدة الانتقال غير محدودة نهايتها، ولا يعدو نصيب أبناء البلاد وظائف في الجهاز الانتدابي. كما ترك لمشيئة المندوب

السامي موضوع إقفال باب شراء الأراضي إقفالاً نهائياً. على أن بريطانيا أعلنت أنها ستنفذ الكتاب الأبيض، سواء رضي به الطرفان أو لم يرضيا.

وأعلن اليهود الثورة على الكتاب الأبيض، وشرعت منظماتهم السرية في تدمير المرافق الرسمية. فأحرقت دائرة الهجرة، ونهبت دار الحكومة في تل أبيب، وراحت تقذف بالقنابل في أماكن احتشاد العرب (الأسواق ومواقف الباصات).

قمع الحركة الوطنية:

حين نشبت الحرب العالمية الثانية أخذت الثورة الفلسطينية تتدرج نحو الفتور. ذلك بأن التوقف كان بسبب ظروف الحرب، ونقص السلاح، ونفاد العتاد، وجسامة التضحيات في ثورة ضارية امتدت ثلاثة أعوام أنهكت قوى الشعب الفلسطيني. يضاف إلى ذلك أن سلطات الفرنسيين، حلفاء بريطانيا، أخذت بمطاردة الفلسطينيين في سورية ولبنان – فأخرجت البعض من البلاد، وزجت بالبعض الآخر في السجون، ونكلت بآخرين، لأن كل هؤلاء كانوا يغذون الثورة ويمثلونها سياسياً. كما شددت السلطات الفرنسية الرقابة على الحدود. إلى جانب هذا كله، كان ثمة أمل بأن يتم تنفيذ الكتاب الأبيض الذي، على ما فيه من نقص، اعتبر ثمرة للثورة، ولا سيما حين قدمته الحكومة البريطانية إلى مجلس العموم البريطاني فناقشه وأقره كما أقره مجلس اللوردات، فأكدت الحكومة عزمها على تنفيذه. يضاف إلى ذلك أن التطورات الدولية كانت تشير إلى اقتراب مواجهة عالمية بين بريطانيا وحلفائها من جهة، وألمانيا ومحورها من جهة أخرى. وبالتالي، كانت بريطانيا بحاجة إلى استرضاء العرب وتهدئة الأوضاع في فلسطين، من أجل توجيه مجهودها العسكري والحربي ضد المعسكر الألماني.

سياسة الكتاب الأبيض:

وحاولت الحكومة البريطانية، حين ابتداء الحرب، أن تتقيد إلى حد ما

بخصوص الكتاب الأبيض في موضوعي الهجرة والأراضي. فأصدرت في ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٤٠، أنظمة للحد من انتقال الأراضي العربية إلى أيدي اليهود.

أما الهجرة، فقد أكدت الحكومة أنها ستمنع الهجرة غير القانونية، وتتقيد في مدى الهجرة بسياسة الكتاب الأبيض، ولوحظ أنها قبضت في أوائل تشرين الثاني (نوفمبر) على باخرتين جاءتا إلى فلسطين تحملان ١٨٠٠ مهاجر يهودي غير قانوني، وذلك بغية ترحيلهم إلى جزائر موريشس كتدبير مؤقت إلى حين انتهاء الحرب. وحدث أن اقتربت في أواخر تشرين الثاني (نوفمبر) من حيفا باخرة ((آتلانتيك)) تحمل ١٨٠٠مهاجر يهودي، قاصدة دخول فلسطين بصورة غير قانونية، وبينما كانت تنقل بإشراف القوات البريطانية قسماً من المهاجرين إلى الباخرة ((باتريا)) الراسية في الميناء لترحيلهم فيها، إذا بانفجارٍ يقع في ((باتريا)) فغرقت وغرق معها ٢٥٠ مهاجراً يهودياً غير قانوني. وقد أحدث اليهود أنفسهم هذا الانفجار، كما أغرقوا، على الأرجح، باخرة أخرى عليها ٧٥٠ يهودياً كانت قد وصلت إلى استنبول وأعادتها السلطات التركية إلى حيث جاءت، فغرق ركابها كافة في البحر الأسود. أما قصد اليهود من العمليتين، فهو إثارة اليهود والرأي العام الغربي ضد الحكومة البريطانية. فتصاعدت بذلك العمليات اليهودية ضد الحكومة: نسفت الدوائر الرسمية للهجرة بالقنابل (١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٠)، ودوائر ضريبة الدخل والشرطة، ومؤسسات الجيش البريطاني، واستفحل إرهاب عصابة شتيرن اليهودية، وزادت الاصطدامات بالسلطة في مطلع سنة ١٩٤٢، وفيها قتل شتيرن زعيم العصابة. كل ذلك على الرغم من أن الهجرة قد استمرت بالنسبة المقررة في الكتاب الأبيض.

التركيز الصهيوني ينتقل إلى الولايات المتحدة:

استغل اليهود ظروف الحرب فركزوا جهودهم في الولايات المتحدة الأميركية. ونذكر أن حكومة الولايات المتحدة كانت قد أقرت تصريح بلفور.

وجري بالذكر أن الصهيونيين عملوا في الولايات المتحدة عملاً دائباً منظماً على ثلاثة مستويات: عملوا، أولاً، على اكتساب الرأي العام، فاتصلوا برجال الدين وبمختلف الكنائس كما التمسوا التعاون مع رجال الصحافة والشخصيات البارزة في الحياة العامة. والحجة الرئيسية التي استعملوها، في هذا المجال، هي أن يهود أوروبا بحاجة إلى ملجأ. وعملوا، ثانياً، على اكتساب الكونغرس (مجلس الشيوخ ومجلس النواب) الأميركي إلى جانبهم. وكانت خطوتهم الجريئة الأولى تأليف اللجنة الأميركية لفلسطين التي ضمت ٦٧ شيخاً و١٤٣ نائباً. وقد ظهر أثر هذه اللجنة عندما وقّع ثلث أعضاء مجلس الشيوخ وعدد كبير من النواب (مع عدد أكبر من خارج الكونغرس) عريضة يطلبون فيها إنشاء جيش يهودي يحارب مع الحلفاء (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٢). وعملوا، ثالثاً، على التأثير في البيت الأبيض لتوجيه السياسة الأميركية في الشرق الأوسط إلى مصلحتهم.

مؤتمر بلتمور:

وعقد الصهاينة مؤتمراً في فندق بيلتمور (Biltmore) في نيويورك (أيار/ مايو ١٩٤٢) أعلنوا فيه ضرورة إقامة الدولة اليهودية بسرعة، بحيث تكون جزءاً لا يتجزأ من العالم "الديمقراطي الجديد"، أي عالم ما بعد الحرب، ورفض الكتاب الأبيض، وإطلاق الهجرة اليهودية، وإنشاء جيش يهودي له رايته الخاصة، والاعتراف به. وهذه هي أول مرة تظهر فيها نواياهم الحقيقية، وبصورة علنية، وفي مؤتمر رسمي. وقد أصبحت هذه المقررات برنامج الحركة الصهيونية الجديد. كما أخذ الحزبان الأميركيان، الديمقراطي والجمهوري، يتنافسان – في انتخابات الكونغرس ورئاسة الجمهورية بعد سنة ١٩٤٤ – في استرضاء اليهود كسباً لأصواتهم.

النشاط الصهيوني في مواجهة الكتاب الأبيض:

أخذت الوكالة اليهودية تدرب جيش الهاغاناه في فلسطين على أيدي

ضباط من الإنجليز والبولونيين هاربين بأسلحتهم من الجيش البريطاني، وتقرر، بمساعي وتوجيهات رئيس الوزارة البريطانية المستر تشرشل (أيلول/ سبتمبر ١٩٤٤)، أن يكون هناك فيلق يهودي في فلسطين، بقادته وضباطه وجنوده ورايته، من ضمن جيوش الحلفاء. كما رصدت الوكالة أموالاً ضخمة لتهريب الأسلحة ولشرائها من مخازن الجيش البريطاني وقد اكتشفت، في آذار (مارس) ١٩٤٣، سرقة قامت بها الهاغاناه لثلاثمئة بندقية وكميات كبيرة من العتاد. وعلى الرغم من أن بريطانيا كانت تخوض حرباً مصيرية ضد النازيين الذين اضطهدوا اليهود اضطهاداً عنيفاً، وعلى الرغم من محاباتها اليهود على حساب الحقوق العربية، فإن اليهود – في سبيل إلغاء الكتاب الأبيض – قرروا أن يثوروا على بريطانيا وأن يطعنوها في ظهرها، مصرحين أن الكتاب الأبيض نجم عن الثورة العربية في فلسطين ويجب أن يزول بثورة يهودية. فشهدت سنة ١٩٤٤ أحداثاً تدميرية من قبل عصابات الإرهابيين اليهود على دوائر الحكومة، ولا سيما عصابة الأرغون التي اختصت باغتيال الضباط والأفراد البريطانيين، ونسف مراكز للبوليس. وفي آب (أغسطس) ١٩٤٤، أطلق اليهود نيران الرشاشات على سيارة المندوب السامي ماكمايكل (Sir Harold MacMichael) وزوجته. وكان أقصى ما فرضته السلطات من عقوبة غرامة ٥٠٠ جنيه على المستعمرة التي أوت العصابة. ومع ذلك، فإن الغرامة لم تحصّل فيما بعد.

بل إن عصابة شتيرن أرسلت اثنين من أعضائها إلى القاهرة حيث اغتالا اللورد موين (Lord Moyne)، وزير الدولة البريطاني المقيم في الشرق الأدنى (٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٥). وقد حاكمهما القضاء المصري وقضى بإعدامهما.

وقد أصبحت قضية فلسطين الشغل الشاغل الأول للجامعة العربية (تأسست ١٢ آذار ١٩٤٥). فاتخذت في مطلع تأسيسها (٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٥) قراراً مهماً بشأن مقاطعة اليهود الاقتصادية، قضت فيه بمنع دخول المنتوجات والمصنوعات الصهيونية إلى البلاد العربية، سواء جاءتها من فلسطين

مباشرة أو من طريق آخر. ودعا مجلس الجامعة الشعوب العربية، غير الممثلة في الجامعة، إلى التضامن والتعاون في تنفيذ هذا القرار. كما أنه قرر تأليف لجنة من دول الجامعة للإشراف على تنفيذ المقاطعة. وأخذت الحكومات العربية تسن القوانين لفرض العقوبات على المخالفين.

كان الرئيس الأميركي الجديد ترومان ((Truman، وقد سخّر سياسة الولايات المتحدة لخدمة الصهيونية إلى أقصى حد. وفي ٣١ آب (أغسطس) ١٩٤٥، كتب ترومان إلى المستر اتلي رئيس وزراء بريطانيا، يؤيد فتح أبواب فلسطين لليهود، ويقترح منحهم مئة ألف شهادة هجرة إضافية وفوراً إلى فلسطين.

اللجنة الإنجلو أميركية:

واقترح المستر بيفن (Bevin) وزير الخارجية البريطانية دعوة حكومة الولايات المتحدة إلى التعاون في تأليف لجنة تحقيق أنجلو - أميركية، لتعيد النظر في القضية الفلسطينية في ضوء البحث عن حل للمشكلة اليهودية الأوروبية الناجمة عن المذابح النازية لليهود. وقد قبلت الولايات المتحدة هذه الدعوة، على أن تكون شروط اختصاصها:

١- دراسة الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية في فلسطين وتأثيرها في مشكلة هجرة اليهود إليها؛

٢- دراسة حالة اليهود في أوروبا حيث كانوا ضحية الاضطهاد النازي والفاشي، وتقدير عدد الذين يودون النزوح إلى فلسطين أو إلى دول أخرى خارج أوروبا؛

٣- تقديم التوصيات إلى الحكومتين البريطانية والأميركية لمعالجة مشكلات فلسطين وإيجاد حل دائم لها.

وإلى أن تقدم اللجنة تقريرها تتداول الحكومة مع العرب للتوصل إلى تدبير يضمن استمرار الهجرة اليهودية بالمعدل الشهري الذي نص عليه الكتاب الأبيض آنذاك.

في ١٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٦، تشكلت اللجنة الإنجلو - أميركية، وكانت مؤلفة من ستة أعضاء من الإنجليز وستة من الأميركان، ومعظمهم من غلاة أنصار الصهيونية.

تقرير اللجنة الإنجلو أميركية:

صدر تقرير اللجنة، وفيه أوصت بإصدار مئة ألف شهادة لإدخال اليهود إلى فلسطين حالاً، أي خلال سنة ١٩٤٦م.

وأوصت اللجنة، كذلك، بإصدار بيان صريح ينطوي على المبادئ التالية:

أ- أن اليهود لن يسيطروا على العرب، ولن يسيطر العرب على اليهود في فلسطين.

ب- أن فلسطين لن تكون دولة يهودية ولا عربية.

ج- أن نظام الحكم الذاتي الذي يقام في النهاية بضمانات وتعهدات دولية، يجب أن يحمي الديانات الثلاث.

وريثما تتلاشى الشحناء بين العرب واليهود، فاللجنة توصي بأن تظل حكومة فلسطين قائمة تحت الانتداب، إلى أن يتسنى عقد اتفاق توضع بموجبه تحت وصاية الأمم المتحدة.

وهناك توصيات أخرى، منها إطلاق حرية بيع الأراضي وإجارتها واستعمالها بغض النظر عن العنصر والطائفة.

ومما ورد في التقرير: "أن المسيحيين العرب (في فلسطين) من مختلف الطوائف البالغ عددهم ١٢٥ ألف نسمة متضامنون تضامناً تاماً مع المسلمين العرب في المطالبة بدولة عربية مستقلة".

ويتبين من هذه التوصيات أنها نسفت الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩ نسفاً تاماً.

الموقف العربي:

هاج العرب سخطاً على تقرير اللجنة الإنجلو - أميركية ، فأضربت فلسطين وبعض العواصم العربية ، وسارت التظاهرات في البلاد العربية ، ونددت البرلمانات العربية بهذا التقرير الجائر ، وبادرت الحكومات إلى الاحتجاج لدى أميركا وبريطانيا ، وأضرب مسلمو الهند ، وتظاهروا ناقمين.

وعقد في أنشاص (مصر) ، في ٢٨ أيار (مايو) ١٩٤٦ ، أول مؤتمر قمة عربي حضره الملك عبد الله بن الحسين والملك فاروق ، ورئيسا سورية ولبنان ، والوصي على عرش العراق ، وولي عهد المملكة العربية السعودية ونجل إمام اليمن بالنيابة عن والديهما. وقد أعلنوا إجماعهم على أن الصهيونية خطر دائم لا على فلسطين وحدها ، بل على البلاد العربية والشعوب الإسلامية.

وعقد مجلس الجامعة العربية في بلودان اجتماعاً فوق العادة ، استمر من ٨ إلى ١٢ حزيران (يونيو) ١٩٤٦م.

وقرّر إنشاء مكاتب مقاطعة في كل دولة عربية ، ومنع تصدير المواد الأولية المساعدة للإنتاج اليهودي ، ومقاطعة المؤسسات الاقتصادية الصهيونية ، ووضع تشريع في كل دولة عربية يعتبر بموجبه بيع العقار إلى اليهود الصهيونيين وتهريب اليهود إلى فلسطين ، جرماً جنائياً ، ورفض أي شكل من أشكال التقسيم كحل للقضية الفلسطينية.

الموقف الصهيوني:

أما اليهود ، فمع ترحيبهم بتقرير اللجنة الإنجلو - أميركية ومطالبتهم بسرعة تنفيذه ، فقد أخذوا على بريطانيا ترددها في تنفيذه. وهاجموا القطارات والمخافر البريطانية. وفي آب (اغسطس) ١٩٤٦ ، نسفوا فندق الملك داود بالقدس - وكان مركزاً للحكومة - فقتل وجرح فيه نحو ١٣٠ إنجليزياً وعربياً ويهودياً من الموظفين. وقد أصدرت الحكومة البريطانية بلاغاً رسمياً أثبتت فيه اشتراك

الوكالة اليهودية في تلك الحركات، وبرهنت على أن الهاغاناه والمنظمات التابعة لها (البالماخ) والأرغون وغيرها كانت تعمل تحت إشرافها وباسمها.

مؤتمر لندن، ١٩٤٦ - ١٩٤٧

وافقت الحكومة البريطانية على طلب الحكومات العربية المفاوضة لحل قضية فلسطين، وعينت بتاريخ ١٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٦ موعداً لعقد مؤتمر في لندن لهذه الغاية. فعقد وزراء خارجية الدول العربية اجتماعاً في الإسكندرية قرروا فيه ألاّ يجلس العرب مع اليهود، وألاّ يقبلوا أي مشروع يؤدي إلى التقسيم.

انعقد المؤتمر في موعده وامتد إلى ٢ تشرين الأول (أكتوبر). وقد عرضت فيه الحكومة البريطانية على العرب مشروعاً سمي مشروع النظام الاتحادي أو "مشروع موريسون" (Morrison)، نائب رئيس الوزارة العمالية الذي قدمه وهو يدور حول فكرة التقسيم لدولتين عربية أخرى يهودية، تربطهما حكومة اتحادية مشتركة وحكومتين محليتين.

وطبيعي أن ترفض الوفود العربية أن يكون هذا المشروع أساساً لحل قضية فلسطين؛ فهو يقوم على "أساس تقسيمي"، ويناقض الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩، فطلب الإنجليز من العرب حلاً يكون بديلاً من مشروع موريسون. فقدموا حلا يتلخص في إعلان استقلال فلسطين دولة موحدة، تنشأ فيها حكومة ديمقراطية بموجب دستور تضعه جمعية تأسيسية منتخبة. وتنشأ حكومة انتقالية برئاسة المندوب السامي من سبعة عرب وثلاثة يهود، أي على أساس التمثيل النسبي، مع ضمانة تمتع اليهود بحقوقهم المشروعة والمحافظة على حقوق الأقليات، وتوقف الهجرة من ذلك الحين، على أن يترك أمرها في المستقبل للحكومة المستقلة الآتية. وتعقد معاهدة تحالف بين حكومتي فلسطين وبريطانيا، وتعطى الضمان لاحترام قدسية الأماكن المقدسة وحرية زيارتها.

مشروع بيفن:

استأنف مؤتمر لندن انعقاده في ٢٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧، وقد دعيت الهيئة العربية العليا إلى الاشتراك مع الدول العربية. وفيه أعلن الوفد البريطاني مشروعاً جديداً عرف بـ((مشروع بيفن)) (وزير الخارجية البريطانية) وهو لا يختلف عن مشروع موريسون كثيراً، ويقوم على أساس استمرار الانتداب خمسة أعوام أخرى، تنشأ خلالها حكومات ومجالس محلية عربية ويهودية ذات استقلال ذاتي مع حصر الهجرة اليهودية في المنطقة اليهودية بحسب قاعدة ((الاستيعاب الاقتصادي))، على أن يعاد درس الموقف بعد انقضاء الأعوام الخمسة. فرفض العرب هذا المشروع الذي يحرمهم حق تقرير مصيرهم، منددين بسوء الأثر الذي يحدثه استمرار الهجرة اليهودية. فأعلن حينئذ انتهاء المؤتمر، وعزم الحكومة البريطانية على رفع القضية إلى الأمم المتحدة:

قضية فلسطين في الأمم المتحدة

بالنسبة إلى بريطانيا، كان هذا القرار (برفع القضية إلى هيئة الأمم) سبيلاً للتخلص من هذه المشكلة الشائكة.

أما اليهود، فقد كانوا سعداء بهذا النقل. ذلك بأن السلسلة التآمرية بينهم وبين القوى الظاهرة والخفية — من تصريح بلفور إلى صك الانتداب إلى اللجنة الإنجلو – أميركية — ستنتهي أمام الأمم المتحدة بما أملوه من إنشاء دولة يهودية في فلسطين. وكان اليهود يعرفون بأن بريطانيا لم تعد واحدة من الدول العظمى (بعد ظهور الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على المسرح العالمي)، فرحبوا بأن يكون الحامي الجديد لتحقيق أملهم هو الهيئة الدولية التي كان للولايات المتحدة فيها نفوذ كبير، وكان لهم في أميركا مجال واسع للعمل. يضاف إلى ذلك، أن الصهيونية رأت أن من شأن رفع الأمر إلى الأمم المتحدة إضفاء طابع الاعتراف الدولي على المكاسب التي تنوي تحقيقها.

كانت الولايات المتحدة، في شخص رئيسها ترومان، تشجع اليهود على

تحقيق آمالهم. ولم يكتف ترومان بطلب فتح باب الهجرة اليهودية إلى فلسطين، بل إنه كان قد أشار في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٦ إلى التقسيم إشارة واضحة، محبذاً إياه. فكان بعمله هذا يستبق الأمور بصورة واضحة جداً. وإذا تذكرنا أن الولايات المتحدة كان قد اتسع مدى اهتمامها بالنفط الذي ظهر في بلاد العرب، فلعلنا لا نعدو الصواب إذا قلنا أن أصحاب الحل والعقد في الولايات المتحدة، في البيت الأبيض والكونغرس وبعض مجالس المؤسسات المالية الكبرى، كانوا يميلون إلى إقامة دولة يهودية في فلسطين لتكون نقطة للدفاع عن مصالحهم في الشرق الأوسط. وهنا تتفق السياسة الأميركية مع التخطيط الصهيوني والأماني اليهودية.

ولا يغيب عن البال أن أهل فلسطين كانوا يقاومون الصهيونية ومخططاتها في البلاد، معتمدين على أنفسهم أصلاً، مع العون الذي كانت تمدهم به البلاد العربية. وكان الصراع المستمر قد أجهدهم وأنهك قواهم. والدول العربية المجاورة لفلسطين بخاصة كانت مشغولة بشؤونها الخاصة وأوضاعها المستجدة. بعضها، مثل الأردن وسورية ولبنان، حديث العهد بالاستقلال، لم يكن قد مر سوى عامين على جلاء الحكم الأجنبي عن أراضيها. ومصر والعراق كانت مقيدة بمعاهدات مع بريطانيا، فضلاً عن وجود قواعدْ بريطانية فيها، ولذلك فإنها كانت تعمل في سبيل استكمال استقلالها. والدول العربية الأخرى في المشرق (المملكة العربية السعودية واليمن) كانت لا تزال في أول الطريق، إن في الدبلوماسية العالمية والاتصالات الدولية أو في الأخذ بأسباب النهضة الشاملة أما الدول الشمال الأفريقي فكانت ترزح تحت نير الاحتلال الأجنبي.

كان عدد الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة ٥٦ دولة، موزعة كما يلي: أوروبا ١٦، أميركا اللاتينية ١٩، أميركا الشمالية ٢، أفريقيا ٤، أوقيانوسيا. من هذه الدول جمعاء، كان هناك ٦ دول عربية فقط (مصر والعراق ولبنان وسورية والمملكة العربية السعودية واليمن). وكان إلى جانب هذه الدول ٤ دول

إسلامية (إيران وباكستان وتركيا وأفغانستان). ويلاحظ أن مجموع الدول الآسيوية الأفريقية هو ١٦ دولة. ويتضح من هذا أن الموقف العربي والإسلامي من جهة، والموقف الآسيوي الأفريقي من جهة أخرى، كانا ضعيفين.

ومعنى هذا كله هو أن في استطاعة الولايات المتحدة، كما اتضح هذا فيما بعد، أن تسيطر على عدد من الدول يمكنها من اتخاذ القرار الذي يتلاءم وسياستها.

كانت الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تتحكم في العلاقات بين البلدين، ولكن كان الاتحاد السوفياتي بالنسبة إلى قضية فلسطين على وفاق تام مع الولايات المتحدة.

نهاية الانتداب وقيام "إسرائيل":

دعت بريطانيا إلى عقد دورة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة، من أجل مناقشة الوضع في فلسطين. انعقدت الدورة الخاصة في ٢٨ نيسان (ابريل) ١٩٤٧، وبسط ممثلو الهيئة العربية العليا، والوكالة اليهودية وجهة نظرهم في القضية. وأخيراً قررت الجمعية العامة (٧ أيار/ مايو ١٩٤٧) اختيار لجنة تحقيق دولية، ومنحتها سلطات واسعة للتثبت من الحقائق.

أ - اللجنة الدولية:

تألفت اللجنة من ممثلين عن أستراليا وكندا وتشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا وغواتيمالا والهند وهولندا وإيران وبيرو والسويد وأوروغواي. وقد لوحظ أنه لم يكن بين هؤلاء ممثل لإحدى الدول الكبرى، كما أن تأليف اللجنة كان في غير مصلحة العرب، بسبب ما عرف عن موقف معظم حكومات الممثلين المتأثرة بسياسة الولايات المتحدة الأميريكية، وبالصهيونية العالمية. وقد قررت الهيئة العليا مقاطعة لجنة التحقيق لأن مهمتها لا تتضمن استقلال فلسطين، ودعت إلى الإضراب يوم وصولها إلى القدس.

وصلت اللجنة إلى القدس في ١٧ حزيران (يونيو) ١٩٤٧، فأضربت البلاد يوم وصولها. وقضت في فلسطين أياماً استمعت فيها إلى الهيئات والشخصيات اليهودية وفي بيروت تسلمت وجهة النظر الرسمية للحكومات العربية.

احتوى التقرير توصيات عامة وافق عليها جميع الأعضاء، وتتلخص في ضرورة إنهاء الانتداب على فلسطين ومنحها الاستقلال، على أن تتقدمه مرحلة انتقالية قصيرة تكون السلطة في أثنائها مسؤولة أمام منظمة الأمم المتحدة، وعلى أن يبنى النظام السياسي للدولة أو الدولتين الجديدتين والدستور على أساس ديمقراطي يضمن المحافظة على حقوق الأقليات، وعلى أن تسجل المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة في دستور كل من الدولتين، بما في ذلك واجب تسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية، وعلى حرية العبادة ووجوب قبول مبدأ المحافظة على الوحدة الاقتصادية في فلسطين، وعلى أن تقدم الحكومة المؤقتة لكل من الدولتين إلى الأمم المتحدة، قبل الاعتراف باستقلالهما، تصريحاً يؤكد الحقوق القائمة فيما يتعلق بالأماكن المقدسة وضمان حرية الوصول إليها وزيارتها وعبورها (ترانزيت)، لجميع المواطنين في الدولة الأخرى وللغرباء، وصيانة الأماكن المقدسة.

وانقسمت اللجنة إلى أكثرية قدمت مشروعاً، وإلى أقلية قدمت مشروعاً آخر.

كما قررت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية أن توصي دول الجامعة بتقديم أقصى ما يمكن من معونة عاجلة إلى أهل فلسطين، وذلك من مال وعتاد ورجال، وبتأليف لجنة فنية عسكرية، لكل حكومة عربية مندوب فيها، لتقوم بتعرف حاجات فلسطين ووسائل دفاعها وتنظيم المعونة المادية التي يجب على الحكومات تقديمها، على أن تقدم تقريرها الفني إلى مجلس الجامعة الذي كان سينعقد قريباً.

انعقد مجلس جامعة الدول العربية في عاليه بلبنان (٧ – ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٧)، فدرس تقرير اللجنة الفنية العسكرية، وفيه بحث في استعداد اليهود الذين تضم منظماتهم العسكرية ما لا يقل عن ستين ألف

- مقاتل مع أسلحتهم الجديدة وعتادهم الوافر، ومعامل الذخيرة لديهم ووفرة المدربين، هذا مع ضآلة سلاح العرب وقدمه وقلة عتاده وندرة المدربين لديهم، ومدى الخطر الذي يتعرض له العرب في المناطق المكتظة باليهود، من فتك فورٌ جلاء القوات البريطانية عن فلسطين الشمالية وفيه دعوة إلى تسليح العرب في مناطق اكتظاظ اليهود ليستطيعوا الدفاع عن أنفسهم، وإلى تدريب الشباب، وبأن تشكل قيادة عربية عامة.

كما تقرر حشد قطع من الجيوش المصرية والسورية واللبنانية والأردنية والعراقية على حدود فلسطين.

بدأت حركة واسعة للتطوع في البلاد العربية، وتأججت الحماسة في فلسطين فهرع بنوها إلى التطوع وشراء السلاح والعتاد إن وجدوه.

ب- الموقفان البريطاني والصهيوني:

أعلن وزير المستعمرات البريطاني موافقة حكومته على إنهاء الانتداب، وأنها تعد العدة للخروج من فلسطين بأسرع وقت ممكن.

أما اليهود، فقد أفرحهم تقرير اللجنة الدولية، وخصوصاً توصيات الأكثرية فيها بالتقسيم، مع اعتراضهم على كون الدولة اليهودية لا تشمل فلسطين كلها، وراحوا يعبئون قواهم السياسية، ويسخّرون الولايات المتحدة لحمل الأمم المتحدة على إقرار المقترحات.

جـ- قرار التقسيم:

انعقدت هيئة الأمم المتحدة على شكل لجنة خاصة تمثل جميع الدول، للنظر في توصيات لجنة التحقيق الدولية، ففند مندوب الهيئة العربية العليا مزاعم الصهيونية، وأعلن أن العرب يرفضون تقرير لجنة التحقيق بشقيه، وأن الحل الذي يقبله العرب هو دولة ديمقراطية مستقلة تشمل جميع فلسطين.

ثم شرح مندوب الوكالة اليهودية وجهة النظر الصهيونية، معلناً قبول

توصية التقسيم، ومعترضاً على ترك الجليل الغربي والقدس خارج الدولة اليهودية.

عقدت الجمعية العامة لهيئة الأمم اجتماعها مساء ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ ، وجرى التصويت وصدر قرار التقسيم رقم (١٨١) الذي يوصي بتقسيم فلسطين إلى دولتين: دولة عربية، ودولة يهودية تضم نحو ٥٦٪ من أرض فلسطين. ونص القرار على اتحاد اقتصادي يربط بين الدولتين، وعلى تدويل منطقة القدس. وقد وافقت على القرار ٣٣ دولة، وقد صوّت ضد القرار ١٣ دولة هي:

أفغانستان وكوبا ومصر والهند وإيران والعراق ولبنان وباكستان والمملكة العربية السعودية وسورية وتركيا واليمن.

وامتنعت عن التصويت ١٠ دول هي:

الأرجنتين وتشيلي والصين وكولومبيا والسلفادور والحبشة وهندوراس والمكسيك والمملكة المتحدة ويوغسلافيا.

المقاومة العربية لقرار التقسيم:

عمت الأمة العربية في إثر قرار التقسيم موجة من السخط والنقمة، تجلت في إضرابات وتظاهرات صاخبة في فلسطين وسائر الأقطار العربية، وفي الإقبال على التطوع، وفي هجمات المتظاهرين على مؤسسات كبريات الدول التي وافقت على التقسيم، من سفارات ومفوضيات وشركات. ونشبت في بعضها اضطرابات أدت إلى مقتل الكثيرين من اليهود، كما استشهد عدد من العرب. ونشبت في جميع مدن فلسطين، ولا سيما في القدس ويافا وحيفا، معارك بين العرب واليهود وقع فيها مئات من القتلى والجرحى.

المقاومة في فلسطين:

تألفت في مدن فلسطين وقراها لجان قومية للإشراف على الحركة

الوطنية والتطوع، وراحت تشتري السلاح والذخيرة وتتصل بالهيئة العربية العليا وباللجنة العسكرية التابعة لجامعة الدول العربية والتي كانت قد اتخذت دمشق مقراً لها.

وفي الفترة الواقعة بين إصدار قرار التقسيم (٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧) وانتهاء الانتداب البريطاني ودخول الجيوش العربية إلى فلسطين (١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨)، وقع عبء المقاومة في فلسطين على ثلاث منظمات هي: "الجهاد المقدس" و "جيش الإنقاذ" و "اللجان القومية الفسطينية".

وقد أخذت هذه اللجان القومية في جمع الأموال وشراء السلاح والذخيرة. ثم عيّنت الهيئة العربية العليا عبد القادر الحسيني قائداً عاماً لقوات "الجهاد المقدس". ولعل عدد المناضلين في قوات "الجهاد المقدس" لم يتجاوز الخمسة آلاف مناضل. وكان استعدادهم القتالي محدوداً بسبب أسلحتهم الصغيرة المختلفة الأنواع والمقاييس ونقص الذخيرة.

ومع ضآلة العدد وضعف العدة، فقد استطاعت هذه القوات إنزال ضربات قاسية بالصهيونيين.

ولعل أهم معركة في سبيل السيطرة على الطرق الرئيسية كانت معركة القسطل (٤ — ٨ نيسان/ إبريل) التي تبعد ثمانية كيلومترات غربي القدس، فحالت دون ربط القدس بالقوى الصهيونية في الساحل، وكان لأبناء العشائر الأردنية مشاركة هامة في هذه العمليات وخاصة في معركة القسطل، وتجدر الإشارة هنا إلى مشاركة أبناء قبيلة الحويطات الأردنية بقيادة الشيخ هارون الجازي، وقد استشهد في آخر يوم منها عبد القادر الحسيني. وأحكمت هذه القوات طوق الحصار حول الحي اليهودي داخل القدس الشرقية، واشتركت في معارك باب الواد (١ — ١٠ أيار/ مايو) للسيطرة على الطريق الموصل بين القدس الغربية وتل أبيب، فقطعت بذلك الإمدادات والمؤن عن ١٠٠ ألف يهودي من سكان المدينة الغربية. وظلت هذه القوات ترابط في بعض الخطوط الأمامية حتى ١٥ أيار (مايو).

وفي أثناء معركة القسطل، دخلت جماعات من عصابتي الأرغون وشتيرن قرية دير ياسين العربية (تبعد نحو خمسة كيلومترات عن القدس)، وارتكبت مذبحة مدبرة ذهب ضحيتها قرابة ٢٥٠ عربياً، نصفهم من النساء والأطفال، ومثلت بجثثهم ثم ألقت بها في آبار القرية. لكن القوات الفلسطينية التقت، في اليوم التالي، قافلة يهودية في طريقها إلى مستشفى هداسا والجامعة العبرية وقتلت من أفرادها نحو ٧٧ شخصاً، انتقاماً لدير ياسين.

أما جيش الإنقاذ الذي تألف في أوائل كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، فقد دخل فلسطين تباعاً بين وقت تأليفه و١٥ أيار (مايو) من السنة نفسها — وهو موعد انتهاء الانتداب البريطاني.

هذا الجيش، الذي انتهت قيادته إلى فوزي القاوقجي، كان تابعاً للجنة العسكرية التي أنشأتها جامعة الدول العربية (مركزها دمشق). وقد قامت قواته بدعم الحاميات الفلسطينية وتعزيز مواقعها. وكان هذا الجيش مسؤولاً عن المنطقة الشمالية من فلسطين. أما المنطقة الوسطى فكانت مسؤولية "الجهاد المقدس".

وإذا عرفنا الظروف التي قاتلت فيها هذه القوات — الجهاد المقدس وجيش الإنقاذ — أدركنا قيمة العمل الذي تم على يدها. فقد كانت هناك ثلاثة عوامل تعمل ضدها: أولها: القوى الصهيونية المتمثلة بالهاغاناه وعصابتي الأرغون وشتيرن. فقد كان المجندون في ميدان القتال يبلغون نحو ٢٧,٠٠٠، وكلهم مدرب.

أما العامل الثاني: فهو الأسلحة التي كانت بيد القوات الصهيونية. وهذه تجمعت لهم عبر سنوات طويلة سابقة. لكن الجديد هو الأسلحة التي اشترتها الصهيونية في ذلك الوقت من تشيكوسلوفاكيا بدولارات مقدمة من يهود الولايات المتحدة، وكانت كمياتها كبيرة. ولذلك مكنت الصهيونيين من شن هجمات أكثر تنظيمياً وفقاً لخطة مرسومة.

والعامل الثالث: هو الطريقة التي غادر فيها البريطانيون فلسطين. ذلك بأن بريطانيا أعلنت رسمياً أن الانتداب سينتهي في ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨، وأن قواتها ستنسحب من البلاد في ذلك اليوم. لكن الانسحاب الفعلي، والعسكري بصورة خاصة، تم قبل ذلك بمدة وبطريقة مكنت الصهيونيين من الاستيلاء على أمهات المدن والمراكز الرئيسية. ففي حيفا مثلاً، صمد العرب أمام المواقع الصهيونية نحو أربعة أشهر. وفجأة في ٢٠ نيسان (ابريل) قرر القائد البريطاني سحب قواته إلى منطقة الميناء. ومع أنه أخبر الفريقين بما نوى، فقد يسر للصهيونيين من الوقت ما مكنهم من القيام بحملة خاطفة (٢١ نيسان/ ابريل) انتهت، في اليوم التالي، بالاستيلاء على المدينة. أما النجدات العربية فلم تسمح لها القوات البريطانية بالدخول إليها. ونزح من سكان المدينة العرب نحو أربعين ألفاً خوفاً من المصير الذي حل بأهل دير ياسين وغيرها.

في ٢٥ نيسان (ابريل)، هاجمت قوات تابعة للأرغون والهاغاناه مدينة يافا بقصف شديد على الأحياء الآهلة استمر يومين، وانتهى بتخويف السكان وترحيلهم (نزح من سكان يافا نحو خمسين ألفاً). وكان اليهود قد هجموا على طبرية قبل ذلك، حيث أخذت القوات البريطانية في إجلاء سكانها العرب عنها. ومثل ذلك يقال عن صفد وبيسان وعكا. ولا شك في أن تسليم ميناء حيفا للصهيونيين كان خاتمة هذا التواطؤ.

ويجدر بنا هنا، أن نشير إلى أمور أخرى كانت ذات صلة بهذه النتيجة. فمن ذلك: ضعف التنظيم العربي الفلسطيني، وتعارض السلطات والمسؤوليات في ميادين القتال بين من تنتدبهم الهيئة العربية العليا ومن كانت تنتدبهم اللجنة العسكرية، وفقدان خطة موحدة للمقاومة. كما أنه لم تكن هناك زعامة سياسية فلسطينية مؤثرة مقيمة داخل البلاد. يضاف إلى ذلك أن الاتصال بين المقاومة في الداخل والدول العربية، لم يكن على وجه يكفل لها تأمين ما تحتاج إليه.

الموقف عشية انتهاء الانتداب:

وتجاه المقاومة العربية الباسلة في فلسطين، وردة الفعل العنيفة الجماعية حيال قرار التقسيم، أعلن مندوب الولايات المتحدة في ١٩ آذار (مارس) ١٩٤٨ سحب حكومته تأييدها مشروع التقسيم.

وفي تلك الأثناء، أخذ الإنجليز في مغادرة فلسطين، على أن ينتهي ذلك في ١٥ أيار (مايو) بعد تصفية الإدارة المدنية.

وبدأ التخطيط الصهيوني لهجوم عام واسع ابتداءً من أول نيسان (ابريل) استباقاً لانتهاء الانتداب في ١٥ أيار (مايو) ودخول الجيوش العربية البلاد.

أخذ الرأي العام العربي يطالب الحكومات العربية بالتدخل العسكري العاجل لإنقاذ فلسطين، ولا سيما بعد مذبحة دير ياسين، وكذلك بعد استشهاد عبد القادر الحسيني، وبعد ما تبين عدم التكافؤ في الأسلحة بين العرب واليهود، وكيفية جلاء الإنجليز عن الأحياء في المدن غدراً ليتمكن اليهود من احتلالها. ولكن السلطات البريطانية أعلنت أن أي تدخل عسكري قبل ١٥ أيار (مايو)، وهو الموعد الذي حددته لجلاء آخر جندي بريطاني عن فلسطين، يعتبر عدواناً عليها تقابله بالقوة، الأمر الذي حال دون دخول الوحدات العربية النظامية لوقف الوضع المتدهور قبل هذا التاريخ.

وقد كانت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية قد قررت، الزحف على فلسطين ودخولها في ١٥ أيار (مايو)، أي فور الجلاء البريطاني عنها وذلك لحماية سكانها العرب، وأخذت كتائب من خمسة جيوش عربية تتحرك نحو حدود فلسطين.

إعلان قيام "إسرائيل":

كانت الحكومة البريطانية قد أعلنت أن الانتداب سينتهي في ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨، وأن الإدارة المدنية والجيوش ستغادر البلاد قبل انقضاء ذلك التاريخ. فاجتمع رجال الوكالة اليهودية الثلاثة عشر برئاسة بن – غوريون، وفي

الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الجمعة في ١٤ أيار (مايو) وفي قاعة متحف تل أبيب، قرأ بن – غوريون تصريحاً أعلن فيه قيام إسرائيل.

أشارت الوثيقة إلى ما سماه الروابط التاريخية بين اليهود وفلسطين، وحق الشعب اليهودي في البعث القومي. ثم انتقلت بعد ذلك إلى تصريح بلفور (١٩١٧)، واعتبرته اعترافاً بذلك الحق، وإلى صك الانتداب الذي رأت فيه تأييداً لهذا الاعتراف. وبعد ذكر اضطهاد اليهود حديثاً في أوروبا، أتت الوثيقة إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧) الذي أوصى بتقسيم فلسطين وإنشاء دولة يهودية، وأعلنت أن قيام هذه الدولة هو باسم الصهيونية في العالم والشعب اليهودي في فلسطين.

وجاء في ختام الوثيقة: "وستكون دولة إسرائيل مشرعة الأبواب لهجرة اليهود إليها من جميع بلاد الشتات.... ونرسل نداءنا إلى الشعب اليهودي في العالم كله ليتعاون معنا في مهمة الهجرة والإنماء".

الفصل السابع

العلاقات الأردنية- الفلسطينية

الأردن وفلسطين منطقة واحدة، وعبر التاريخ لم يكن هناك حدود بينهما، وهما يشكلان وحدة تاريخية حضارية واحدة، إلى أن تعينت الحدود الأردنية- الفلسطينية، بموجب قانون فلسطيني أصدرته سلطة الانتداب في ١ – ٩ –١٩٢٢. وصادق مجلس عصبة الأمم على هذه الحدود في مطلع ١٩٢٣، و كان المندوب البريطاني في القدس له مندوب في الأردن هوالمعتمد البريطاني في عمان.

والتمازج بين الشعبين العربيين في فلسطين والأردن، كان تمازجاً طبيعياً، تجلى في التجاور الجغرافي والأصول العربية المشتركة وبحكم رابطة الدين المشترك، وعدم وجود حدود فاصلة بين البلدين عبر مراحل التاريخ المختلفة، من هنا فلم يكن بمستغرب أن يبدي الأردنيون تعاطفاً مع نضال الشعب الفلسطيني الشقيق برغم قلة الحيلة وصعوبة الظروف والخضوع للانتداب البريطاني في البلدين، ولعلنا نستذكر اجتماع زعماء شمال الأردن في بلدة قميم ١٩٢٠، وخروجهم بقرار يقضي بمناصرة إخوانهم في فلسطين، فكان القرار بأن يقود الشيخ كايد المفلح العبيدات، وهو من قرية كفر سوم المطلة على نهر اليرموك، عدداً من المتطوعين من أبناء الشمال الأردني لمهاجمة المستعمرات اليهودية في سمخ قرب طبريا في نيسان عام ١٩٢٠، واستشهد الشيخ كايد في هذه الصدامات، مما دعا المؤرخين المحدثين أن يعدوه أول شهيد أردني على ثرى فلسطين الطهور.

كان الرأي العام الأردني شديد التأثر بمجريات العدوان على فلسطين وشعبها، كما برز تعاطف من قبل أبناء العشائر الأردنية، ومن بعض شيوخ العشائر الذين كانوا يستقبلون المناضلين الفلسطينيين، ويوفرون لهم المأوى وتهريب السلاح إلى داخل فلسطين، إضافة إلى تطوع أبناء العشائر في صفوف المقاومة الفلسطينية، خاصة في الثورة الفلسطينية الكبرى ١٩٣٦-١٩٣٩، ولعلنا نستذكر جهود الشيخ حديثه الخريشه، أحد أبرز شيوخ بني صخر، وجهود حسين باشا الطراونه، وجهود الشيخ هارون الجازي، الذي قاد مجموعة من متطوعي أبناء الحويطات وشارك في معركة القسطل، وفي حرب ١٩٤٨ في فلسطين.

وأبدت الحركة الوطنية الأردنية وعياً على مخاطر المشروع الصهيوني، الذي يستهدف الأردن كما يستهدف فلسطين، ولعلنا نستذكر قرارات المؤتمرات الوطنية الأردنية؛ فقد ساهمت المؤتمرات الوطنية في نشر الوعي بهذا الخطر، وتصدت لأي توسع صهيوني نحو الأردن، كما عبرت دوماً عن مساندتها للنضال الفلسطيني. وشهدت عمان حوادث تظاهر تندد بالسياسة البريطانية في فلسطين، ورشق المتظاهرون سيارة كلوب باشا بالحجارة.

أما على الصعيد الرسمي فإن الأمير عبد الله كان يبدي اهتماماً خاصاً بالقضية الفلسطينية، ويتابع تطوراتها، وهذا يندرج تحت الاهتمام الرسمي الأردني بالقضية الفلسطينية.

الدور الأردني في الحرب العربية الإسرائيلية الأولى (١٩٤٨)

كانت الفترة منذ إعلان قرار التقسيم إلى ١٥ أيار ١٩٤٨م فترة قتال غير متكافئ بين عرب فلسطين ومن ساعدهم من المتطوعين العرب وبين اليهود الذين كانوا أفضل تنظيماً وأكثر جنوداً وأحسن تسليحاً وأقوى تدريباً، وقد تمكنوا خلال هذه الفترة من احتلال مدن وقرى رئيسية كحيفا ويافا وعكا وطبريا وبيسان وصفد، وذلك قبل الانسحاب البريطاني. وكانت الظروف

الدولية لصالح قيام الدولة اليهودية وكانت الدول الاستعمارية تهيمن على عملية صنع القرار في الدول العربية المحيطة بفلسطين.

وكان الملك عبدالله الأول بن الحسين القائد العام للقوات العربية قد وجّه برقية إلى عزام باشا أمين عام الجامعة العربية تضمنت إمكانية سرعة انقضاض الجيوش العربية من مختلف الجهات كي لا تمكن القوات الإنجليزية المنسحبة من حيفا وعكا تسليم معسكراتها للقوات اليهودية، إذا أخذت الدول العربية ذلك في الحسبان. ولكن تبين للملك عبد الله الأول قبل شهر واحد من الدخول في القتال عدم جاهزية هذه القوات لدخول المعركة في كفاءة عالية وقد ضمّن ذلك برسائل وجهها إلى أمين عام الجامعة وملوك ورؤساء العرب المشاركة قواتهم في القتال:

١. عدم جاهزية القوات العربية لدخول فلسطين في اليوم المحدد.

٢. كان جيش الإنقاذ ضعيفاً من حيث التسليح والتموين ووسائل النقل.

٣. كانت القرى الفلسطينية مكشوفة وليس فيها من وسائل الدفاع شيء مقارنة بالمستعمرات اليهودية المحصنة بأبراج للمراقبة ومحاطة بالخنادق وسراديب لحفظ التموين والأسلحة حيث يستطيع المدافعون عن المستعمرة الدفاع عنها مدة طويلة.

٤. وجود ضباط روس يحاربون إلى جانب اليهود.

٥. ضعف التجهيزات العسكرية للقوات العربية.

واقترح الملك بأن يتولى الجيش العربي الأردني أمر تحرير فلسطين، حيث يتحلى هذا الجيش بالجاهزية القتالية شريطة أن تتولى الدول العربية دعمه عسكرياً ومادياً، لكن الدول العربية رفضت هذا الاقتراح.

عبرت القوات العربية الحدود مع فلسطين من جميع جبهات القتال يوم ١٩٤٨/٥/١٥م بينما اجتاز الجيش العربي الأردني الحدود مع فلسطين في ٥/١٤ وتمركز في منطقة أريحا استعداداً للانطلاق في اليوم التالي. كان

مجموع القوات العربية التي شاركت في القتال ٢١٠٠٠ جندي وضابط موزعة على النحو التالي:

- الجيش اللبناني: قوامه كتيبة مدرعة ويساعده جيش الإنقاذ وأوكلت له مهمة تحرير شمال فلسطين من حيفا غرباً إلى الناصرة شرقاً.
- الجيش السوري: قوامه ٣٠٠٠ جندي وضابط وأوكلت إليه مهمة تحرير شمال فلسطين ويتقدم باتجاه الحولة – صفد.
- الجيش العراقي قوامه ٣٠٠٠ جندي وضابط يتقدم من الشرق باتجاه منطقة نابلس والسهل الساحلي. الجيش العربي الأردني قوامه ٦٠٠٠ جندي منه ٤٥٠٠ مقاتل يتقدم من الشرق على محوري جسر دامية وجسر اللنبي باتجاه القدس والسهل الساحلي حتى تل أبيب.
- الجيش المصري: قوامه ١٠٠٠٠ جندي وضابط يتقدم من الجنوب عبر سيناء على محورين، محور الساحل غزة – تل أبيب ومحور الوسط النقب – بئر السبع.
- الجيش السعودي: وقوامه كتيبتان ألحقتا بالجيش المصري.

وكانت الأسلحة التي تمتلكها هذه القوات أقل كفاءة من الأسلحة التي تمتلكها القوات اليهودية (جيش الدفاع الإسرائيلي) المكونة من الهاجاناه والقوة الملحقة بها وقد بلغ تعدادها في هذه الأثناء ٦٥٠٠٠ مقاتل ومتطوع. وكانت الجماهير العربية لا تعلم من أمر هذا الواقع شيئاً، فيما كانت تطلب وبإصرار بالقتال.

وفي نفس اليوم الذي عبَرت فيه القوات العربية إلى فلسطين أعلن اليهود قيام دولتهم واستقلالها، وأن جيش الدفاع الإسرائيلي سوف يدافع عن استقلال هذه الدولة.

حققت الجيوش العربية تقدماً ملموساً لحظة اندفاعها إلاّ أنها جوبهت بقوة النيران اليهودية مما دعاها إلى التوقف على بعض الجبهات، بينما بقي

القتال مستمراً على الجبهة الشرقية حيث كان يخوض الجيشان الأردني والعراقي حرباً شرسة مع جيش العدو الإسرائيلي، وكان اليهود قد احتلوا جزءاً من مدينة القدس فاندفعت الكتيبتان الأردنيتان الرابعة والسادسة إلى داخل مدينة القدس لإنقاذها يساندهما متطوعون من أهل المدينة المقدسة ومصريون وأردنيون وجيش الإنقاذ والجهاد المقدس، وكان القتال شديداً والهجمات متبادلة بين الطرفين واستطاعت القوات العربية إخراج القوات اليهودية من المدينة المقدسة وقامت بمحاصرة الحي اليهودي في القدس القديمة واستولت عليه واستسلم لها ١٥٠٠ شخص أُخِذوا أسرى من ضمنهم ٣٠٠ مقاتل من البالماخ والهاغانا، وكان الاتصال مباشراً ما بين قائد المعركة في القدس الملك عبد الله الأول الذي كان يطالبه بمزيد من الاستبسال لإنقاذ المدينة المقدسة وكان ضمن الجيش العربي الأردني الذي يقاتل في القدس وضواحيها الأميران نايف وطلال نجلي الملك عبد الله الأول، وتصدى الجيش العربي الأردني للهجمات اليهودية في اللطرون وباب الواد وردها على أعقابها بعد أن منيت بخسائر جسيمة في الأرواح والمعدات، وأعاد لسيطرته طريق القدس بيت لحم الاستراتيجي بعد أن أغلقها اليهود.

فكانت كل معركة خاضها الجيش العربي الأردني في باب الواد واللطرون، وأسوار القدس، والنوتردام وحي اليهود ملحمة تروى ومن القادة الذين خلدتهم معارك القدس، الأميران نايف وطلال، والقادة: عبد الله التل، وحابس المجالي، وراضي الهنداوي، وعلي الحياري وغيرهم. وأثناء القتال اضطرت سرايا من الجيش العربي للتوجه جنوباً لمساعدة بعض سرايا الجيش المصري التي حوصرت في منطقة جنوب الخليل وفك الحصار عنها. ومما زاد في الأعباء الملقاة على عاتق الجيش العربي انتشاره في منطقتي نابلس وجنين بعد أن انسحب منهما الجيش العراقي بعد إعلان الهدنة الأولى في حزيران ١٩٤٨م، وكان الجيش العربي الأردني قد حقق جميع أهدافه العسكرية، وطهر مدينة القدس الشرقية من اليهود وحاصر القدس الغربية وهزم قوات

العدو في جميع المعارك التي خاضها ضدهم والجيش الأردني هو الجيش العربي الوحيد الذي حافظ في هذه الحرب على الأرض التي تواجد عليها.

اضطرت القوات العربية إلى وقف معاركها بعد إعلان الهدنة في ٨ حزيران، وتحت ضغط هيئة الأمم المتحدة، وكانت الهدنة لصالح اليهود، فقد أعادوا ترتيب قواتهم وتزويدها بالأسلحة الضرورية، على عكس الجيوش العربية التي بقي موقفها كما هو، وما أن استؤنف القتال في المرحلة الثانية، حتى حسم الموقف لصالح القوات اليهودية وبدأت القوات العربية في التراجع، فاضطرت الدول العربية مرغمة على قبول الهدنة الثانية.

ومن أهم النتائج التي تمخضت عنها حرب ١٩٤٨ م ما يلي:

١.قيام الكيان الإسرائيلي بالقوة على٧٨٪ من إجمالي مساحة فلسطين.

٢.قامت إسرائيل بابتلاع أراض واسعة لم تكن مخصصة لها في قرار التقسيم.

٣.التأييد العام الذي حصل عليه اليهود من قبل الدول الكبرى.

٤.بينت هشاشة الوضع العربي وضعف استعداد الدول العربية.

٥.كانت هذه الحرب مسؤولة إلى حد كبير عن إحداث بعض التغييرات السياسية في البلاد العربية فيما بعد.

٦.ضم ما تبقى من فلسطين إلى المملكة الأردنية الهاشمية(وحدة الضفتين).

٧.أصبح الأردن يقف على أطول خط للمواجهة مع إسرائيل.

وحدة الضفتين (١٩٥٠):

بعد الهدنتين كان اليهود قد تمكنوا من الوصول إلى مناطق عديدة أكثر مما هو مخصص لهم في مشروع التقسيم، وانتشر النازحون لا سيما من

المدن الساحلية كحيفا ويافا وعكا، ومن مدن الشمال كصفد وطبريا ومن مدن الوسط كاللّد ويافا، في البلاد العربية المجاورة.

ورأى الكثير من عرب فلسطين أن خير وسيلة للحفاظ على ما تبقى من فلسطين هو الوحدة مع المملكة الأردنية الهاشمية، وبخاصة أن قسماً من الجيش العربي الأردني لا زال يرابط على الجزء المتبقي من الأرض الفلسطينية، ويشرف على الإدارة فيها بينما رأى البعض الآخر تشكيل حكومة فلسطينية، وتم تشكيل حكومة عموم فلسطين التي اتخذت من غزة مقراً لها، إلاّ أن هذه الحكومة كانت ضعيفة ليس لها من الحول والقوة شيء وانهارت أمام أول اختبار لها مع إسرائيل.

ورأى المطالبون بالوحدة أن ما يقومون به هو إنقاذ لفلسطين علاوة على أنه عمل قومي، وعقدوا أول مؤتمر لهم (المؤتمر العربي الفلسطيني الأول) في عمان في ١ تشرين الأول ١٩٤٨، وحضر هذا المؤتمر هيئات وشخصيات ومدعوون من مختلف أنحاء فلسطين، والنازحون في أرجاء المملكة الأردنية والبلاد العربية وبلغ عدد الذين حضروا واشتركوا في المؤتمر أكثر من ٦٠٠٠ شخص يمثلون مختلف فئات الشعب الفلسطيني. وكانت اللجنة التحضيرية للمؤتمر تضم: الشيخ سليمان التاجي الفاروقي، والشيخ سعد الدين العلمي، الأستاذ عجاج نويهض، الأستاذ حكمت التاجي الفاروقي، والشيخ مصطفى الأنصاري، والأستاذ عزت الكرزون، أما هيئة المؤتمر فبرئاسة الشيخ سليمان التاجي الفاروقي والشيخ سعد الدين العلمي نائباً له، وعجاج نويهض سكرتير الهيئة، وكاتباها الأستاذ هاشم الجاعوني والدكتور نور الدين الغصين.

وتوصل المؤتمر إلى القرارات التالية:

١. تفويض الملك عبد الله لمعالجة القضية الفلسطينية.

٢. دعوة الأمة العربية إلى العمل لإنقاذ فلسطين، ومواصلة القتال، والدعوة إلى تزويد الفلسطينيين بالسلاح.

٣. الدعوة إلى عقد مؤتمر فلسطيني موسع لمبايعة الملك عبد الله ملكاً على فلسطين.

٤. معارضة حكومة عموم فلسطين في غزة معارضة تامة كونها شكلت من دون موافقة أهل فلسطين في الشتات.

٥. دعوة الصحافة المصرية والسورية الكف عن دعم حكومة غزة الموجودة في منطقة النفوذ المصري.

٦. إرسال برقية إلى الهيئة العربية العليا يعلن فيها المؤتمرون سحب اعتراف عرب فلسطين وثقتهم بالهيئة.

وظهرت معارضة دول الجامعة العربية لهذا الاجتماع لا لأن مقرراته ليست في مصلحة فلسطين، وإنما لأن نيات الدول العربية متضاربة ومصالحها متعارضة، وتقدم مصالحها على القضية الفلسطينية.

المؤتمر العربي الفلسطيني الثاني – أريحا:

بعد شهرين فقط، كانت الأمور بين الدول العربية وجيوشها قد تغيرت، الأمر الذي اقتضى التوجه إلى عقد مؤتمر أريحا، الذي كانت أهم مقرراته ضم فلسطين إلى الأردن، فانعقد المؤتمر العربي الفلسطيني الثاني في اليوم الثلاثين من محرم ١٣٦٨ الموافق الأول من كانون الأول [ديسمبر] ١٩٤٨م، ممثلاً الشعب العربي الفلسطيني، شارك فيه عدد من الأعيان وشيوخ القبائل ومندوبي غرف التجارة ورؤساء البلديات والهيئات واللجان والجمعيات وسائر أهل الكلمة، وبحث المؤتمر في الأوضاع التي تكتنف قضية فلسطين في الوقت الحاضر من جميع الوجوه فوجد أن خطورة الأوضاع السياسية والعسكرية في فلسطين قد بلغت حداً كبيراً يستوجب العمل الحاسم لصيانة مستقبل البلاد وتقرير مصيرها النهائي.

وكان رئيس المؤتمر الشيخ محمد علي الجعبري، ونائب الرئيس فؤاد عطا الله، وأمين السر عجاج نويهض، وعضوا مكتب المؤتمر حكمت التاجي الفاروقي وكمال حنون.

وصدر عن هذا المؤتمر قرارات هامة طبعت، وهذه المقررات:

١. لما كانت فلسطين جزءاً من سوريا الطبيعية/ البلاد العربية وكان الانتداب الذي فرض عليها بغير رضى من أهلها واستمر حتى ١٩٤٨/٥/١٥م حائلاً دون وصولها إلى الاستقلال أو انضمامها إلى أحد الأقطار الشقيقة المستقلة، ولمّا كان أهل فلسطين اليوم يرون على ضوء الواقع من الأوضاع السياسية والعسكرية في فلسطين أن الوقت قد حان للعمل الحاسم لصيانة مستقبلهم وتقرير مصيرهم النهائي والاشتراك مع البلاد العربية المجاورة في حياة مستقلة حرة، فإن هذا المؤتمر يقرر أن تتألف من فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية مملكة واحدة وأن يبايع جلالة الملك عبد الله الأول بن الحسين ملكاً دستورياً على فلسطين.

٢. يشكر المؤتمر الدول العربية على ما بذلته من جهود عسكرية وسياسية لحفظ عروبة فلسطين ومقدساتها ويحيّي جيوشها العربية المرابطة في مختلف أنحاء البلاد ويطلب من الدول العربية أن تتم مهمة التحرير التي أعلنتها عند دخول فلسطين.

٣. يطلب المؤتمر من دول الجامعة العربية ومنظمة الأمم المتحدة المبادرة إلى اتخاذ الوسائل الفعالة لإعادة النازحين من عرب فلسطين إلى بلادهم بأقرب وقت ممكن، وإعطائهم التعويض المالي الكافي عما أصابهم من خسائر.

٤. يقرر المؤتمر أن يرفع قرار المبايعة التي أعلنت بالإجماع في هذا المؤتمر، وقرار طلب توحيد البلدين الشقيقين، إلى حضرة صاحب الجلالة الملك عبد الله بن الحسين، عاهل المملكة الأردنية الهاشمية، بعد ارفضاض المؤتمر بلا تراخ، وأن يتم تبليغ المقررات بجملتها إلى دول الجامعة العربية ومنظمة الأمم المتحدة والممثلين السياسيين في عمان".

وتوجهت لجنة تمثل المؤتمر لمقابلة الملك المقيم آنذاك في قصر (المصلّى) في الشونة الجنوبية لتعرض عليه مقررات المؤتمر ومبايعته ملكاً على فلسطين، وقبِلَ الملك البيعة، وتم عرض هذه المقررات على مجلس الوزراء الذي أحالها بدوره إلى مجلس الأمة بعد أن وافق عليها من أجل إكمال مراحلها الدستورية.

قوبلت هذه المقررات بمعارضة واضحة من دول الجامعة العربية بحجة أنها لا تمثل وجهة نظر أغلبية الشعب الفلسطيني، وأراد الفلسطينيون أن يؤكدوا روحهم الوحدوية وأنها ناتجة من أعماقهم فعقدوا مؤتمرين آخرين أحدهما في رام الله والثاني في نابلس.

وأصدرت الحكومة الأردنية في آذار ١٩٤٩م قانون إلغاء وظائف الحكام العسكريين في فلسطين واستبدالهم بموظفين مدنيين، وفي ٧ أيار ١٩٤٩م تشكلت أول حكومة وحدة داخلها من الجانب الفلسطيني روحي عبد الهادي (خارجية) خلوصي الخيري (تجارة وزراعة) وموسى الناصر (مواصلات)، وتم ربط الإذاعة الفلسطينية بالقدس بوزارة الخارجية الأردنية.

وتلى ذلك عدة إجراءات أبرزها حل مجلس النواب في كانون الأول ١٩٤٩م، وإجراء انتخابات جديدة في الضفتين، وبعد أن التأم هذا المجلس طرح مشروع الوحدة عليه، حيث تم إقرار الوحدة بالإجماع وهذه صيغة قرار مجلس الأمة:

" تأكيداً للثقة واعترافاً بما لحضرة صاحب الجلالة الملك عبد الله الأول ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية من فضل الجهاد في سبيل تحقيق الأماني القومية واستناداً إلى حق تقرير المصير وإلى واقع ضفتي الأردن الشرقية والغربية.. يقرر مجلس الأمة الأردني الممثل للضفتين في هذا اليوم ١٩٥٠/٤/٢٤ ويعلن ما يلي:

١. تأييد الوحدة التامة بين ضفتي الأردن الشرقية والغربية واجتماعهما في دولة واحدة هي (المملكة الأردنية الهاشمية) وعلى رأسها حضرة صاحب

الجلالة الهاشمية الملك عبدالله [الأول] بن الحسين المعظم وذلك على أساس الحكم النيابي الدستوري والتساوي في الحقوق والواجبات بين المواطنين.

٢. تأكيد المحافظة على كامل الحقوق العربية في (فلسطين) والدفاع عن تلك الحقوق بكل الوسائل المشروعة وبملء الحق وعدم المساس بالتسوية النهائية لقضيتها العادلة في نطاق الأماني القومية والتعاون العربي والعدالة الدولية.

٣. رفع هذا القرار الصادر عن مجلس الأمة بهيئتيه الأعيان والنواب الممثل لضفتي الأردن إلى حضرة صاحب الجلالة المعظم واعتباره نافذاً حال اقترانه بالتصديق الملكي السامي.

٤. إعلان وتنفيذ هذا القرار من قبل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية حال اقترانه بالتصديق الملكي السامي وتبليغه إلى الدول العربية الشقيقة والدول الأجنبية الصديقة بالطرق الدبلوماسية المرعية ".

" تأكيداً للثقة واعترافاً بما لحضرة صاحب الجلالة الملك عبد الله [الأول] ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية من فضل الجهاد في سبيل تحقيق الأماني القومية واستناداً إلى حق تقرير المصير وإلى واقع ضفتي الأردني الشرقية والغربية.. يقرر مجلس الأمة الأردني الممثل للضفتين في هذا اليوم ١٩٥٠/٤/٢٤ ويعلن ما يلي:

ولم يلبث العراق أن اعترف بهذه الوحدة وأعلن ترحيبه بها، واعترفت الحكومة البريطانية بوحدة الضفتين على لسان وزير الدولة، إذ صرح في مجلس العموم يوم ٢٧ نيسان ١٩٥٠م ببيان أبلغ نصه في مذكرة رسمية من وزير بريطانيا المفوض في عمان إلى وزير خارجية الأردن.

وتشدد النحاس باشا رئيس الوزارة المصرية في معارضته لقرار الوحدة، وتابعته بعض الدول العربية. وفي ١٥ أيار ١٩٥٠م اتُّخِذ قرار بفصل الأردن من الجامعة، ووافقت عليه مصر وسوريا ولبنان والسعودية. ولكن هذا لم يلبث أن عُدِّل بتحفظ آخر خلاصته أن الجزء الذي اتحد مع المملكة الأردنية ما زال تابعاً للتسوية النهائية.

ولقد حنق اليهود على عملية وحدة الضفتين واعتراف الإنجليز بها، واشتمال معاهدة التحالف الأردنية -البريطانية للقسم الفلسطيني المنضم للمملكة الأردنية الهاشمية، أشد الحنق بالرغم من أن الإنجليز أعلنوا اعترافهم بالدولة اليهودية اعترافاً قانونياً في نفس الوقت الذي اعترفوا فيه بوحدة ضفتي الأردن، وكان حنق اليهود ناشئ عن أنهم رأوا في هذا كله عقبة في طريق مآربهم ومطامعهم التوسعية. وقد بحث البرلمان الإسرائيلي موضوع الوحدة؛ فأعلنت حكومتهم أنها لا تعترف بالوحدة ولا بامتداد المعاهدة، وأنها تعتبر ما تم عملاً من أعمال الكيد والعداء، وأنها كانت مستعدة لقبول خطوط الهدنة الحالية أساساً للتسوية الإقليمية مع الأردن، ولكن هذا لم يتم ولذلك فهي لا يمكنها أن تهمل مصير منطقة مرتبطة بالدولة اليهودية من الوجهة العسكرية والتاريخية، ووافق البرلمان الإسرائيلي على سياسة الحكومة هذه.

وفي منتصف هذا العام – ١٩٥٠ – طرحت أوراق النقد الأردني للتداول وحلت محل أوراق النقد الفلسطينية اعتباراً من تشرين الأول ١٩٥٠م.

وطبقاً لما جاء في خطاب العرش يوم ٢٤ نيسان ١٩٥٠م من الوعد بتعديل الدستور على أساس المسؤولية الوزارية البرلمانية، مع حفظ التوازن بين السلطات الثلاث؛ فقد قرر مجلس الوزراء بتاريخ ١١ أيار ١٩٥٠ تأليف لجنة لدرس الدستور الأردني القديم وتقديم التوصيات عن التعديلات التي تقترح إدخالها عليه.

ناضل الأردن رسمياً بقيادة الأمير عبد الله، وشعبياً عبر الحركة الوطنية الأردنية، طويلاً من أجل التخلص من قيود الانتداب البريطاني، وظلت بريطانيا تماطل وتسوّف، إلى أن جاءت اللحظة المواتية عقب خروجها مرهقة من الحرب العالمية الثانية بانتصار شاق، كلفها الكثير، وأجبرها على إعادة النظر في استراتيجيتها الاستعمارية عبر العالم، على التفكير الجاد في الانسحاب من منطقة شرق السويس. ومن هنا وافقت على إلغاء الانتداب البريطاني على شرق الأردن.

اغتيال الملك المؤسس١٩٥١

كان أبرز الأحداث الداخلية في المملكة بعد حرب ١٩٤٨م هو إنجاز الوحدة بين ضفتي الأردن، وتم حل مجلس النواب في كانون الأول ١٩٤٩م، وإجراء انتخابات جديدة (١٩٥٠) على هذا الأساس، وكان باكورة عمل هذا المجلس موافقته على قرار الوحدة في ٢٤/٤/١٩٥٠م.

ومن أبرز الأحداث السياسية في هذه الفترة أن فجع الأردنيون باغتيال الملك المؤسس عبد الله بن الحسين على باب المسجد الأقصى حيث سقط شهيداً وهو يهم بأداء فريضة الجمعة في يوم ٢٠ تموز ١٩٥١م. وكان يومها في زيارة تفقدية لعدد من المدن الفلسطينية وعلى الرغم من تحذيره من مؤامرة تحاك ضده فكان رده على ذلك الآية الكريمة: ﴿قل لن يصيبنا إلاّ ما كتب الله لنا﴾، " إنني رجل مؤمن بالله وحياتي بين يديه ".

عهد الملك طلال بن عبد الله١٩٥١ -١٩٥٢

كان ولي العهد الأمير طلال في هذه الأثناء بمستشفى في أوروبا ونودي به في مجلس الأمة ملكاً دستورياً واعتلى عرش المملكة الأردنية الهاشمية في ٦ أيلول. وكان الملك الجديد يتمتع بشعبية كبيرة، وخاصة بين أفراد الجيش

العربي الذين عرفوه عن قرب مقاتلاً في صفوفهم في معارك القدس واللطرون في حرب ١٩٤٨م، وفي ١٩٥١/٩/٩م أصدر الملك طلال إرادته الملكية بتعيين الأمير حسين ولياً للعهد. وكانت عملية انتقال الملك أول تجربة دستورية ناجحة وهادئة جرت في الأردن في هذا المجال، مما أكسبه تقدير العالم، وبخاصة أنه تزامن مع فترة انقلابات وثورات عسكرية متلاحقة في عدد من البلدان العربية.

قام الملك طلال بعد توليه العرش بزيارة إلى المملكة العربية السعودية لتوطيد العلاقات معها وبدء صفحة جديدة في هذه العلاقات.

ومن إنجازات عهد الملك طلال صدور الدستور الجديد للمملكة الذي نشر بتاريخ ٨ كانون الثاني ١٩٥٢م، وقد جاء هذا الدستور متمشياً مع التطورات العظيمة التي طرأت على الوضع العام بعد وحدة الضفتين، ونمو الشعور الوطني في الأردن والبلاد العربية.

ولقد سبق الأردن جميع الدول العربية حين أعلن في المادة الأولى من هذا الدستور بأن المملكة الأردنية الهاشمية دولة عربية مستقلة وأن الشعب الأردني جزء من الأمة العربية.

وقد أحدث الملك ثورة تعليمية في البلاد عندما نص الدستور في البند الثاني من المادة السادسة أن الدولة تكفل حق العمل والتعليم، كما نص في المادة ٢٠ أن التعليم الابتدائي إلزامي ومجاني. ونص في المادة ٢٣ على حق جميع المواطنين في العمل ووضع التشريعات الضرورية للمحافظة على حقوق العمال وتنظيماتهم النقابية.

ومن الخطوات المهمة التي تم إقرارها من قبل الملك طلال إبرام اتفاقية الضمان الجماعي بين دول الجامعة العربية في ٢٤ آذار ١٩٥٢ ومضمونها أن يقوم بين دول الجامعة العربية عهد عسكري يدفع ما يهددها من خطر. وأطلق على هذا العهد اسم الضمان الجماعي.

وقد نصت المادة الثانية من المعاهدة على أن الدول المتعاقدة " تعتبر كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة أو أكثر منها أو على قواتها اعتداء عليها جميعاً".

وصدر في عهد الملك طلال قانون الخط الحجازي الأردني، وينص على أن هذا الخط يعتبر" وقفاً إسلامياً ومؤسسة عامة ذات شخصية حقوقية واستقلال مالي مرجعها الأعلى رئيس الوزراء ".

وصدر قانون ديوان المحاسبة، وكان إنشاء هذا الديوان خطوة تقدمية ناجحة

وفي ١٩٥٢/٨/١م تم إعفاء الملك طلال من مهامه الدستورية بقرار من مجلس الأمة، بعد أن عرضت عليه حالة الملك الصحية من قبل الأطباء المشرفين على علاجه ولجنة طبية خاصة.

عهد الملك الحسين بن طلال ١٩٥٢-١٩٩٩

وصلت الأمير حسين، الذي كان يتلقى تعليمه في كلية هارو، برقية من رئيس الوزراء توفيق ابو الهدى مؤرخة في ١١ آب ١٩٥٢م، موجهة إلى ((صاحب الجلالة الملك الحسين))، وكان عمر الأمير آنذاك سبعة عشر عاماً فتم تشكيل مجلس وصاية لإدارة المملكة إلى حين بلوغ الملك السن الدستورية. وقبل أن يتولى الحسين سلطاته الدستورية قام بسلسلة من الزيارات التفقدية لمختلف أنحاء المملكة، ووحدات الجيش العربي، داعياً أبناء الوطن إلى البناء وتنظيم الصفوف والعمل لغاية هدف واحد، مؤكداً على حقوق الإنسان، والمحافظة على النظام والتعاون من أجل بناء وطن قوي محكم الدعائم راسخ البنيان.

وفي ٢ أيار ١٩٥٣م اعتلى الملك حسين عرش المملكة، وشرحت أول حكومة في العهد الجديد برئاسة فوزي الملقي سياستها في الحكم والهدف من مجيئها، حتى أنها جاءت بأكثر مما طالبت به المعارضة، ونالت

الحكومة ثقة مجلس النواب بالإجماع وشرعت في إجراء سلسلة من التعديلات في القوانين الاستثنائية، وبإصلاح الجهاز الحكومي.

وجاءت أولى المشاكل التي أرّقت الملك وهي مشكلة الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الحدود الأردنية، فقد كانت شبه يومية، وكانت تشكل للأردن حرب استنزاف، فكانت القوات الإسرائيلية تجتاز خط الهدنة الذي تشرف عليه الأمم المتحدة، وتهاجم القرى الأردنية الآمنة ومراكز الشرطة فتدمر وتنسف وتضع الألغام، وصعّدت إسرائيل من عملياتها عبر الحدود، ورافقها عمليات طرد العرب الفلسطينيين من ديارهم ومعظم هؤلاء كانوا ينتقلون إلى الأراضي الأردنية، وطوّر الإسرائيليون خلال الفترة ١٩٥١ - ١٩٥٦ عمليات الإغارة لتصبح عمليات هجومية تنفذها تشكيلات عسكرية كبيرة الغرض منها نقل الحرب إلى داخل الدول العربية المجاورة ولوقف عمليات عودة القرويين إلى قراهم التي خرجوا منها، فتحولت الأراضي القريبة من خط الهدنة إلى خراب وهجرها المزارعون. وصمم الملك بقواته الصغيرة على الوقوف أمام هذه الغطرسة، فتم تشكيل ما يسمى بالحرس الوطني من أهالي القرى الأمامية وتم تسليحه للدفاع عن القرى العربية وليكون إنذاراً مبكراً للقوات المسلحة. ومن الاعتداءات الإسرائيلية على سبيل المثال: الاعتداء على قرى قبية، ونحالين، وحوسان، ونعلين، وجبا، وعزون، وجنين، وغرندل، وقلقيلية. وأصبحت الأردن وحدها تتحمل مسؤولية رئيسية كبرى في قضية فلسطين وشعبها.

ولم يقتصر الأمر على العدو الإسرائيلي بل إن الأردن تعرض إلى ضغط بعض الأنظمة العربية المجاورة، وانعكس هذا الموقف سلباً على الأوضاع الداخلية في الأردن مما أضعف موقفه تجاه العدو الإسرائيلي. وطلب الملك حسين في ٥ تموز ١٩٥٤م من الشقيقات العربيات أن تمد للأردن يد المساعدة. ولما يئس من ذلك شرع في مفاوضة بريطانيا من أجل زيادة المساعدات المالية التي تقدمها للأردن ودفعها بصفة أجور متقابلة مع

الفوائد التي تجنيها بريطانيا من مطارات الأردن وهذا يتحقق مع مبدأ المساواة في علاقة البلدين.

وتعرض الأردن إلى هجمة إعلامية شرسة من قبل مصر وإذاعتها صوت العرب (أنشئت ١٩٥٤م) ومن الإعلام السوري. وتجلى التحالف بين مصر والسعودية في صورة اتفاق للحيلولة دون انضمام الأردن إلى حلف بغداد (١٩٥٥م).

رحب الأردن بداية بميثاق (حلف) بغداد فرغب بالانضمام إليه لما يحققه من فوائد اقتصادية وعسكرية، لكن هذا الترحيب كان مشوباً بالحذر من أجل إبقاء الأردن على علاقاته مع الدول العربية، وأمام هجمة الدول العربية على هذا الحلف وتأليبهم الشعب الأردني على رفض حلف بغداد بل والثورة ضده وللمحافظة على الأمن والاستقرار آثر الملك حسين الابتعاد عن هذا الحلف.

استطاع الملك توثيق علاقات الأردن مع دول العالم، وسعى لقبول الأردن عضواً في هيئة الأمم المتحدة (وكان عدم دخول الأردن منذ حصوله على الاستقلال في هيئة الأمم سببه موقف الاتحاد السوفياتي والدول الشرقية) وقد تحقق ذلك في ١٤ كانون الأول ١٩٥٥م.

وأقدم الملك حسين في ١ آذار ١٩٥٦م على عمل وطني جريء جريء وخطير في الوقت نفسه وهو تعريب قيادة الجيش العربي، وذلك بإعفاء الجنرال كلوب باشا من منصبه كقائد للجيش العربي، وكذلك مجموعة الضباط البريطانيين العاملين في مختلف وحدات الجيش العربي، وكان لهذا العمل صدى عظيماً على المستوى المحلي فارتفعت شعبية الملك كما رحبت به قيادات الدول العربية وبخاصة تلك التي تناصبه العداء، وكان وجود هؤلاء الضباط أحد أسباب عدائهم. وفي تشرين الأول من نفس السنة ١٩٥٦م، حدث العدوان الثلاثي على مصر وأعلن الملك ببرقية بعث بها إلى الرئيس جمال عبد الناصر أنه على استعداد لدخول المعركة إلى جانب الجيش المصري،

فشكره عبد الناصر على هذا الموقف الشهم، وحذره من هجوم إسرائيلي محتمل على الأردن.

وطالبت مصر وسورية والسعودية من الأردن الاستغناء نهائياً عن المعونة البريطانية وأنها على استعداد لتعويض الأردن عن تلك المعونة وأن يستمر هذا الدعم لمدة عشر سنوات، فأقدمت الحكومة الأردنية التي كان يترأسها سليمان النابلسي على توقيع اتفاقية التضامن العربي (١٩ كانون الثاني ١٩٥٧م)، واعتماداً على ذلك التعهد الرسمي المكتوب أقدمت الحكومة على إنهاء المعاهدة مع بريطانيا (١٣ آذار ١٩٥٧)، ولكن عندما جد الجد وذهبت ثورة العواطف وجد الأردن خزينته فارغة (نيسان ١٩٥٧م) وليس فيها ما يمكنه من دفع رواتب جنود جيشه، وناشد الأردن تلك الدول الوفاء بالتزاماتها فقدمت السعودية حصتها بينما أصم المسؤولون في دمشق والقاهرة أسماعهم، فلجأ الأردن إلى طلب العون من الولايات المتحدة الأمريكية فقررت هذه الأخيرة أن تقدم للأردن على سبيل المعونة ما يعادل المساعدة العربية، وبعد فترة قدمت له عشرة ملايين دولار كمعونة إضافية، وكان هذا جزءاً من الحرب الباردة بين دول المعسكرين الغربي والشرقي على اعتبار أن الدول التي لم تدفع حصتها كانت من الدول التي تدور في فلك المعسكر الشرقي. وفي ١٩٥٧/٦/٢٦م تم عقد اتفاقية عامة للمساعدات الاقتصادية والفنية بين أمريكا والأردن، وفي ٢٤ كانون أول ١٩٥٧م أعلن رئيس الوزراء سمير الرفاعي أمام مجلس النواب أن سياسة الأردن تقوم على أساس قبول المساعدات غير المشروطة، " والتي لا تمس سيادتنا القومية وتجرنا إلى أحلاف أجنبية أو تقيد حريتنا بأي شكل من الأشكال ".

كان التقارب مع الولايات المتحدة كفيلاً بإثارة الأزمة من جديد مع حكومتي سورية ومصر فأخذتا توجهات الحملات الدعائية ضد الأردن وتتهمانه بالانحياز للغرب وتحرضان الشعب على حكومته، ومما زاد من نقمة الأشقاء إقدام الدولة على إفشال حركة الضباط الذين حاولوا في نيسان

١٩٥٧م زج الجيش في الأمور السياسية، والتورط في محاولة إنقلابية فاشلة وفتحت سوريا ومصر حدودهما لعدد من الضباط الهاربين واستخدامهم في الدعاية الإعلامية ضد بلدهم. وأعلنت الحكومة في أعقاب هذه الحركة الأحكام العرفية.

وكانت هذه المحاولة وتدخل الدول العربية في الشؤون الداخلية سبباً في إخفاق التجربة الديمقراطية التي مارسها الأردن في عام ١٩٥٦ – ١٩٥٧، وبخاصة بعد أن جرت الانتخابات على أساس حزبي (١٩٥٦)، وأسند الملك للسيد سليمان النابلسي رئيس الحزب الوطني الاشتراكي أمر تشكيل الحكومة. وظهر في هذه الفترة عدد من الأحزاب كان معظمها امتداداً لأحزاب ظهرت في الدول العربية المجاورة أو تأتمر بأمرها وأهمها: حزب البعث العربي الاشتراكي، حركة القوميين العرب، الحزب الشيوعي، الحزب الوطني الاشتراكي، الأخوان المسلمون، الحزب القومي الاجتماعي. وظهر على جانبها عدد من الأحزاب الوطنية التقليدية التي لم يكن لها تأثير يذكر على الساحة السياسية الأردنية. ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل جرت عدة محاولات انقلابية كان نصيبها الفشل (حول هذه الفترة المضطربة أنظر مهنتي كملك للحسين بن طلال). وجاء قيام الاتحاد العربي بين القطرين الهاشميين العراق والأردن في ١٤ شباط ١٩٥٨م. خطوة وحدودية هامة لكنها انتهت بعد قيام ثورة تموز الدموية في العراق بقيادة عبد الكريم قاسم التي قضت على النظام الملكي وأعلنت تأسيس الجمهورية في العراق بعد قيام ثورة تموز ١٩٥٨م الدموية في العراق وقيام الحكم الجمهوري.

وجاءت وزارة هزاع المجالي التي أعلنت أنها ستتجاوز الخلافات وستعمل على إعادة بناء العلاقات الطيبة مع الدول العربية المجاورة، والالتزام بميثاق الضمان الجماعي المعقود بين دول الجامعة العربية، وأعلنت أمام مجلس النواب إيمانها بالحريات العامة، لكنها لا ترضى أن تكون هذه الحرية وسيلة للتضليل.

وأصدر مجلس الوزراء قراراً بان القدس عاصمة ثانية للمملكة (٢١ آب ١٩٥٩) وأخذ يعقد اجتماعاته في القدس وعمان. وفي عهد وزارة هزاع أُنفذت الحكومة بعثة للكويت من أجل تسهيل حصول الفلسطينيين المقيمين فيها على جوازات سفر أردنية لتتيح لهم مجال التنقل والعمل.

ولم يلبث أن عاد الهجوم الإعلامي من الجمهورية العربية المتحدة على الأردن ووصل إلى حد تهديد المسؤولين الأردنيين بالقتل، وذهبت إلى أكثر من ذلك فقد دأبت على التفرقة بين أبناء الشعب الواحد، عندما أعلنت أن وجود الأردن في فلسطين هو وجود احتلالي. وتم تفجير رئاسة الوزراء في عمان (٢٩ آب ١٩٦٠) واستشهاد رئيس الوزراء هزاع المجالي وعدد من الوزراء وموظفي الدولة وعدد من المراجعين إضافة إلى عدد من الجرحى، ووجهت أصابع الاتهام إلى الجمهورية العربية المتحدة. واعتبرت مصر أن الأردن سبب فشل الوحدة بين مصر وسوريا عندما نجحت مجموعة من الضباط السوريين بالوصول إلى الحكم في دمشق وإعلانهم الانفصال في ١٩٦١/٩/٢٨م.

وبينما كانت الدول العربية منغمسة في خلافاتها مع بعضها طيلة الاثني عشرة سنة، منشغلة بخلافاتها عن إسرائيل العدو المشترك، التي رسخت وجودها وأنهت الخطوات العملية لتحويل مياه نهر الأردن إلى صحراء النقب، فوجد العرب أنفسهم يواجهون عدواناً صارخاً على حقوقهم في استلاب مياههم من أراضيهم. فتداعى زعماؤهم إلى عقد مؤتمر القمة العربي الأول في ١٣-١٦ كانون الثاني ١٩٦٤م لاتخاذ موقف موحد تجاه هذا الخطر وتناسى العرب خلافاتهم مؤقتاً.

وبناء على أحد بنود قرارات هذه القمة عقد في ٢٨ أيار ١٩٦٤م، أول مجلس وطني فلسطيني في مدينة القدس بحضور ٤٢٤ مندوباً، وافتتح الملك حسين ذلك المجلس وبارك أعماله واستمرت اجتماعات المجلس خمسة أيام وتمخضت الاجتماعات عن ميلاد منظمة التحرير الفسطينينة (م.ت.ف) ووضع الميثاق الوطني الفلسطيني الذي أكد على أن وجود إسرائيل غير شرعي،

وأكد على أن هدف المنظمة هو تحرير فلسطين وانتخب أحمد الشقيري أول رئيس لها واعترفت الدول العربية بالمنظمة التي لم تلبث أن اتخذت القدس مقراً رئيسياً لها، ومما يؤسف له أن الشقيري انساق ضمن الخلافات العربية التي احتدت بين الأطراف العربية وصار جزءاً منها ولم ينه هذا الخلاف إلا قرع طبول الحرب التي حددت إسرائيل وقتها في (٥ حزيران ١٩٦٧م).

كان للأردن، وما يزال، دور مهم في السياسة العربية والإسلامية والعالمية، ولقيادته الفضل الأكبر في هذا الدور، ولا شك أن انتماء شعب الأردن إلى أمته العربية، وموقع البلاد الجغرافي، والشرعية التي بنى عليها كيانه فرضت عليه هذا الدور الفعال والمؤثر، وما تزال تفرض عليه أن لا يتجاهل الأنظمة العربية المحيطة به، وأن يتعامل معها مهما اختلفت الظروف والأحوال.

كان للموقع الجغرافي أثره على علاقات الأردن الخارجية العربية منها والدولية، فموقعه جعله على تماس مع عدد من الأقطار العربية، والتي كانت علاقتها مع الأردن في هذه الفترة بين مد وجزر، وهذا الموقع جعل الأردن يقف على أطول خط للمواجهة مع العدو الإسرائيلي، وأصبح بمثابة الحاجز بين هذا الخطر الداهم وبين الأقطار العربية إلى الشرق منه، وتحمل الأردن جراء ذلك أعباء تنوء بها الجبال، فكان دائماً في حالة استنفار دائم وفي حالة استنزاف مستمرة لقواه الاقتصادية والعسكرية من أجل مواجهة هذا العدو، وغاراته المستمرة.

كما أن موقع الأردن الاستراتيجي بين الأقطار المجاورة، وبين الشرق والغرب جعله محط اهتمام العالم، وبخاصة لبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وقد زاد هذا الاهتمام أيام الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي، وانقسام دول المنطقة بين هذين المعسكرين، فكان من الطبيعي أن يتأثر الأردن بحكم موقعه بالأحداث التي تدور في جواره، وقد حاول

الأردن جاهداً أن يوائم بين موقعه الجغرافي وسياسته الخارجية، وقد كلفه ذلك ثمناً باهظاً على الصعيدين الداخلي والخارجي.

ومع ذلك ازداد الأردن تمسكاً بمواقفه العربية وبإيمانه الراسخ بوحدة الأمة القادرة على حماية الأمن القومي، عن طريق القيام بعمل عربي مشترك يشمل توحيد القوى الاقتصادية والعسكرية والثقافية والفكرية. فقد كان الأردن على الدوام مستعداً للمشاركة المتكافئة مع الأقطار العربية في أي جهد وحدوي يبذل في سبيل الوحدة، بل إنه كان سباقاً في هذا المجال، بما في ذلك التضحية بجزء من حقوقه السيادية المتعارف عليها، وتمثل ذلك على سبيل المثال بدعوة الملك عبد الله الأول لمشروع سوريا الكبرى، وابتعاد الأردن عن حلف بغداد سنة ١٩٥٥م على الرغم من الفوائد التي سوف يجنيها من انضمامه للحلف، وتعريب قيادة الجيش ١٩٥٦م، وتعريض كيانه للخطر عندما ألغى المعاهدة الأردنية - البريطانية الثنائية (معاهدة التحالف) سنة ١٩٥٧م، والاتحاد العربي مع العراق ١٩٥٨م عندما تنازل الملك حسين لابن عمه الملك فيصل عن حكم دولة الاتحاد إلى غير ذلك من الأمثلة. ولم يعر الأردن اهتماماً كبيراً للمعوقات والعراقيل التي وضعها بعض الأشقاء العرب في وجهه. كل ذلك من أجل إيمانه بالعمل العربي المشترك وبالمستقبل المشرق الذي ينتظر هذه الأمة.

ومن السمات التي تميز بها الحكم في الأردن، اتباعه السياسة العملية الوسطية والعقلانية لتحقيق الأهداف المتوخاة، والعمل على تضييق المسافة بين المطلوب والممكن، والقبول بواقع الاختلاف في وجهات النظر، واتباع الحوار طريقاً لحل مختلف القضايا بدلاً من القطيعة واستخدام وسائل العنف واستخدام الأسلوب المبتذل وهو تبادل الاتهامات عبر وسائل الإعلام المختلفة. وانتهاج سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وابتعد الأردن عن سياسة المحاور، وكان حراً في قراراته لا هيمنة لأحد على هذه القرارات، فهو منذ إلغاء معاهدة التحالف ١٩٥٧م لم ينتسب إلى أي

حلف جماعي أو معاهدة مع دولة أجنبية، حتى المساعدات والمعونات التي تلقاها من الدول الصديقة اعتبرها في نطاق التبادل الدولي الشريف، وضمن مبدأ حق الدول الناشئة والناهضة في تلقي المساعدة من الدول المتقدمة. وأن الاتفاقيات السياسية والعسكرية الوحيدة التي تربطه هي تلك التي تفرضها عليه عضويته الفاعلة في جامعة الدول العربية. والحكومة الأردنية تعتز أيضاً – على الرغم من اندفاعها الواضح في ميادين التطور والعمران وتقوية الجيش وتسليحه – أنها لم تنجر تحت وطأة حاجتها الماسة إلى الخبرة الفنية، إلى الوقوع تحت التأثير السياسي للخبراء الأجانب، وهو المحذور الذي لم تنج منه أي دولة من الدول الناشئة.

الأردن وحرب حزيران ١٩٦٧م

قبل البدء في الحديث عن حرب حزيران ١٩٦٧م وآثارها على الأردن لابد من إلقاء نظرة سريعة وموجزة على العلاقات العربية – العربية خلال الفترة التي سبقت الحرب، وذلك لانعكاساتها وأثرها الواضح على مجريات وتطورات الأمور العسكرية وما أسفرت عنه هذه الحرب من نتائج. فمنذ مطلع الستينيات شهدت العلاقات العربية – العربية حالة من التردي العام على الرغم من التحسن الظاهري الذي أخذ يلوح في الأفق وذلك بعد انعقاد مؤتمرات القمة العربية (١٩٦٤ – ١٩٦٥م) وما انبثق عنها من إنشاء القيادة العسكرية الموحدة وذلك لتنسيق الوسائل العسكرية المشتركة من أجل مواجهة أي تهديد من جانب إسرائيل. وسيقتصر حديثنا هنا على بعض الأدلة والمؤشرات التي تؤكد حالة التردي هذه:

١. النزاع السعودي – المصري بعد الانقلاب الذي حدث في اليمن عام ١٩٦٢م وانعكاسات هذا النزاع على الأوضاع العامة في الوطن العربي عامة وعلى الأردن بشكل خاص بسبب الموقف الذي كان يتخذه الأردن آنذاك من هذه القضية.

٢. الحرب الإعلامية التي كانت تشنها الجمهورية العربية المتحدة (مصر) اتجاه الأردن وقائده، عبر إذاعتها (صوت العرب)، وردود الأردن على هذه الحملات التي كانت لا تتوقف.

٣. تدهور العلاقات الأردنية – السورية، والتي وصلت يوم١ /كانون الأول/ ١٩٦٦م إلى حد الصدام العسكري المسلح.

وفي خطاب للرئيس السوري هاشم الأتاسي يوم ٧/كانون الأول/ ١٩٦٦م دعا فيه المواطنين الأردنيين إلى الثورة، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل جرت سلسلة من الأعمال التخريبية (محاولات اغتيال، تفجيرات) ورافقها هجمة إعلامية شرسة مما دفع بالحكومة الأردنية إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع سوريا في هذه الفترة الحرجة التي كان العرب خلالها بأمسّ الحاجة إلى التفاهم والاتحاد والتنسيق لتكوين جبهة عربية قوية تستطيع رد العدوان في حالة حدوثه.

الخلاف بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، فمن المعروف أن منظمة فتح قد ظهرت في أواخر عام ١٩٦١م إلاّ أنها بدت أكثر فاعلية في أعقاب مؤتمر القمة العربي الأول (١٣-١٦/كانون ثاني/ ١٩٦٤) وبالتحديد بعد إنشاء منظمة التحرير الفلسطيني.

فقد تدهورت العلاقات بين الأردن والمنظمة خلال الفترة التي سبقت حرب حزيران ١٩٦٧م، ترتب على ذلك إغلاق مكاتب المنظمة في الأردن، ونشوب حرب كلامية واتهامات بين الطرفين.

وهكذا نجد أن هناك حالة انفصام وعدم انسجام وتردي في العلاقات العربية- العربية خلال الفترة التي سبقت العدوان الإسرائيلي، مما كان لها أثراً سلبياً واضحاً على نتائج هذه الحرب.

مقدمات الحرب:

كان إنشاء منظمة فتح وجناحها العسكري (العاصفة) في أوائل عام ١٩٦٥م يمثل عنصراً جديداً في حالة المواجهة، مع الكيان الإسرائيلي. وبدأت (فتح) بتنفيذ سلسلة من العمليات داخل الأراضي المحتلة، وإزاء ذلك كانت إسرائيل ترد على هذه العمليات سواء انطلقت من الأردن أو من مصر وسوريا أو لبنان. وفي أعقاب مؤتمرات القمة حذر بعض الرؤساء العرب كما حذرت القيادة العربية الموحدة قادة المنظمة من مغبة استفزاز إسرائيل وإعطائها مبرراً تتذرع به لشن حرب لم يستعد لها العرب أولاً.

وضمن هذا الاتجاه قامت إسرائيل بالهجوم يوم ١٣/تشرين الثاني/١٩٦٦م على بلدة السموع (الخليل) بحجة الرد على نشاط الفدائيين التابعين لمنظمة التحرير الفلسطينية، وقد اتهمت إسرائيل أهالي السموع بإيواء ومساعدة هؤلاء الفدائيين. وقد استمرت العملية أربع ساعات كاملة وأسفرت عن استشهاد ٢١ مواطناً وجرح ٢٧ وخسائر جسيمة في العتاد وتم تدمير ١٢٥ منزلاً.

وعقب هذا العدوان أصدر الإسرائيليون بياناً جاء فيه إن هذه العملية كانت ضرورية لكي نثبت للأردن أن السلام لا يمكن أن يكون على جانب واحد فقط من جانبي خط الهدنة كما أنها اعتبرت أن هذه العملية العسكرية بمثابة امتحان لمصداقية الرئيس المصري جمال عبد الناصر ومدى التزامه بميثاق الدفاع العربي، الذي أحجم عن تقديم العون العسكري للأردن وفضل الالتزام بالهدوء والتريث مما شكل قناعة وإيماناً لدى المسؤولين الإسرائيليين عسكريين وسياسيين أن عملية مماثلة ضد سوريا لن تواجه بدورها بتدخل مصري.

ورفعت الحكومة الأردنية شكوى إلى الأمم المتحدة، فأدان مجلس الأمن إسرائيل بأكثرية ١٤ صوتاً وامتناع دولة واحدة هي نيوزلندا. وقد استغلت بعض الأطراف هذه العملية لكيل التهم ومهاجمة الأردن عبر الصحف

والإذاعات وشن حملة تحريض ضد الأردن. وقد أدى ذلك إلى قيام مظاهرات صاخبة في مدن الضفة الغربية ابتداءً من ١٥ /تشرين الثاني/ ١٩٦٦م. وكانت نقطة الأساس بالنسبة للمتظاهرين الاحتجاج على عدم فاعلية الترتيبات الدفاعية.

ومن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الأردنية عقب هذا الاعتداء سن قانون التجنيد الإجباري لتدريب المواطنين على حمل السلاح لمدة ثلاثة أشهر للدفاع عن أنفسهم عند الحاجة لذلك.

وتدهور الموقف على خط الهدنة السوري: نتيجة للقناعة التي تشكلت لدى الساسة والعسكريين الإسرائيليين بأن مصر لن تقدم العون والمساعدة وستبقى على الحياد في حالة القيام بعملية إسرائيلية ضد سوريا مثلما وقفت على الحياد في العملية العسكرية التي وجهت إلى الأردن، وبدأ الإسرائيليون يرتبون لمثل هذه العملية.

وقد بلغ هذا التدهور على خط الهدنة ذروته يوم ٧ /نيسان/١٩٦٧ إذ شنَّ الطيران الإسرائيلي هجوماً على المراكز السورية ردّاً على قصف سوري لجرار زراعي كان يعمل في منطقة حدودية متنازع عليها. وخلال الاشتباك الجوي تم إسقاط ٦ طائرات ميغ سورية. وفي أعقاب هذه المعركة الجوية حشدت إسرائيل قوات كثيفة على الحدود السورية ، ورافق ذلك تهديدات إسرائيلية بالهجوم على المواقع السورية بحجة الدعم السوري للفدائيين.

وقدمت سوريا مذكرة إلى مجلس الأمن ورد فيها إن إسرائيل أرسلت ٧٢ طائرة لقصف ثماني قرى سورية. ومثلما توقع القادة الإسرائيليون فإن مصر أحجمت عن التدخل لمؤازرة سوريا ، فإذا بالميثاق الدفاعي المشترك الموقع بينهما حبر على ورق. وفي هذا الوقت لم يكف الإعلام العربي في سوريا والأردن والسعودية عن توجيه اللوم إلى عبد الناصر الذي التزم الحياد ولم يتحرك لنجدة الأردن وسوريا أثر الاعتداءات الإسرائيلية عليهما.

سحب قوات الطوارئ الدولية من سيناء:

نتيجة لكل الضغوطات العربية على القيادة المصرية في أعقاب التطورات السياسية والعسكرية التي شهدتها المنطقة العربية كان لابد من اتخاذ خطوة فعالة وحقيقية تعيد الهيبة والمكانة لمصر وقادتها، لذلك أصدر المشير عبد الحكيم عامر بناءً على أمر من الرئيس جمال عبد الناصر يوم ١٥/أيار/١٩٦٧م، قراراً لرفع حالة الطوارئ في الأراضي المصرية. ويظهر أن القيادة المصرية وجدت في القوات الدولية المتمركزة في سيناء منذ ٢٦/شباط/ ١٩٥٧م عقبة فسعت لإزالتها مستهدفة زيادة الضغط على إسرائيل، وتجاوباً مع الإلحاح العربي، لذلك أرسل الفريق محمد فوزي إلى قائد القوات الدولية في قطاع غزة وشرم الشيخ يوم ١٨/أيار/١٩٦٧م رسالة طلب فيها إجراء سحب جزئي لقوات الطوارئ الدولية عن قطاع غزة وبعض أجزاء من سيناء، وكان رد يوثانت (السكرتير العام للأمم المتحدة) أنه لا يجوز سحب جزئي للقوات وإذا رغبت مصر فإن السحب سيكون كلياً لهذه القوات وبالفعل تم سحب جميع قوات الطوارئ الدولية، وقد أثار موقف يوثانت دهشة المراجع الدولية لأن موافقته هذه كانت دون الرجوع إلى مجلس الأمن رسمياً علماً بأن مثل هذا الأمر الجلل الذي ترتبط به قضية السلم والحرب من اختصاص مجلس الأمن نفسه. يضاف إلى ذلك أن مصر لم تطالب بانسحاب كلي لقوات الطوارئ الدولية.

وبالفعل وما أن جلت هذه القوات حتى حلت مكانها قوات مصرية خصوصاً في منطقة شرم الشيخ المشرفة على الملاحة في خليج العقبة وذلك منذ ٢٠/ أيار/ ١٩٦٧م.

أما الموقف الإسرائيلي إزاء هذه التطورات فقد أعلنت حالة الطوارئ العامة يوم ١٩/أيار واستدعت جنود الاحتياط.

ومهما يكن من أمر فإن هذه التطورات قد أثارت العواطف الشعبية في الأردن، أما على الصعيد الرسمي فقد اقترح الملك الحسين استئناف

عقد مؤتمرات القمة، حتى يتحمل رؤساء الدول العربية مسؤولية معالجة الأزمة. ومما يذكره الملك الحسين في كتابه حربنا مع إسرائيل " بعد هذه البادرة الخطيرة والمذهلة من جانب الأمين العام للأمم المتحدة بتّ موقناً بحتمية الصدام العسكري مع إسرائيل فعقدت فوراً اجتماعاً استثنائياً دام ٤ ساعات مع رئيس وزرائي سعد جمعة وأعضاء الحكومة وكبار الضباط في هيئة أركان القوات المسلحة الأردنية، وفي الوقت نفسه وضعنا قواتنا في حالة تأهب.

إغلاق مضائق تيران والعقبة أمام الملاحة الإسرائيلية:

أعلن الرئيس المصري جمال عبد الناصر وخلال تفقده لوحدات الجيش المصري في سيناء يوم ٢٢/أيار/١٩٦٧م وسط ضباطه عن إغلاق مضائق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية ابتداءً من ليل ٢٣/أيار قبل ساعات فقط من وصول الأمين العام للأمم المتحدة إلى القاهرة في مهمة سلمية مما أحدث موجة عارمة من التأييد في أنحاء الوطن العربي. ومما جاء في حديث عبد الناصر: " أن مضايق تيران موجودة داخل مياهنا الإقليمية المصرية، ولن نسمح بأي حال لأي سفينة إسرائيلية بعبور خليج العقبة، وأضاف أن اليهود يهددون بالحرب، وأنا أقول لهم أهلاً وسهلاً ".

ويعلق أنور السادات في مذكراته " البحث عن الذات " كان عبد الناصر مقتنعاً بأن إعلان إغلاق المضائق يعني الحرب. ففي تصريح له يوم ٢٧/أيار أعلن عبد الناصر أمام اتحاد النقابات العربية أن الاستيلاء على شرم الشيخ يعني مواجهة مع إسرائيل، ويعني أيضاً أننا جاهزون لندخل في حرب عامة مع إسرائيل. وعلى الرغم من كل ذلك إلاّ أنه كان في حقيقة الأمر يدين الحرب معتمداً على الحلول الدبلوماسية والدولية وبقدر ما كان يتشدد ظاهرياً كان يهادن ويعتدل في الواقع.

أما على الصعيد العربي فقد لاقت هذه الخطوة المصرية تأييداً كاملاً من قبل أبناء الشعب العربي على اعتبار أن ذلك بداية النهاية للوجود الصهيوني على الأراضي العربية.

معاهدة الدفاع الأردنية – المصرية:

إدراكاً للموقف وخطورته، استقر في ذهن الملك الحسين أن الأردن يتعرض لهجوم إسرائيلي، وأنه لا يستطيع مواجهة هذا الهجوم لوحده في ظل ظروف سياسية وعسكرية صعبة. لذلك كان لابد من تجاوز هذه الحالة العربية للوصول إلى نوع من التنسيق الجماعي بين العرب إذا ما أرادوا تحقيق شيء ملموس وإيجابي في القضية العربية. لذلك استدعى السفير المصري في عمان يوم ٢٨/أيار/ ١٩٦٧م وأبلغه أنه يود لقاء جمال عبد الناصر فجاء الرد بالترحيب بزيارته في أسرع وقت ممكن. حيث بادر الملك حال وصول الرد هذا إلى الاستعداد للسفر إلى القاهرة.

ويذكر الملك حسين تفاصيل رحلته إلى القاهرة حيث يقول: " الثلاثاء ٣٠/أيار/١٩٦٧م غادرت عمان إلى القاهرة، ورافقني سلاح الجو الأردني حتى حدودنا.. ورافقني في هذه الرحلة: رئيس الوزراء سعد جمعة ورئيس هيئة الأركان اللواء عامر خماش وقائد سلاح الطيران صالح كردي.

وقد كنت متوتر الأعصاب بسبب الاتجاه الذي أصبحت عليه الأمور. وكانت نتيجة مهمتي تقلقني أيضاً قلقاً شديداً... استقبلني عبد الناصر، مكتفين بالمصافحة وبدا لي أنه مرتاح للخطوة التي قمت بها.... وشرحت لعبد الناصر الأسباب التي حملتني على المجيء وضرورة توحيد جهودنا كما يتطلب الوضع... وضرورة التنسيق الجدي والفعال والتدابير الواجب اتخاذها... واقترحت اللجوء إلى القيادة العربية الموحدة. فأجابني عبد الناصر: ليس لدي أي اعتراض. لكن من الصعب جعل القيادة العربية الموحدة تعمل وذلك بسبب الاتفاق الذي وقعته مع سوريا... ثم هناك جميع مشاكل العالم العربي التي لا

تجهلونها. إني أقترح حلاً آخر. ويمكننا ، فوراً أن نوقع معاهدة بين بلدينا. وبناءً على طلبي أمر بإحضار ملف معاهدة الدفاع الثنائية المصرية — السورية التي ربطت بين البلدين منذ نيسان ١٩٦٧م وللهفتي للتوصل إلى اتفاق، اكتفيت بقراءة سريعة للملف وقلت لعبد الناصر: أعطني نسخة أخرى. لنضع كلمة الأردن محل كلمة سوريا وينتهي الأمر. وفي جو أكثر انشراحاً وداً وافق عبد الناصر ووقعت أنا بعد ذلك".

وقد وافق الملك حسين على دخول قوات من مصر والعراق وسوريا والسعودية من أجل تقوية الجبهة الأردنية وتقرر أن يقوم عبد المنعم رياض بزيارة سوريا والعراق من أجل بحث إرسال هذه القوات على وجه السرعة الذي عهد إليه قيادتها على الأرض الأردنية. وقد حذر الملك الحسين الرئيس عبد الناصر بأن إسرائيل قد تبدأ الحرب بشن هجوم مفاجئ وأشار إلى أن هدف إسرائيل الأول سيكون بالتأكيد أسلحة الطيران العربية وأن الهجوم الإسرائيلي الأول سيوجه بالطبع ضد سلاح الجو المصري وكان رد عبد الناصر بأن ذلك واضحاً ونتوقعه.

وعاد الملك حسين إلى عمان التي اكتظت شوارعها بآلاف من المواطنين الذي خرجوا للترحيب بالحسين وبإنجازه لهذه المعاهدة التي كان من شأنها أن تقوي الموقف العربي. وصادق مجلس الوزراء الأردني على المعاهدة وأحالها إلى مجلس الأمة فصادق أعضاؤه من نواب وأعيان عليها بالإجماع وتم تبادل وثائق التصديق بين الأردن ومصر يوم ١/حزيران/ ١٩٦٧م.

وقد قوبلت خطوة الحسين هذه بالترحيب في جميع أنحاء الوطن العربي.

العدوان الإسرائيلي ٥/حزيران/١٩٦٧.

نتيجة لكل التطورات السياسية والعسكرية التي شهدتها المنطقة كانت الدلائل تشير إلى بدء الحرب خلال الأسبوع الأول من شهر حزيران وبالفعل ما أن طلع صباح يوم الاثنين ٥/حزيران/ ١٩٦٧م حتى بدأ سلاح الجو

الأردني يقوم بالدور المسند إليه وهو حماية المجال الجوي الأردني، والتقط الرادار الأردني في منطقة عجلون إشارات تشير إلى نشاط جوي مكثف في سماء فلسطين، ونُقلت تلك المعلومات إلى عبد المنعم رياض الذي نقلها على الفور إلى القيادة المصرية العليا. وفي تمام الساعة السابعة والنصف بدأت الطائرات الإسرائيلية بتنفيذ الأهداف التي أرادت تحقيقها من الهجوم:

١. تدمير الجيش المصري وبالذات سلاح الجو ومنذ الساعات الأولى للمعركة لتحقيق السيطرة على قناة السويس ومضائق تيران.

٢. احتلال الضفة الغربية والسيطرة على نهر الأردن.

٣. احتلال مرتفعات الجولان وجبل الشيخ وحرمان السوريين من الأراضي الحيوية الممتدة بين جبل الشيخ وحتى وادي الرقاد واليرموك في الجنوب بما فيها مدينة القنيطرة.

وبالفعل فإن ما رصده الرادار الأردني في عجلون كان تحليق جميع طائرات سلاح الجو الإسرائيلي باتجاه مصر، فقد قرر قائد سلاح الجو الإسرائيلي مردخاي أن يُقدم على مخاطرة هائلة بأن يوجه سلاح الجو بأكمله للهجوم على الطائرات المصرية على أمل تحطيم سلاح الجو المصري وهو في حالة عدم استعداد وجعله غير قادر على القيام بهجوم مضاد. وعقب الهجوم الأول عادت الطائرات الإسرائيلية إلى قواعدها في إسرائيل وتزودت بالوقود والذخيرة وانطلقت في هجوم آخر. والسرعة التي تم بها ذلك أظهرت أن الطائرات الإسرائيلية كانت قادرة على القيام بطلعات أكثر بكثير مما توقع المصريون. فخلال ثلاث ساعات من الهجمات المستمرة أبادت الطائرات الإسرائيلية سلاح الجو المصري بأكمله تقريباً (تدمير ٣٠٠ طائرة و١٩ قاعدة جوية). والواقع أن مصير الحرب بشكل عام تقرر بعد تدمير سلاح الجو المصري فالمصريون والأردنيون اعتمدوا على الغطاء الجوي المصري لحماية قواتهم وبدون ذلك أصبحت القوات المسلحة للبلدين مكشوفة أمام سلاح الجو الإسرائيلي الذي كان بإمكانه توجيه الضربات بسهولة بعد سيطرته على

سماء المعركة. والسرعة التي دمر فيها سلاح الجو الإسرائيلي الطائرات المصرية مكنته من مفاجأة الطائرات السورية والعراقية والأردنية وإخراجها من المعركة بعد ظهر اليوم نفسه.

وقد استمرت الحرب ستة أيام إلاّ أن النتيجة كانت قد تقررت منذ الثلاث ساعات الأولى للمعركة ومهما يكن فإنه لابد من إلقاء نظرة سريعة على بعض المعلومات عن قوات الطرفين معتمدين على مصدرين مختلفين الأول لمؤلف أردني هو الدكتور سمير مطاوع الذي يقول إن قوات الطرفين كانت على النحو التالي:

مصر	سوريا	العراق	الأردن	المجموع	إسرائيل
قوى بشرية ١٠٠,٠٠٠	٦٥,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٥٥,٠٠٠	٢٤٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠
دبابات ٩٠٠	٣٠٠	٢٠٠	٣٠٠	١,٧٠٠	٨٠٠

والثاني لمؤرخ عسكري أجنبي هو العقيد تريفورد ديبوري الذي يقول أن الموجود التقريبي للقوات البرية والجوية للطرفين كان على النحو التالي:

القوات البشرية	إسرائيل	العرب مجتمعين	مصر	الأردن	سوريا
تحت التعبئة	٢٥٠,٠٠٠	٣٢٨,٠٠٠	٢١٠,٠٠٠	٥٥,٠٠٠	٦٣,٠٠٠
عدد الألوية	٢٥	٤٢	٢٢	١٠	١٣
عدد المدافع	٢٠٠	٩٦٠	٥٧٥	٢٦٣	٣١٥
دبابات	١,٠٠٠	٢,٣٣٠	١,٣٠٠	٢٨٨	٧٥٠
ناقلات مدرعة	١,٥٠٠	١,٨٤٥	١,٠٥٠	٢١٠	٥٨٥

القوات البشرية	إسرائيل	العرب مجتمعين	مصر	الأردن	سوريا
صواريخ أرض – جو	٥٠	١٦٠	١٦٠	–	–
مدافع مضادة للطائرات	٥٥٠	٢,٠٠٠	٩٥٠	١٤٣	١,٠٠٠
طائرات مقاتلة	٢٨٦	٦٨٢	٤٣١	١٨	١٢٧

وعندما نشبت الحرب أخذ مجلس الأمن الدولي بعقد اجتماعات متواصلة لاتخاذ قرار يدعو إلى وقف الحرب، وبالفعل أصدر المجلس سلسلة قرارات جميع الحكومات المعنية اتخاذ التدابير الفورية لوقف إطلاق النار.

علماً بأن الدول العربية وافقت على وقف إطلاق النار تتابعاً الأردن وسوريا ومصر إلاّ أن إسرائيل كانت تواصل العمليات العسكرية حتى يوم ١١/ حزيران وظهر ذلك واضحاً أنها لن تتوقف إلاّ بعد أن تحقق أهدافها التي كانت قد حددتها وأرادت تحقيقها من خلال هذه الحرب.

وبعد جهود مضنية لعب فيها الأردن دوراً أساسياً اتخذ مجلس الأمن الدولي القرار رقم ٢٤٢ بتاريخ ٢٢/ تشرين الثاني / ١٩٦٧م الذي أصبح الوثيقة الأساسية لجميع المناقشات اللاحقة المتعلقة بالتسوية السلمية في الشرق الأوسط والذي جاء فيه: "إن مجلس الأمن يعرب عن استمرار قلقه للوضع الخطير في(الشرق الأوسط) ويؤكد انه لا يجوز كسب الأراضي بالحرب " ويؤكد أن تنفيذ مبادئ ميثاق الأمم المتحدة يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في (الشرق الأوسط) وأنه يجب أن يتم ذلك على أساس تنفيذ المبدأين الآتيين:

أ. انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلت في القتال الأخير (وقد فسر النص الإنجليزي على أساس الانسحاب من (أراضي) احتلت.

ب. إنهاء كل حالات الحرب واحترام السيادة ووحدة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة والاعتراف بها ، إلى جانب حقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها بلا تهديد باستخدام القوة.

اسباب الهزيمة:

لم تأتِ الهزيمة التي منيت بها الجيوش العربية في حزيران ١٩٦٧م من فراغ سياسي وعسكري واقتصادي واجتماعي وثقافي وأيديولوجي، بل كانت نتيجة طبيعية للواقع الذي كانت تعيشه البلاد العربية، ولكن لابد من رصد جملة أسباب تفاعلت سوية وأفرزت الهزيمة " الكارثة " التي عاشتها الشعوب والعربية التي آثرت على نفسية هذه الشعوب طيلة أربعة عقود من الزمن أعقبت هذه الحرب وأهم هذه الأسباب:

١- التقصير العربي الذي أفرزته حالة التردي التي عاشتها الدول العربية في علاقاتها مع بعضها ، ففشل مشروع القيادة العربية الموحدة بعد استفحال الخلافات العربية أدى إلى تقاعس بعض الدول العربية في تمويل مشاريع التسلح التي كانت تحتاجها القيادة العربية الموحدة. وقد اتخذ التقصير عدة مجالات:

أ - ضعف الاستعداد العسكري العربي للحرب وقد اقتصر هذا الاستعداد على المعاهدات الثنائية التي وقعت بين مصر وسوريا ، ومصر والأردن التي انضمت إليها العراق عشية بدء الحرب.

ب- وضع الخطط العربية على أساس دفاعي بحت دون أن تكون هناك خطط هجومية وبالتالي الترتيب للرد على الهجوم الإسرائيلي المتوقع.

جـ- فقدان التنسيق بين جيوش الأردن وسوريا والعراق هذه الجيوش التي كانت تمثل الجبهة الشرقية على الرغم من وجود الفريق عبد المنعم رياض في عمان للتنسيق.

د - لم تصل القوات العراقية والسعودية في الموعد المحدد لها لتستلم المناطق المخصصة لها مما أعطى سلاح الجو الإسرائيلي الفرصة الكاملة لإبادة وضرب هذه القوات قبل أن تصل إلى المواقع المحددة لها.

هـ- تأخر وصول النجدات المصرية التي كان مقرراً لها أن تصل دعماً للجيش العربي الأردني خصوصاً في الضفة الغربية.

و- أنظمة الحكم الاستبدادية.

ز- تصور الأمور خلافاً لواقعها من قبل بعض القادة العسكريين والسياسيين العرب.

٢- التفوق الإسرائيلي الواضح، لقد أخطأ العرب عندما توهموا أنهم أقوى من إسرائيل وإن بإمكانهم القضاء عليها خلال ساعات معدودات، إلاّ أن الأمور سارت باتجاه معاكس تماماً. فالإنجاز العسكري الذي تمثل بالانتصار الإسرائيلي على الجيوش العربية جاء بفعل تفوّق السلاح الحديث والاستعداد التقني وطول النفس وذلك ما صرح به شمعون بيريز مساعد وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك " كنا نهيّئ لهذه الحرب منذ عشر سنوات ".

ولدى الكيان الإسرائيلي مبدأ استراتيجي يقوم على الحرب الخاطفة، لذلك ولكي يحققوا أهدافهم لابد لهم من شن هجوم جوي يدمر القدرات والإمكانات العسكرية العربية الجوية ويكون ذلك مقدمة لهجوم بري لفرض الهزيمة وحصد النتائج خلال فترة وجيزة فالأسطول الجوي هو ذراع إسرائيل الطويلة التي يجب أن تطال مراكز القوى مهما بعدت أو تعددت مواقعها، وأمرٌ كهذا يستوجب إشاعة أجواء السلام ليكون للمباغتة والمفاجئة فعلها: ولتنفيذ ذلك وضعت القيادة الإسرائيلية خطة

نفذت بإحكام استطاعت من خلالها أن تحقق الأهداف المتوخاة وهي تحقيق عنصر المفاجأة والمباغتة.

٣- الأخطاء العربية العديدة، جاءت حرب حزيران لتكشف للمتتبع لتطورات هذه الحرب عن أخطاء تكتيكية كان قد وقع بها القياديون العرب سواء كانوا عسكريين أو سياسيين أو صحافيين وإعلاميين ويمكننا رصد أهم هذه الأخطاء:

أ - فقدان التخطيط العسكري والاستخفاف بقوة إسرائيل.

ب- تجميد عمل الأجهزة الدفاعية تأميناً لسلامة طائرة المشير عبد الحكيم عامر الذي كان يقوم بجولة يوم العدوان مما أدى إلى تعطيل دور المدفعية المصرية المضادة للطائرات.

جـ- حصر الأوامر العسكرية بشخص عبد الحكيم عامر.

د - عدم إدراك الطيارين العرب ما ينبغي عمله لافتقارهم إلى معلومات صحيحة.

هـ- تأخر الرد العربي ثلاث ساعات لأن طائرات سلاح الجو الأردني لا تستطيع الإغارة على الأهداف الإسرائيلية دون تغطية تؤمنها لها طائرات الميغ السورية.

و- المعلومات الخاطئة التي أُعطيت للأردن سواء من قبل مصر أو سوريا.

ز- زج اللواء الأربعين الأردني في المعركة في ظروف قاسية فتعرض للإبادة.

ح- أحاطت إسرائيل انتصاراتها بسرية تامة وتركت الإعلام العربي يشيد بانتصار مزعوم لتوظيف عامل المباغتة.

ط- ضعف الاستخبارات العسكرية العربية وتوجيهها إلى الداخل بدلاً من مراقبة العدو.

٤- وهناك عامل خارجي ممثل بالدعم الخارجي الذي تلقته إسرائيل خصوصاً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية. هذه كلها عوامل ساهمت في تحقيق الهزيمة (الكارثة).

وقد ترتب على هذه الهزيمة نتائج عديدة وآثار صعبة ما زال العرب يعانون منها إلى اليوم، إلاّ أن أهم هذه النتائج:

١) فقدان سيناء والجولان والضفة الغربية.

٢) تشريد الآلاف من النازحين العرب عن ديارهم.

٣) فقدان ثقة الشعوب العربية بقادتها وجيوشها.

ولابد في نهاية حديثنا عن حرب ١٩٦٧م أن نشير إلى الخسائر البشرية والمادية لكلا الطرفين:

أ - البشرية	القتلى	الجرحى
الخسائر العربية	٤٤٠٠	١٧,٠٠٠ - ١٨,٠٠٠
إسرائيل	٩٨٠	٤٤٧٥
ب- المادية	دبابة	طائرة
العرب	١١٦٥	٤٤٣
إسرائيل	٤٠٠	٤٦

وبلغت الخسائر الأردنية في هذه الحرب ٦٩٦ شهيداً و٤٢١ جريحاً و٥٢٠ أسيراً. وفقد الجيش الأردني ٨٠٪ من دباباته و١٦٨٣ من معداته العسكرية وكميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة كما أسفرت عن نزوح ٣٥٥ ألف لاجئ من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية.

شهدت المملكة الأردنية الهاشمية خلال هذه الفترة الزمنية جملة تطورات سياسية داخلية وخارجية كان لها انعكاسات وأثار على علاقات

الأردن الخارجية العربية أو الدولية مثلما تركت آثاراً على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والفكرية الداخلية. سوف يقتصر الحديث هنا على رصد بعض هذه التطورات التي كان لها آثار داخلية وخارجية وأهمها: قرار فك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية، وعودة الديمقراطية والميثاق الوطني كأنموذجين نستطيع من خلالهما بيان الكثير من توجهات صاحب القرار المستقبلية.

فك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية:

جاء قرار الملك الحسين مساء يوم ٣١/تموز/ ١٩٨٨م القاضي بفك العلاقة الإدارية والقانونية مع الضفة الغربية لينهي وحدة استمرت ٣٨ عاماً كانت قد وضعت أسسها ومرتكزاتها في عهد الملك عبد الله الأول بن الحسين عام ١٩٥٠م. وبعد أربعة عشر عاماً من قرار قمة الرباط ١٩٧٤، الذي اعتبر منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وبعد ستة أعوام من قرار قمة فاس ١٩٨٣، التي أجمعت على قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، كأساس من أسس التسوية السلمية ونتيجة لها.

وتجدر الإشارة إلى أن قرار الملك هذا لم يأت من فراغ فقد تم التمهيد له بفترة ليست بالقصيرة. وعلى هامش جلسات قمة الانتفاضة في الجزائر حزيران ١٩٨٨م ساد المباحثات التي جرت بين الوفدين الأردني والفلسطيني جو من التفاهم.

وفي الخطاب الذي ألقاه الملك الحسين أمام قمة الجزائر قال: "... قد يقول قائل: مالكم ولهذا... فلماذا تتعاملون مع المبادرات... ولماذا تستقبلون الوفود... ولماذا تجرون الحوارات ولماذا ترسمون خطط التنمية للأراضي المحتلة... ولماذا تحافظون على الأشكال الدستورية التي تعكس وحدة الضفتين ولماذا تبقون على قانونية مؤسساتكم في الضفة الغربية لماذا هذا

كله ولماذا لا تكتفون بالإعلان عن دعم منظمة التحرير الفلسطينية ومواقفها ما دامت كل جهودكم تفسر على أنها تنافس وتجلب لكم سوء الظن وعدم الثقة بما يعتريها من متاعب وأعباء أنتم في غنى عنها. قد يقول قائل كل هذا وفي الحقيقة أننا نسمع مثل هذا في بلدنا كما نسمعه من بعض الأخوة العرب.

وجوابنا على ذلك: أن علاقة الأردن بفلسطين وقضية شعبها ليست مجرد علاقة التزام قومي نشترك فيه مع سائر إخواننا العرب بل أنها علاقة خاصة متميزة وهذه الخصوصية وذلك التميز لم نطلبهما ولم نخترعهما نحن أنهما خلاصة تفاعل عوامل موضوعية محضة تتمثل بالجوار الجغرافي والتمازج السكاني والتفاعل الثقافي والتكامل الاقتصادي والتجربة التاريخية المشتركة... إذ لا مطمع ولا مطمح للأردن في أي شبر من أرض فلسطين... ".

وعلى هذا الأساس كان لابد من اتخاذ خطوات تمهيدية قبل الإقدام على قرار فك الارتباط والذي يظهر أنه حسم نهائياً في مؤتمر الجزائر وهذا واضح من خطاب الملك الحسين، وقد مثل إلغاء الخطة الأردنية للتنمية في الأرض المحتلة يوم ٢٨ تموز ١٩٨٨م خطوة أولى في هذا الاتجاه.

وقد جاء في قرار لمجلس الوزراء ما يلي: على ضوء قرارات قمة الجزائر غير العادية التي عكست التوجه والالتزام العربيين بمساندة الشعب العربي الفلسطيني في نضاله البطولي لتحقيق أهدافه الوطنية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، بحث مجلس الوزراء فيما يتوجب علينا القيام به تجاه القضية الفلسطينية في هذه المرحلة ومتطلبات العمل لإبراز الهوية الفلسطينية ولتمكين منظمة التحرير من القيام بمسؤولياتها كاملة، ولإزالة الشكوك حول موقف الأردن رغم وضوحه ووضع حد لإساءة تفسير كل جهد يقوم به لدعم صمود الشعب العربي الفلسطيني تحت الاحتلال ووصفه بأنه تصرف مشبوه يهدف إلى التقاسم الوظيفي واحتواء منظمة التحرير والالتفاف عليها وبأنه يتعارض مع تطلعات الشعب الفلسطيني للاستقلال على أرض وطنه.

وبناءً على النتائج التي توصل إليها البحث والتزاماً بمقررات قمة الرباط وفاس وتجاوباً مع رغبة وتوجهات منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وانطلاقاً من كل هذه الاعتبارات تقرر حكومة المملكة الأردنية الهاشمية:

١. إلغاء الخطة الأردنية للتنمية في الأرض المحتلة.

٢. حل سائر لجان التنمية والعطاءات والمشتريات العاملة في إطار خطة التنمية المشار إليها.

٣. الاستمرار بالاتصال مع الحكومات الشقيقة والصديقة وحثها على تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال لتمكينه من تنشيط مشاريعه التنموية.

إن الحكومة الأردنية وهي تعلن عن هذا القرار لتؤكد على مواصلتها لمساعدة الشعب الفلسطيني بكل وسيلة متاحة وضمن إمكاناتها معبرة في نفس الوقت عن عزمها على اتخاذ أية إجراءات تقع في إطار سلطتها وتسهم في دعم التوجه الفلسطيني ومؤكدة على أن هذه الإجراءات لن تمس الوحدة التي كانت دائماً وستبقى مصونة غالية وقاعدة صلبة لمنعة هذا الوطن ونواة أصيلة لوحدة عربية أشمل. وهذا طبعاً ما أكد عليه صلاح خلف (أبو إياد) عضو اللجنة المركزية لحركة فتح من أن العلاقات الأردنية الفلسطينية في المستقبل لن تكون قائمة إلاّ على صيغة وحدوية. وقال أن القرار الأردني الأخير بإلغاء خطة التنمية في الضفة الغربية لن يؤثر على العلاقات الأردنية الفلسطينية.

وانسجاماً مع قرار مجلس الوزراء السابق فقد جاءت الخطوة الأخرى على نفس الطريق والممهدة لقرار فك الارتباط ممثلة بالإرادة الملكية بحل مجلس النواب وذلك يوم ٣٠/ تموز ١٩٨٨م. وفي اليوم التالي وجه الملك خطاباً

الـ، الأمة عبر التلفزيون والإذاعة عرض فيه الأسباب والاعتبارات التي أدت إلى التجاوب مع الرغبة الفلسطينية والعربية.

وقد لاقى الخطاب التاريخي الذي وجهه الملك الحسين ترحيباً وأصداء إيجابية واسعة من قبل المسؤولين والشخصيات في الضفة الغربية وقطاع غزة وقادة منظمة التحرير الفلسطينية.

وعلقت الصحف الفرنسية على خطاب الملك حيث أوردت لوفيغارو أن الملك الحسين أكد من خلال هذه المبادرة عن إرادته في بلورة الهوية الفلسطينية في كل جوانبها وأضافت قولها أن القرار كان متوقعاً منذ قمة الجزائر الأخيرة وهو ينطوي على ثلاث معطيات أساسية:

١. أن الأردن ليس فلسطين.

٢. أن منظمة التحرير هي الممثل الوحيد الشرعي للشعب الفلسطيني.

٣. أن الدولة الفلسطينية المستقلة سوف تقوم في الأراضي المحتلة بعد تحريرها.

المراجع

١. أمين سعيد: الثورة العربية الكبرى، القاهرة ١٩٣٩.

٢. أمين مهنا: التربية الوطنية والنظام السياسي الأردني، ط٧، دار الحامد، عمان ٢٠٠٥م.

٣. حتر، ناهض، (محرر) في القضية الأردنية العربية، وثائق سياسية ١٩٢٩م، عمان ١٩٨٥.

٤. الحسين، عبد الله بن، الآثار الكاملة، حقبة من تاريخ الأردن، الدار المتحدة للنشر، بيروت ط٢، ١٩٧٩م.

٥. خليل الحجاج، التطور التاريخي للحياة التشريعية والنيابية الأردنية، ١٩٢٠-١٩٥٢م، المركز العربي للخدمات الطلابية، عمان ١٩٩٤م.

٦. خليل الحجاج، تاريخ الأحزاب السياسية الأردنية ١٩٤٦-١٩٧٠، عمان، ٢٠٠١م.

٧. خير، هاني، موجز تاريخ الحياة البرلمانية في الأردن: ١٩٢٠-١٩٨٨م، مجلس الأمة، عمان، ١٩٨٧م.

٨. د. عبد الله نقرش، التجربة الحزبية في الأردن، ط٢، عمان، لجنة تاريخ الأردن، ١٩٩٢.

٩. د. علي محافظة، الفكر السياسي في الأردن، ج١، عمان، ١٩٩٠م.

١٠. د. غازي ربابعة، الأردن والقضية الفلسطينية، عمان ١٩٨٩م.

١١. د. ممدوح الروسان، فلسطين في مراسلات حسين – مكماهون، ١٩١٥-١٩٣٩، عمان، ١٩٩٠.

١٢. د. نظام عساف: الأحزاب السياسية الأردنية (١٩٩٢-١٩٩٤) قضايا ومواقف، عمان، مركز الريادة للمعلومات والدراسات ١٩٩٨م.

١٣. الدستور، الأردني، لعام ١٩٥٢م، مطبوعات مجلس الأمة، عمان، طبعة ١٩٨٦م.

١٤. الروسان، ممدوح، حروب الثورة العربية الكبرى. اربد ١٩٨٦م.

١٥. سليمان الموسى: إمارة شرق الأردن ٢١-١٩٤٦ منشورات لجنة تاريخ الأردن ط١، عمان ١٩٩٠م.

١٦. سليمان الموسى: تاريخ الأردن في القرن العشرين، عمان، ١٩٥٩.

١٧. صلاح الدين البحيري، جغرافية الأردن، عمان، ١٩٩١م.

١٨. عادل الحياري، القانون الدستوري والنظام الدستوري الأردني، دراسة مقارنة، عمان مطابع غانم عبده، ١٩٧٢م.

١٩. عبد المجيد الشناق: تاريخ الأردن وحضارته، ط٢، عمان، ٢٠٠٢م.

٢٠. علي المحافظة، العلاقات الأردنية – البريطانية، دار النهار للنشر بيروت ١٩٧٣م.

٢١. علي محافظة، تاريخ الأردن المعاصر في عهد الإمارة، ١٩٢١ – ١٩٤٦م، عمان: الجامعة الأردنية ١٩٧٣م.

٢٢. قانون الأحزاب السياسية رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٢م.

٢٣. محافظة، د. علي، تاريخ الأردن المعاصر: عهد الإمارة ١٩٢١-١٩٤٦، الطبعة الثانية، مركز الكتب الأردني، عمان ١٩٩م.

٢٤. محمد خريسات: تاريخ الأردن من الفتح الإسلامي حتى نهاية القرن الرابع الهجري لجنة تاريخ، عمان ٢٠٠٠م.

٢٥. محمد محافظة: العلاقات الأردنية الفلسطينية ١٩٣٩ – ١٩٥١، دار الفرقان عمان، ١٩٨٣م.

٢٦. معن أبو نوار، معركة الكرامة، ط٣، مطابع القوات المسلحة الأردنية، عمان ١٩٧٠م.

٢٧. الملك الحسين، حربنا مع إسرائيل، بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٦٨.

٢٨. الملك الحسين، مهنتي كملك – أحاديث ملكية نشرها بالفرنسية فريدون صاحب جم عام ١٩٧٥م، ونقلها إلى العربية غالب عارف طوقان، عام ١٩٧٨م.

٢٩. منيب الماضي، سليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين ١٩٠٠-١٩٥٩م / ط٢ مكتبة المحتسب، عمان ١٩٨٨م.

... ، الثورة العربية الكبرى، وثائق، عمان، ١٩٦٦م.

٣١. الموسى، سليمان، الحركة العربية، ١٩٠٨ – ١٩٢٤، بيروت، ١٩٧٠م.

٣٢. الميثاق الوطني الأردني، عمان ١٩٩١

٣٣. نسيبة، د. حازم، تاريخ الأردن السياسي المعاصر بين عامي ١٩٥٢–١٩٦٧، الطبعة الثانية، منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمان، ١٩٩٢م.

٣٤. نظام عساف: الأحزاب السياسية في الأردن ١٩٩٢–١٩٩٤، مركز الريادة للمعلومات، عمان ١٩٩٨م.

٣٥. هاني الحوراني: الحركة العمالية الأردنية ١٩٤٨–١٩٨٨م، مراحل تطورها وقضاياها الراهنة / مركز دراسات الأردن الجديدة، ط١، ١٩٨٩م.

٣٦. هاني خير، الحياة النيابية في الأردن، ١٩٢٠–١٩٩٣، منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمان ١٩٩٣.

٣٧. الوثائق الهاشمية: أوراق الملك عبد الله بن الحسين (وحدة الضفتين ١٩٤٧–١٩٥٠) عمان، ١٩٩٨م.



تنسيق وإخراج
صفاء نمر البصار
هاتف: 079 6507997